# العلاقات الأردنية-التركية في الفترة ما بين عامي ١٩٤٦-١٩٥٨

إعداد
براء صالح عبدالحميد غطاشة

المشرف
الأستاذ الدكتور عبد المجيد الشنّاق

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

التاريخ

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آذار، ٢٠١٢

# قرار لجنة المناقشة

**نوقشت هذه الرسالة (العلاقات الأردنية-التركية في الفترة ما بين عامي ١٩٤٦-١٩٥٨)**
**وأجيزت بتاريخ ٢٢/ ٣ /٢٠١٢**

| أعضاء لجنة المناقشة | التوقيع |
| --- | --- |
| الدكتور عبد المجيد زيد الشناق، مشرفاً<br>أستاذ – التاريخ الحديث | |
| الدكتور نوفان رجا السواريه، عضواً<br>أستاذ – تاريخ العرب الحديث | |
| الدكتور فيصل الرفوع، عضواً<br>أستاذ – علاقات دولية | |
| الدكتور وليد صبحي العريض، عضواً<br>أستاذ مشارك – تاريخ حديث، (جامعة اليرموك) | |

**الجامعة الأردنية**

**نموذج التفويض**

أنا براء صالح عبد الحميد غطاشة، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نسخ من رسالتي/أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات الأشخاص عن طلبها.

التوقيع

التاريخ: ٩ / ٤ / ٢٠١٢

# الإهداء

**إلى من حملوا مشاعل دربي**

**أبي ... أمي ... إخوتي ... أخواتي**

## شكر وتقدير

لا يسعني، بعد أن رأى هذا العمل النور إلا أن أعبر عن عظيم امتناني للأستاذ الدكتور

عبد المجيد الشتّاق على إرشاداته القيمة ونصحه الموصول من أثر كبير سهل عليّ تلمس دربي في هذا المجال. ولا يفوتني كذلك أن أعبر عن امتناني للجنة المناقشة الموقرة لما بذلوه من وقت وجهد ثمينين لإثراء هذا الجهد.

## قائمة المحتويات

قائمة الملاحق

**قائمة الجداول**

## قائمة الصور

# العلاقات الأردنية-التركية في الفترة ما بين عامي ١٩٤٦-١٩٥٨

إعداد

براء صالح عبد الحميد غطاشة

المشرف

الأستاذ الدكتور عبد المجيد الشنّاق

## ملخـــــص

تتناول الدراسة أهم ملامح العلاقات الأردنية-التركية ما بين عامي ١٩٤٦-١٩٥٨ مع استعراض موجز لأبرز تطورات هذه العلاقات في العقود الثلاثة التي سبقت ذلك. وترمي الدراسة أساسا إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقات بين البلدين ومواقفهما حيال التطورات السياسية والعسكرية الكبرى في العقدين الرابع والخامس من القرن العشرين وعلى رأسها الصراع العربي-الإسرائيلي وبدء الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، وظهور ما صار يعرف بالمد القومي العربي بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢. كما وتتناول الدراسة التعاون الثنائي حيال الأحلاف الدولية والإقليمية في تلك الفترة وخاصة حلف بغداد ومشروع أيزنهاور، وهي قضايا تركت أثرا بالغاً الأهمية على السياسة الداخلية والخارجية لكلا البلدين. وتقدم الدراسة كذلك رصد وتتبع العلاقات الثقافية والاقتصادية التي نشأت بين الجانبين خلال فترة الدراسة.

مع أن الدراسة هي في جوهرها رصد وتتبع لأحداث تاريخية، إلا أنها تقدم عرضاً تحليليا لمحاولة شرح العوامل التي أثرت على علاقات البلدين، حيث خلصت إلى أن الاعتبارات السياسية والأمنية – لا التاريخية أو العقائدية – هي التي دفعت البلدين إلى تعزيز علاقاتهما المتبادلة والحرص على التعاون والتنسيق المشترك سعيا من كل منهما إلى تحقيق مكاسب إستراتيجية تعزز من الأمن الإقليمي لكليهما في ظل محيط إقليمي ودولي مليء بالاضطرابات والمخاطر مما رسّخ احترام المصالح الوطنية لكل طرف والمصالح المشتركة.

# المقدمة

يرتبط العرب والأتراك بروابط تاريخية وجغرافية وثقافية ودينية وثيقة، بدأت مع دخول الفتح الإسلامي إلى تركيا عام ١٤٥٣ وبلغت ذروتها إبان حكم الدولة العثمانية قبل أن تشهد حالة من التراجع نتيجة تراكم السياسات الاقصائية التي انتهجتها الدولة في أواخر عهدها، مما شكل الحافز الأبرز لقيام الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ بقيادة الشريف الحسين بن علي.

شكّل قيام الجمهورية التركية عام ١٩٢٣ فاتحة عهد جديد من العلاقات العربية-التركية، اتسمت بنوع من الفتور جراء سياسة التغريب التي انتهجها مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك. ومع أن علاقات تركيا كانت متوترة تاريخياً مع سوريا لاعتبارات جغرافية ولميولها للتحالف مع الكتلة الشرقية، ومتقلبة مع العراق ومصر بتغير مواقف البلدين تجاه الكتلة الشرقية، إلا أنها كانت دوماً ما تتصف بالدفء مع الأردن لتقارب سياسة البلدين مع الكتلة الغربية. ولم تتأثر العلاقات الأردنية-التركية بتعاقب الملوك في الأردن ولا اختلاف الحكومات في تركيا وذلك لإدراك الجانبين للأهمية الاستراتيجية التي يحملها كل منهما للآخر.

يستعرض هذا البحث العلاقات الأردنية-التركية في الفترة ما بين ١٩٤٦-١٩٥٨؛ حيث أن عام ١٩٤٦ يمثل بداية عهد جديد من علاقات البلدين جراء نيل الأردن لاستقلاله، في حين شهد العام ١٩٥٨ تعاظم التعاون الأمني والسياسي بين الجانبين في تلك الفترة جراء الأحداث الدرامية التي شهدتها المنطقة ممثلة بقيام الجمهورية العربية بين مصر وسوريا وما أعقبه من إعلان للاتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق قبل وقوع الانقلاب الدموي الذي أطاح بالحكم الملكي بالعراق.

مع أن عقد الستينات وما تلاه شهد هو الآخر أحداثاً إقليمية ودولية كبرى، إلا أننا آثرنا أن نتتبع سير العلاقات الثنائية بين الجانبين منذ بدايتها وحتى نهاية العقد الخامس تقريباً، على أمل أن يشكل ذلك بداية لتتبع منهجي لهذه العلاقات في العقود التي تلت ذلك.

ينقسم هذا البحث إلى مقدمة وفصول ثلاثة وخاتمة. وأما المقدمة فإنها تقدم استعراضاً سريعاً لأهم الأحداث ذات العلاقة بدءً من قيام الثورة العربية وانتهاءً بإعلان استقلال الأردن عام ١٩٤٦ وما بينهما من تطورات مفصلية سواء تلك التي حدثت في تركيا – مثل حرب الاستقلال وتأسيس الجمهورية – أو تلك التي حدثت في الأردن مثل إعلان الإمارة والانتداب البريطاني، أو تلك التي تمس الجانبين مثل سقوط الخلافة والحرب العالمية الثانية.

يتطرق الفصل الأول إلى العلاقات السياسية بين الجانبين ما بين عامي ١٩٤٦-١٩٥٨، حيث يتناول أهم القضايا السياسية التي أثرت على علاقات البلدين. مثل موقف تركيا من استقلال الأردن والموقف الأردني والتركي من الحرب العربية-الإسرائيلية وقيام إسرائيل وموقف تركيا من قضايا الأردن الداخلية مثل اغتيال الملك عبدا لله الأول ووصول الملك حسين إلى السلطة وإعلان الوحدة بين الضفتين والوحدة مع العراق. ويتناول الفصل كذلك الزيارات الرسمية المتبادلة بين قادة البلدين ومعاهدة الصداقة الأردنية-التركية الموقعة عام ١٩٤٧.

نتحدث في الفصل الثاني عن مواقف البلدين تجاه الأحلاف الإقليمية والدولية مثل حلف الناتو وحلف بغداد ومشروع أيزنهاور. ونختتم الفصل بإلقاء الضوء على التعاون العسكري بين الجانبين.

يبحث الفصل الثالث في العلاقات الاقتصادية بين الجانبين في تلك الفترة، ويقدم وصفاً لطبيعة العلاقات الثقافية المتبادلة. وأما الخاتمة فإنها تتضمن ملخصا لأهم ما ورد في البحث مع تسليط الضوء على بعض الاستنتاجات حول طبيعة التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين البلدين. ويختتم البحث بسرد للملاحق والجداول.

كلنا أمل في أن يسهم هذا الجهد المتواضع في سد ولو جزء يسير من احتياجات الدارسين المعنيين بعلاقات البلدين في تلك الفترة المضطربة من القرن العشرين.

والحمد لله من قبل ومن بعد.

**التمهيد :العلاقات الأردنية التركية منذ تأسيس إمارة شرقي الأردن ١٩٢١ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥.**

**- الثورة العربية الكبرى من عام ١٩١٦ حتى عام ١٩١٩**

كان الشريف حسين بن علي (١٨٥٤-١٩٣١) على دراية وثيقة بأوضاع الدولة العثمانية ، إذ عاش في اسطنبول خمسة عشر عاما (١٨٩٣ - ١٩٠٨). كما أن منصبه السياسي كوال لمكة المكرمة ساعده على الإطلاع على أساليب الأتراك الاضطهادية ضد العرب، فقد جرى تهميش اللغة العربية مع أنها لغة القران لصالح اللغة التركية. حيث كان يُشترط على الموظفين حتى في الولايات العربية أن يتقنوا اللغة التركية[١] وعندئذٍ بدأ قادة الفكر من العرب يتطلعون إلى الانفصال عن الأتراك وإنشاء دولة عربية يستعيدون بها أمجاد أمتهم التالدة .

أجرى الجنرال الإنجليزي هنري مكماهون "Henry McMahon" مراسلات حسين - مكماهون والتي انتهت سنة ١٩١٥ باتفاقية مع الشريف تضمنت وعداً بإنشاء مملكة للعرب يكون هو ملكاً عليها تضم الحجاز والعراق وسوريا والأردن وعاصمتها مكة المكرمة. كما ونصت المعاهدة على تعاون إنجلترا اقتصادياً وعسكرياً مع المملكة المفترضة خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) مقابل الخروج على الدولة العثمانية وضربها من الجنوب.[٢] وأبلغ الشريف الهاشمي الدول العظمى آنذاك والعالم بأن حركة العرب بزعامته تهدف أولاً وأخيراً إلى تأسيس الدولة العربية المستقلة الموحدة في شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام والتخلص من مظالم الحكم العثماني ضد العرب. وشكّل هذا هدفا محورياً للثورة العربية الكبرى والتي انطلقت في ١٠ حزيران ١٩١٦ .[٣]

فور اندلاع الثورة العربية الكبرى سارعت الدولة العثمانية إلى التقليل من شأنها حيث صورتها في بياناتها بأنها مجرد ثورة محدودة تقتصر على منطقة الحجاز. واستمر هذا حتى يوم ٢٩ حزيران ١٩١٦ إذ نشرت صحيفة "الشرق" الرسمية يومئذٍ بياناً أقرت فيه لأول مرة بأن بعض الفئات القبلية هاجمت بضعة مراكز في جوار المدينة، غير أنها لم تشر إلى الشريف ح. وفي ٢٦ تموز ١٩١٦م سمحت الحكومة لجريدة "طنين" gunluk tanin في اسطنبول بنشر مقالة تشير فيها إلى حركة الشريف حسين بأنها عصيان فردي أثارته مؤامرة بريطانية .[٤]

---

[١] موسى، سليمان، الحركة العربية- المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨- ١٩٢٤، بيروت، دار النهار للنشر، ١٩٨٦، ص ٥٨- ٦٠. وسيشار له لاحقا: موسى ، الحركة .

[٢] صايغ ، أنيس ، الهاشميون والثورة العربية الكبرى ، د.ن ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٣٩ .وسيشار له لاحقاً صايغ، الثورة .

[٣] موسى، الحركة، ص ٧٤.

[٤] طلاس ، مصطفى ، الثورة العربية الكبرى ، دمشق ، مجلة الفكر العسكري ، ١٩٧٨ ، ص ٦٣٢ . وسيشار له لاحقاً : طلاس ، الثورة .

استطاعت الثورة العربية الكبرى إبراز الشخصية القومية العربية وتخليص العرب من السلطة العثمانية بإنهاء وجودها العسكري والسياسي في الوطن العربي، كما ونجحت في توجيه أنظار العرب إلى القضية القومية الأساسية المتمثلة في تحريرهم من الاحتلال العثماني وقيام المملكة العربية في الحجاز .

في عام ١٩١٦ وبعد شهور قليلة من اتفاقية مكماهون مع الشريف حسين وقعت إنجلترا وفرنسا معاهدة سرية عرفت باسم سايكس- بيكو "Sykes–Pico" في سان بطرسبرج في روسيا اتفقوا فيها على تقسيم أملاك الدولة العثمانية بين بريطانيا وفرنسا وروسيا بعد انتهاء الحرب ، فقد اتفق الجانبان على أن تفرض بريطانيا حمايتها على العراق والأردن في حين تفرض فرنسا حمايتها على سوريا ولبنان وهي البلاد التي وعدوا بإعطائها للشريف حسين، وسرب البلاشفة أخبار المعاهدة للشريف حسين عام ١٩١٧ ، فاتصل بإنجلترا للتأكد من الموضوع، إلا أنهم نفوا خبر المعاهدة وطمأنوه على وفائهم بالاتفاق معه، وجاء بعدها تصريح بلفور"Palfour " عام ١٩١٧ الذي نص على بناء وطن قومي لليهود في فلسطين بعد تقويض الدولة العثمانية [1] بمساعدة حزب الاتحاد والترقي في مركز الدولة العثمانية. [2]

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ بدأت انجلترا وفرنسا بتقسيم أملاك الدولة العثمانية تنفيذاً لاتفاقية سايكس- بيكو، فقد تم تقسيم الهلال الخصيب بموجب الاتفاق حيث حصلت فرنسا على الجزء الأكبر من الجناح الغربي من الهلال (سوريا ولبنان) ومنطقة الموصل في العراق. وأما بريطانيا فامتدت مناطق سيطرتها من طرف بلاد الشام الجنوبي متوسعا بالاتجاه شرقا لتضم بغداد والبصرة وجميع المناطق الواقعة بين الخليج العربي والمنطقة الفرنسية في سوريا. كما تقرر أن تقع فلسطين تحت إدارة دولية يتم الاتفاق عليها بالتشاور بين بريطانيا وفرنسا وروسيا. وتخفيفاً للإحراج الذي أصيب به الفرنسيون والبريطانيون بعد كشف هذه الاتفاقية وتصريح بلفور، صدر كتاب تشرشل"churchill" الأبيض [3] سنة ١٩٢٢ ليوضح بلهجة مخففة أغراض السيطرة البريطانية على فلسطين. إلا أن محتوى اتفاقية سايكس–بيكو تم التأكيد عليه مجدداً في مؤتمر سان ريمو San Remo عام ١٩٢٠ قبل أن يطبق مجلس عصبة الأمم صكّ الانتداب على المناطق المعنية في ٢٤ تموز ١٩٢٢. [4]

---

[1] تتبع اسم تركيا تاريخياً كالتالي: الدولة البيزنطية- القسطنطينية - الدولة العثمانية- الآستانة - الجمهورية التركية - اسطنبول.

[2] الصايغ، الهاشميون، ص ٤٢.

[3] كتاب تشرشل الأبيض: هو كتاب صدر في حزيران ١٩٢٢، وهو وثيقة تقدم بها تشرشل وزير المستعمرات البريطاني أكّد فيها تمسك بريطانيا بتصريح بلفور

[4] الشريقي ، ابراهيم ، الثورة العربية الكبرى : دوافعها وحصادها والأحداث التي مرت بها في المشرق العربي ، مؤسسة العرب ، لندن ، ١٩٨٤،ص ٣٥. وسيشار له لاحقا الشريقي ، الثورة .

**- إلغاء الخلافة عام ١٩٢٣وتأثير ذلك على إمارة شرق الأردن**

خرجت الإمبراطورية العثمانية من الحرب العالمية الأولى مندحرة، وفي ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ وقعت تركيا مع دول الحلفاء هدنة مودروس "modros"والتي أنهت العمليات القتالية في في الشرق الأوسط بين الدولة العثمانية والحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى.

وقد وقعها وزير الشؤون البحرية العثماني "رؤوف أورباي باشا" "Rauf Aurbay Pasa" والاميرال البريطاني "سومرست آرثر غوف" "Somerset Arthur Gough" في ميناء "مودروس" في جزيرة "ليمنوس" "Limnos " اليونانية. [١] استسلم العثمانيون في مواقعهم المتبقية خارج الأناضول طبقاً لهذه الهدنة ، ووافقوا على أن يسيطر الحلفاء على مضائق البسفور والدردنيل، كما وأعطت الحلفاء الحق في احتلال أي إقليم عثماني في حالة وجود تهديد لأمن دول الحلفاء، ويمكن ربط هذه النتائج بالثورة العربية الكبرى والتي أسهمت وبدون أدنى شك في هزيمة العثمانيين. وبالنسبة لشرقي الأردن فقد تركت هذه الهدنة أثرا مباشرا تمثل في انسحاب الأتراك منها وتركها لبريطانيا. [٢]

أصيبت الدولة العثمانية بضعفٍ كبير بعد سيطرة دول الحلفاء عليها، حتى سطع نجم محارب شاب كان له شأن كبير في تغيير ملامح الخريطة السياسية التركية. وُلد مصطفى كمال أتاتورك Mustafa Kamal Atatürk عام ١٨٨١ في مدينة سلانيك Selanik اليونانية، وفي عام ١٩٠٥ تخرج من الكلية العسكرية في اسطنبول برتبة نقيب أركان حرب وأرسل إلى دمشق حيث بدأ مع العديد من زملائه بإنشاء خلية سرية أُطلق عليها اسم الوطن والحرية لمحاربة استبداد السلطان.وأصبح أتاتورك بطلاً وطنياً بعد انتصاراته التي حققها خلال الحرب العالمية الأولى. [٣]

---

[١] حسين ، فاضل ، محاضرات عن مؤتمر لوزان وأثاره في البلاد العربية ،مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٩ . وسيشار له لاحقاً : حسين ، محاضرات .

[٢] دراسات عن تركيا ، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الأسيوية والإفريقية ، بغداد، د.ت ، ص ٣٥٢ .وسيشار له لاحقاً دراسات عن تركيا

[3] ozgen, mahmut ihsan, Atatürkçü Düşünce sisteminde milliyetçilik ilkesi ve Devlet yonetiminde tam bagimsizlik anlayisinin esaslari,istanbul,inçi saraç,2006, p: 82-83 "مبدأ الفكر الكمالي من المبادئ القومية ونظام إدارة الدولة من فهم الاستقلال الكامل".

تزعم أتاتورك حرب الاستقلال التركية عام ١٩١٩ [١] لتحرير الأناضول المحتل من البريطانيين، وظهرت كاريزما أتاتورك بصورة واضحة حينما رفض أوامر السلطان عبد الحميد الثاني بالتخلي عن محاربته البريطانيين وذلك بسبب خوف السلطان على خلافته، فاستقال أتاتورك من الجيش ونظّم في أيار ١٩١٩ قوات التحرير التي قاتلت البريطانيين والفرنسيين واليونانيين بين عامي ١٩١٩-١٩٢٠ تحت قيادته. [٢] استغرقت حرب الاستقلال التركية أربع سنوات. وصدر التعميم للحرب في أماسيا Amasya يوم ٢٢ حزيران ١٩١٩ لإعلان الاستقلال الوطني واحتلت دول التحالف اسطنبول يوم ١٦ آذار ١٩٢٠ حيث حلت البرلمان العثماني، وفي يوم ٢٣ نيسان من نفس العام افتتحت الجمعية الوطنية التركية الكبرى [٣] في أنقرة وانتخب أتاتورك رئيساً للجمعية وقائداً للقوات المسلحة. [٤]

عندما نشبت حرب الاستقلال التركية في الأناضول عام ١٩١٩، كان الوطن العربي ينظر إليها بالتقدير والاحترام لأنها كانت في نظرهم حرباً تحررية ضد القوى الاستعمارية وخاصة فرنسا وبريطانيا اللتان كانتا آنذاك تستعمران معظم أرجاء الوطن العربي. وبعد انتصار قادة التحرير في حرب الاستقلال في الأناضول في ٣٠ آب ١٩٢٢ قام العرب بإرسال برقيات تأييد لهم. [٥]

في ١٧ تشرين الأول من عام ١٩٢٢ دعت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا إلى عقد مؤتمر في لوزان Lozan السويسرية ضم حكومات الولايات المتحدة واليابان ورومانيا ويوغسلافيا والحكومة العثمانية وحكومة المجلس الوطني الكبير في أنقرة وهي حكومة ثورية شكلها أتاتورك في أنقرة عام ١٩٢٣ تاركا حكومة السلطان والخليفة تمارس مهمتها في اسطنبول وحدها. وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن في حالة حرب مع الدولة

---

[١] حرب الاستقلال التركية:حرب قامت في ١٩ أيار ١٩١٩ وانتهت في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣ وهي مقاومة عسكرية و سياسية قادها القوميين الأتراك ضد تقسيم قوات الحلفاء للإمبراطورية العثمانية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى.

[2] ozgen, Atatürkçü, p 83

[٣] الجمعية الوطنية التركية الكبرى: هي الهيئة التشريعية الوحيدة المخولة بمناقشة وتعديل الدستور التركي. تأسست الجمعية في انقرة في ٢٣ نيسان ١٩٢٠ في خضم حرب الاستقلال التركية.

[٤] النعيمي، أحمد نوري، النظام السياسي في تركيا، دار زهران، عمان، ٢٠١١، ص ٥٤-٥٥. وسيشار له لاحقا: النعيمي، النظام السياسي.

[٥] المرجع نفسه ، ص ٥٥ .

العثمانية فقد اكتفت بإرسال مراقبين لها، ولكن لم يعد لحكومة اسطنبول أي نفوذ سياسي حينذاك فاكتفت حكومة أنقرة بحضور الاجتماع منفردة. [١]

افتتح المؤتمر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢م، وقسمت أعماله بين ثلاث لجان حيث اختصت الأولى بقضايا الحدود ومشاكل الأقليات ونظام المضائق والقضايا العسكرية، واختصت الثانية بقضايا الأجانب في تركيا في حين اختصت الثالثة بالقضايا الاقتصادية والمالية، وفي ٦ آذار ١٩٢٣م رفض المجلس الوطني الكبير –الذي كان بديلاً لسلطة الأستانة– مشروع معاهدة الصلح لمخالفته الميثاق الوطني التركي ، وفي ٢٣ نيسان ١٩٢٣م أعيد افتتاح مؤتمر لوزان واتفق المؤتمرون على توقيع معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ م . ويمكن تلخيص أهم بنود المؤتمر المتعلقة بشرق الأردن فيما يلي:

١– لقد بقيت شرقي الأردن من الناحية القانونية الدولية جزءاً من الدولة العثمانية حتى توقيع معاهدة لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣ حيث نصت هذه المعاهدة على فصل شرقي الأردن عن الدولة العثمانية اعتباراً من تاريخ تصديقها في ٦ آب ١٩٢٤. [٢]

٢ – بموجب المادة (١٣٩) من المعاهدة أعلاه حصلت إمارة شرقي الأردن على القيود والمستندات المتعلقة بالأملاك والعقارات الخاصة والعامة، وعندها بدأت حكومة إمارة شرقي الأردن جاهدة لإعادة التنظيم والتغلب على الصعوبات الموجودة، فسنّت نظام تحرير الأراضي وقانون الإفراز، كما وصدر عام ١٩٢٧ قانون تحرير الأراضي وتثمينها والذي نص على تعيين حدود القرى والأحواض وحراج الدولة وأملاكها الأخرى. [٣]

بعد توقيع معاهدة لوزان قرر أتاتورك إنهاء الخلافة العثمانية واستبدالها بالجمهورية التركية لأن الخلافة في نظره قد باتت رمزاً لتخلف تركيا وعجزها عن السير في طريق العمران. [٤]

قبل أن يقدم أتاتورك على إلغاء الخلافة بشهرين من عام ١٩٢٣م صرّح لمحرر " مجلة العلمين" التي كانت تصدر في القاهرة أن الخلافة تعني الحكومة أو الإدارة وأنه بعد تأسيس الإدارة الجديدة لم يعد

---

[١] حسين ، محاضرات ، ص ١٢

[٢] حسين ، محاضرات ، ص ١٢

[٣] المرجع نفسه، ص ١٢

[٤] الزين ، مصطفى ، أتاتورك وخلفاؤه ، دار الكلمة للنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٩٨ . وسيشار له لاحقاً: الزين ، أتاتورك.

للخلافة معنى. وكان هدف أتاتورك من هذا التصريح هو أن يمهد نفسياً لتقبل الخطوة التالية ألا وهي إلغاء الخلافة .[1]

قام مصطفى كمال أتاتورك – في سعي منه للوصول إلى الحالة النهائية للجمهورية التركية وإلغاء الخلافة –بحملة مكثفة – ضد كيان الدولة العثمانية تناولت كل جزئياتها، حيث شملت بناء الأمة وتكوينها الاجتماعي ودستورها وتشريعاتها. وفي ٣ آذار ١٩٢٣عقد المجلس الوطني الكبير جلسة استمرت حتى الساعة ٦:٣٠ من صباح اليوم التالي، وبعد نقاش ومداولات صاخبة وافق المجلس على القانون المقدم لإلغاء الخلافة بتاريخ ٤ آذار ١٩٢٣، ومن أهم بنود هذا القانون :

١- خلع الخليفة وإلغاء الخلافة

٢- حرمان الخليفة المخلوع وعائلته من الإقامة داخل حدود الجمهورية التركية .

٣- نقل ملكية الأموال المسجلة في الطابو في بلاد الجمهورية على أسماء السلاطين إلى الأمة .

٤- اتخاذ أنقرة عاصمة للجمهورية الحديثة .[2]

افتتح أتاتورك المجلس الوطني الكبير في ٢٣ نيسان ١٩٢٣، وقام المجلس بانتخاب شريف بك رئيساً له، وقد افتتح الأخير الجلسة معلناً الاستقلال عن السلطنة والخلافة. كما وقد تقرر نقل العاصمة من اسطنبول إلى أنقرة، وفي ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣ أعلن أتاتورك عن تأسيس الجمهورية التركية في جلسة تمَّ خلالها انتخابه أول رئيس للجمهورية.[3]

لقد لخّص أتاتورك نفسه مبادئه في الشعار الذي وضعه لحزبه – حزب الشعب الجمهوري – والذي يتمثل في صورة شمس ينبعث منها ستة أشعة ترمز إلى المبادئ الثابتة والدائمة للحكم وهي النظام الجمهوري والقومية التركية والعلمانية والتمثيل البياني الديمقراطي وتدخل الدولة في القطاع الاقتصادي وقت الحاجة والسعي المستمر وراء التحديث.[4]

---

[1] الصويص ، سليم ، أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة ، شنلر، عمان، ١٩٧٠ ، ص ٢٣٣ . وسيشار له لاحقا : الصويص ، أتاتورك .

[2] الأحمد ، محمد علي ، سقوط الخلافة ، دار الإسراء للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٧٣-٧٧٤.وسيشار له لاحقا : الأحمد ، سقوط .

[3] النعيمي، النظام السياسي، ص٥٤.

[4] رضوان، وليد، تركيا بين العلمانية والإسلام، شركة المطبوعات للنشر، بيروت،٢٠٠٦، ص ٤١. وسيشار له لاحقا: رضوان، تركيا.

أما فيما يخص موقف القوى الغربية من السلطنة والخلافة؛ فإن هذه القوى لا سيما بريطانيا لم تكن لتهتم بالسلطنة لأنّ جُلّ اهتماماتها انصب حول مسألة الخلافة في داخل الدولة العثمانية لما للخلافة من تأثير روحي ومعنوي على المسلمين الذين كانوا يمثلون الأكثرية في المستعمرات البريطانية. [١]

كان من الطبيعي أن تترك هذه التطورات المتسارعة أثرا مباشرا على المنطقة العربية، فقد بادر سكان شرقي الأردن إلى مبايعة الشريف الحسين بن علي خليفة للمسلمين وفلسطين بعد إلغاء الخلافة من قِبل العثمانيين في آذار سنة ١٩٢٤ تفاديا للفراغ الذي سيتركه غياب الخليفة واستباقا لأي انعكاسات سلبية قد تنجم. وجاءت البيعة في شرقي الأردن على النحو التالي :

" أما بعد فإنه بعد العلم بأن الأتراك قرروا إلغاء الخلافة وأخرجوا السلطان عبد المجيد بن عبد العزيز من عاصمة ملكهم، فصار من المفروض دينياً تنصيب أمير للمؤمنين منصب الإمارة الكبرى، إذ لا يجوز

بإجماع المسلمين عدم وجوده. ولما كان جلالة ملك العرب الحسين بن علي توفرت به شروط الخلافة كونه قرشياً عالماً فإننا نبايع جلالته أميراً للمؤمنين ليعمل بكتاب الله وسنة رسوله ." إلا أن بريطانيا– وإدراكا منها للخطر الذي يمثله مثل هذا التطور على طموحاتها الاستعمارية – مارست جبروتها كقوة عظمى لإجبار الشريف على مغادرة شرقي الأردن بعد أن بايعه العرب خليفة لهم، فاضطر إلى مغادرتها في ٢٠ آذار ١٩٢٤م إلى قبرص، حيث بقي هناك حتى وفاته في ٣ حزيران ١٩٣١ قبل أن ينقل جثمانه إلى عمان ومنها إلى الحرم القدسي الشريف حيث دفن هناك.[٢]

**– الانتداب البريطاني على الأردن ١٩٢٢ وأثره على العلاقات مع تركيا حتى استقلال الأردن ١٩٤٦**

في ٢١ نيسان ١٩٢١ تمّ الإعلان عن تأسيس إمارة شرق الأردن وعاصمتها عمان، وكانت مساحة الإمارة في ذلك الوقت تمتد تصل إلى حوالي ٣٢٥٠٠ ميل [٢]، وعدد سكانها (٢٢٥) ألف نسمة تقريباً. وكانت مكونة من أربعة ألوية هي لواء عجلون والبلقاء والكرك ومعان. [٣]

في ١٦ أيلول ١٩٢٢ نجح الأمير عبد الله في مفاوضاته التي تتعلق بتأسيس دولة أردنية مستقلة مع تشرشل والسير جلبرت كلايتون " "Gilbert Clayton" وتقدمت بريطانيا إلى عصبة الأمم المتحدة بمذكرة تفصيلية مضمونها المطالبة باستثناء الأردن من تصريح بلفور، وفي تاريخ ٢٣ أيلول ١٩٢٢ صدر قرار عصبة الأمم بالاعتراف بشرق الأردن كوحدة جغرافية وسياسية مستقلة، ووقعت المعاهدة البريطانية في

---

[١] رضوان، تركيا، ص ٤١.

[٢] موسى، الحركة العربية، ص٧٩

[٣] الموسى، سليمان، إمارة شرقي الأردن نشأتها وتطورها في ربع قرن (١٩٢١-١٩٤٦). لجنة تاريخ الأردن. عمان. ١٩٩٠، ص ١٠٤-١٠٦. وسيشار إليه لاحقا: الموسى، إمارة شرقي الأردن.

١٧ أيار ١٩٢٣، وفي ٢٥ أيار ١٩٢٣ اعترفت الحكومة البريطانية بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن. [1]

تفاوت النفوذ البريطاني في شرق الأردن في الفترة ما بين ١٩٢١-١٩٢٨ بين مظاهر القوة والضعف ، فقد بدا هذا النفوذ وكأنه غير قائم في الفترة ما بين عامي ١٩٢٢ و ١٩٢٤ بسبب ضعف المعتمد البريطاني السامي المقيم في فلسطين " جون فيلبي "John Philby" . إلا أنه وبعد استقالته أخذ النفوذ البريطاني يشتد على حساب حكومة شرق الأردن مع قدوم المعتمد البريطاني الجديد " هنري كوكس" "Henry Cox" إزاء هذا الوضع سعى الأمير عبد الله بن الحسين إلى توقيع معاهدة مع الحكومة البريطانية يؤمن اعترافاً دولياً بوجود حكومة في المنطقة الأردنية . [2]

و في عام ١٩٢٨ قدمت بريطانيا للحكومة الأردنية مشروع معاهدة لتنظيم العلاقة مع الأردن، وتمّ التوقيع على المعاهدة في ٢٠ شباط ١٩٢٨م في القدس من قِبل اللورد " بلومر " "Plummer " المندوب السامي البريطاني في القدس وحسن خالد أبو الهدى رئيس الحكومة الأردنية ممثلاً عن الأردن. [3]

كانت هذه المعاهدة فاتحة عهد جديد في العلاقة السياسية الأردنية – البريطانية وأسهمت في إقامة علاقات ثابتة مع الأقطار المجاورة لها وقيام مؤسسات دستورية جديدة .

لم تحقق المعاهدة الأردنية – البريطانية عام ١٩٢٨م مطالب الشعب الأردني في دولة مستقلة كاملة السيادة، مما أثار استياء الشعب وسخطه على تلك المعاهدة، وأدى به إلى السعي لعقد أول مؤتمر وطني للنظر في بنود المعاهدة والاتفاق على خطة للعمل السياسي فانعقد ذلك المؤتمر في ٢٥ تموز ١٩٢٨م في عمان "مقهى حمدان"، ونصّ ميثاق المؤتمر في بنوده الأساسية على المبادئ الهامة التالية والتي حكمت النضال السياسي للشعب الأردني لسنوات متعددة لاحقة:

١- إنّ إمارة شرق الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة ، تُدار بحكومة دستورية مستقلة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن الحسين المعظم وأعقابه من بعده .

٢- اعتبار تصريح بلفور ١٩١٧، القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود بفلسطين مخالفاً لعهود بريطانيا ووعودها الرسمية للعرب . [4]

---

[1] الموسى، إمارة شرقي الأردن ، ص ١٠٧.

[2] المرجع نفسه، ص ١٦٦-١٦٧.

[3] الموسى، إمارة شرقي الأردن، ص ١٦٧.

[4] المرجع نفسه ، ص ٤٢.

**- العوامل الأساسية في بداية العلاقات الأردنية التركية.**

كانت السمة الإقليمية البارزة لدول القوى العظمى هي التركيز على الإستراتيجية السياسية لموقع الأردن في الشرق الأوسط كدولة جارة لسوريا والعراق والمملكة العربية السعودية وفلسطين . [١]

وأما تركيا فقد كانت ترى أن علاقاتها مع الأردن تتيح لها الوصول إلى دول الشرق العربي برمته . ويتعدى الأمر الاعتبارات السياسية إلى الاعتبارات التجارية بين البلدين في تلك الفترة، فقد كان الأردن نافذة التجارة التركية إلى الجزيرة العربية بأكملها . ولعبت العوامل التالية دورا أساسيا في العلاقات الأردنية-التركية في تلك الفترة :

**أ) الموقع الاستراتيجي للأردن.**

يتوسط المشرق العربي وله حدود مشتركة مع دول عربية مؤثرة سياسياً واقتصادياً. كما وأنه له منفذاً بحرياً على البحر الأحمر. [٢]

**ب) خط سكة حديد الحجاز.**

كانت فكرة إنشاء خط حديدي بين اسطنبول والمدينة المنورة تعود إلى سنة ١٨٦٤ وتجددت في ١٨٨١، ومع تداخل الأسباب السياسية والدينية اهتم السلطان عبد الحميد الثاني بمشروع السكة؛ فقد قام بحملة دعائية لصالح المشروع في العالم الإسلامي، وحثّ المسلمين على التبرع للمشروع وقد تبرع هو نفسه بمبلغ ٣٢٠ ألف ليرة ذهبية، وبدأ العمل بالمشروع بعد طول إعداد في أيلول ١٩٠٠ بمناسبة الذكرى ال ٢٥ لجلوس السلطان عبد الحميد. [3]

---

[١] المجلة التركية مجلة الشرق الأوسط ، المجلد ٢ ، العدد ١٣، ٢٠٠٣، ص٢٨.

[2] Jeanne A. K. Hey, Explaining Foreign Policy Behavior, Lynne Rienner Publishers, Inc, Colorado, United States, 2003, p.138.

[٣] صابان، سهيل، تطور الأوضاع الثقافية في تركيا من عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٠، ص ٣٥٥. وسيشار له لاحقا صابان، تطور الأوضاع الثقافية. انظر أيضا: الموسى، إمارة شرقي الأردن، ص ١٥-١٦.

في تشرين الأول ١٩٠٣ احتفل بوصول السكة إلى منطقة المحطة في عمان، وفي أيلول ١٩٠٤ جرى احتفال حاشد لوصول السكة إلى معان حضره وفد عثماني كبير برئاسة وزير الخارجية طرفان باشا.وفي أيلول ١٩٠٦ جرى احتفال آخر بوصول السكة إلى آخر نقطة في الأردن وهي منطقة المدورة الحدودية. [١]

في الواقع كان للسكة الحديدية نتائج بعيدة المدى وخاصة بالنسبة للأردن حيث أدت إلى تغيرات عمرانية واجتماعية واقتصادية على طول امتدادها، خاصة وأنها كانت أول وسيلة نقل آلية حديثة تدخل البلاد، كما وعلمت على ربط شرقي الأردن بدمشق شمالاً ومنطقة الحجاز جنوباً وحيفا غرباً. كما وساعدت على تنمية الحياة الزراعية على طول خط السير مما شجع على استغلال الأراضي القاحلة، وساعدت في نقل المنتجات الزراعية من مواقع زراعتها إلى الأطراف البعيدة في الدولة. وهو ما أدى إلى المساعدة في إنعاش التبادل التجاري والتقدم الاقتصادي. وعلاوةً على ذلك ترك خط الحجاز أثراً كبيراً على مدينة عمان والتي أصبحت بفضل هذا الخط قاعدة مهمة للإمدادات العسكرية أثناء الحرب العالمية الأولى.[٢]

**ج) أهمية الأردن للحج التركي إلى بلاد الحجاز.**

كانت أهمية الأردن للحج التركي تتمثل في خط حديد الحجاز، والذي كان يربط ما بين دمشق والمدينة المنورة في منطقة الحجاز مروراً بالأردن. [٣]

**- زيارة الأمير عبد الله إلى تركيا عام ١٩٣٧**

وصل الأمير عبد الله اسطنبول قادماً من لندن يوم ١٩٣٧/٥/٣٠، وكان الأمير قد عبّر لرئيس وزراء تركيا عصمت اينونو عن رغبته في زيارة تركيا والتي أمضى فيها ١٧ سنة من عمره، وجاءت هذه الزيارة استجابة لهذه الرغبة ومع أن الزيارة لم تكن رسمية إلا أن الحكومة التركية استغلت المناسبة وأقامت مراسم رسمية نظراً لمكانة ومنصب الضيف.

---

[١] صابان، تطور الأوضاع الثقافية ، ص ٣٥٥

[٢] المرجع نفسه، ص ٣٥٥

[٣] المفتي، أحمد، نشرة مؤتمر العرب والأتراك (مسيرة تاريخ وحضارة)، مكتبة الأسد، سوريا، ٢٠١٠، ص ١٨. وسيشار إليه لاحقا المفتي، نشرة مؤتمرة العرب والأتراك.

كان في استقبال الأمير حشد من الشخصيات العسكرية والمدنية وجرى استعراض لحرس الشرف، وفي اليوم الأول للزيارة استقبل الأمير ممثلين عن الصحافة المحلية حيث أخبرهم عن رغبته في رؤية تركيا في طليعة دول المشرق وفي رؤية دول المشرق وقد أقامت علاقات حسن جوار بينهم. كما عبّر عن سروره بتسوية قضية لواء الاسكندرونة والذي طالما اعتبره نزاعاً بين تركيا والشقيقة الصغرى سوريا.
وصل الأمير إلى أنقرة يوم ١٩٣٧/٥/٣١ وعقد اجتماعاً مع القائم بأعمال وزير الخارجية التركي. كما وعقد اجتماعاً آخر مع رئيس الجمهورية أتاتورك، وتركزت مباحثات الأمير مع أتاتورك حول علاقات الصداقة بين البلدين. حضر الأمير عبد الله مأدبة العشاء التي عقدها على شرفه كل من رئيس الجمعية الوطنية ورئيس الوزراء.ولدى انتهاء حفل الاستقبال وبينما كان الضيوف يغادرون، ظهر رئيس الجمهورية واستمر النقاش بين الأمير والرئيس إلى حوالي الساعة السادسة مساءاً. غادر الأمير أنقرة عائداً إلى اسطنبول يوم (٢ يونيو) حيث مكث أسبوعاً كضيف خاص على رئيس الجمهورية.[١] وحظي الأمير باستقبال ودي للغاية من جانب الحكومة التركية والرأي العام والصحافة التركية وترك انطباعاً لدى الجميع هناك بأنه رجل ذو جاذبية وحس رفيع.[٢]

## - موقف الأردن وتركيا من الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥

وقفت إمارة شرق الأردن إلى جانب بريطانيا في الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩. وقامت الحكومة باستخدام قانون الدفاع الصادر في عام ١٩٣٥ بإعلان الأحكام العرفية واعتبرت ألمانيا وإيطاليا دول معادية. وقد تجاوبت القوى الوطنية مع وقوف الإمارة في الحرب مع بريطانيا أملاً بان يحتسب هذا الموقف لدى البريطانيين للحصول على الاستقلال التام بعد انتهاء الحرب. وفي الفترة من سنة ١٩٤١ ولغاية سنة ١٩٤٥ انتشرت سرايا الجيش العربي الأردني على طول خطوط تموين الحلفاء عبر فلسطين والأردن وسوريا ومصر والعراق وإيران، حيث أنيطت بها مسؤولية حماية تلك الخطوط ومستودعاتها ونقاط تكديس الذخائر والمؤن والجسور والسكك الحديدية، وكذلك حماية القطارات العسكرية المسافرة بين سوريا والأردن وفلسطين ومصر .وحماية خط أنابيب النفط القادمة من كركوك- العراق إلى ميناء حيفا.[٣]

أما تركيا فقد أخذت موقف الحياد من الحرب العالمية الثانية، وما أن حل حزيران ١٩٤١حتى وجدت تركيا نفسها مطوقة ببلاد تحتلها ألمانيا أو تسيطر عليها سياسياً واستمر هذا الوضع حتى دخلت الولايات

[1] Records of Jordan 1919-1965, Volume: 4: 1932 – 1939, Edited by: Jan Priestland, Archived editions 1966, P: 723 – 725

[2] Ibid,pp. 723 – 725

[٣] السقار ، رائد خالد ، الأردن خلال الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٢، ص ٦٤ . وسيشار له لاحقا السقار ، الأردن .

المتحدة الأمريكية الحرب عام ١٩٤٢، فزار "ونستون تشرشل" "Winston Churchill" رئيس وزراء بريطانيا " عصمت اينونو" رئيس الجمهورية التركية في تركيا في تشرين الثاني من عام ١٩٤٣، وطلب منه الدخول إلى جانب الحلفاء في الحرب، فاشترط الأتراك الحصول مقابل ذلك على المال والسلاح. وعندما بدأت بوادر هزيمة ألمانيا تلوح في الأفق، أعلنت تركيا وقوفها إلى جانب الحلفاء في آذار ١٩٤٥.[1]

---

[1] جواد ، سعاد حسن ، تركيا في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ ، دار دجلة ، عمان ، ٢٠٠٩، ص ٢١٧-٢١٨ .
وسيشار لها لاحقا جواد ، تركيا .

## الفصل الأول: العلاقات الأردنية التركية السياسية ١٩٤٦ – ١٩٥٨:

### أولاً: التطورات السياسية الداخلية والخارجية في تركيا.

#### ١ – التطور السياسي الداخلي في تركيا.

بعد سلسلة القوانين والإجراءات التي أطلقها مصطفى كمال في العشرينات، أطلقت حقبة الثلاثينات صراعات اجتماعية وثقافية واقتصادية كانت كامنة في العشرينات، وجعلت حركة أتاتورك أكثر عدوانية ودفاعية في الوقت نفسه، وكان المؤشر الرئيسي على معارضة الحكومة يتمثل في رد الفعل الذي أحدثته تجربة قصيرة لإقامة ديمقراطية تقوم على تعدد الأحزاب، فعلى الرغم من أن حزب الشعب الجمهوري الذي
أسسه أتاتورك كان يضم في داخله العديد من الجماعات والميول لكنه ظل الحزب الواحد في البرلمان، حتى أمر أتاتورك أحد معاونيه بتشكيل حزب بديل، ليلعب دور الحكم بين الحزبين. [١]

ما إن تأسس الحزب الحر حتى خلق على الفور وضعاً يتسم بطابع سياسي حاد، وخصوصاً في المناطق الحضرية، حيث كان يتيح ساحة للعديد من تيارات المعارضة الشعبية لحزب الشعب الجمهوري. وعندما أطلق الحزب الحر أول حركة شعبية ومستقلة في تاريخ تركيا الحديثة أعلن نفسه مدافعاً لليبرالية الغربية، إلا أنه سارع بانتهاز فرصته تجاه عدم الاستقرار الاقتصادي الناجم عن التأثير المباشر الذي تركه الكساد على اقتصاد تركيا. وبرز الحزب الحر باعتباره المعبر عن تلك الجماعات الاجتماعية التي ظلت خارج الائتلاف الذي شكله الجمهوريون، والتي كانت قد شعرت في الآونة الأخيرة بالخطر يتهدد أوضاعها الاقتصادية، وعندما تلقى الحزب الحر أمراً بإغلاق أبوابه بعد حية قصيرة لم تدم سوى ثلاثة أشهر بقي حزب الشعب الجمهوري، لكن النظام التركي الكمالي أصبح أكثر قمعاً للحقوق المدنية، وأكثر تدخلاً في الحياة الاقتصادية. [٢]

في عام ١٩٤٥ كانت البرجوازية التركية قد أصبحت واثقة من نفسها لتحدي الدولة البيروقراطية التي رعتها حتى طالبت بإنهاء تدخل الدولة، وبتعدد الأحزاب السياسية بدلاً من نظام دولة الحزب الوحيد، وجاءت هذه المطالب في وقتها، لأن الأنظمة الفاشية القائمة على فكرة الحزب الواحد كانت قد هزمت لتوها على أيدي الديمقراطيات الغربية الانكليزية والأمريكية والفرنسية في الحرب العالمية الثانية. [٣]

---

[1] Robinson, Richard, The First Turkish Republic, a Case Study in National Development, Harvard Middle Eastern Studies, 1963, p 169.

[2] Ibid, pp.71.

[3] فيروز، أحمد، تدخل العسكريون والأزمة في تركيا بين البيروقراطية والحكم العسكري، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢١٦. سيشار إليه لاحقاً: فيروز، تدخل العسكريون.

في صيف ١٩٤٥ طالب أربعة نواب أتراك في المجلس الوطني من المنتمين إلى حزب الشعب الجمهوري، وهم: جلال بايار وعدنان مندريس ورفيق كوارلتان وفؤاد كوبرولو، بالإصلاحات في بلادهم وتعميقها وضمان الحريات السياسية في الصحافة فاستبعدوا من الحزب الحاكم (حزب الشعب الجمهوري) فوراً. [1]

مع تلقي تركيا نصيبها من معونات مشروع مارشال الأمريكي، أخذت الحكومة التركية بالنصائح الغربية. وبدافع من رغبة شخصية من عصمت إينونو أيضاً، فقد أمر برفع القيود عن المناقشات السياسية وتخفيف اللهجة الإعلامية ضد الغرب الحاكمة لكي يقلل من أنشطة المعارضة التي تتفاقم يوماً بعد يوم وكانت اجراءات عصمت اينونو هذه مدخلاً استند إليه المنشقون الأربعة، فأسسوا في شهر كانون الثاني ١٩٤٦ الحزب الديمقراطي كحزب معارض. [2]

إن انتخابات عام ١٩٤٦ أظهرت تنامي دور الحركة الإسلامية في الحياة السياسية والاجتماعية لتركيا عبر إعطاء أصواتها بكثافة للحزب الديمقراطي رغم أن حياته لم تتعدَّ أشهراً قليلة من جهة، كما ظهر تيار داخل حزب الشعب الجمهوري نفسه بزعامة حمد الله صبحي وتقي الدين أوغلو يطالب بتوقف الدولة عن التدخل في معتقدات الناس الدينية. [3] وبهذا يمكن اعتبار عام ١٩٤٦ بداية الديمقراطية والتعددية السياسية في تركيا في القرن العشرين.

**٢- السياسة الخارجية التركية.**

إن السلوك السياسي التركي إبّان الحرب العالمية الثانية قاد إلى نتائج سلبية ودفع تركيا إلى اللجوء إلى الفلك الغربي والأمريكي، إذ واجهت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية موقفاً في غاية الخطورة من جانب الاتحاد السوفيتي الذي بات يمثل أكبر قوة على الساحة الدولية آنذاك، حتى أقدم السوفييت بالضغط على تركيا في الفترة ١٩٤٥ – ١٩٤٦. [4]

---

[1] الجميل، سيار، العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٩٢. وسيشار إليه لاحقاً: الميل، العرب والأتراك.

[2] المرجع نفسه، ص ١٩٢.

[3] ابراهيم خليل أحمد وأخرون، تركيا المعاصرة، منشورات مركز الدراسات التركية، الموصل، ١٩٨٨، ص ٩٣. وسيشار إليه ابراهيم، تركيا المعاصرة.

[4] Robinson, Richard, The First Turkish Republic, pp.178.

في حديث لستالين عام ١٩٤٦ قال: " أن تركيا ضعيفة والاتحاد السوفيتي يدرك جيداً خطر السيطرة على المضائق وليست لتركيا القوة بحيث تستطيع حمايتها .... . " [١] لذا كانت نتيجةالسلوك السياسي لتركيا هو التوجه نحو الغرب توجهاً قوياً وتحديداً تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تبنت تركيا منذ وقت مبكر السلوك السياسي القائم على أساس المساومة وقُبلت به في علاقاتها العربية. وخير مثال على ما جرى عام ١٩٣٩ حين ضمت لواء الاسكندرونة إليها بعد اقتطاعه من سوريا. وقد تمّ ذلك بين فرنسا وتركيا حين وافقت الأخيرة على الموقف الفرنسي – البريطاني، بعدم دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا فيما لو اندلعت الحرب. [٢] لذلك يلاحظ من السلوك السياسي الخارجي لتركيا استخدام فن المساومة لتحقيق المصالح القومية.

**ثانياً: موقف تركيا من استقلال الأردن ١٩٤٦**

بعد نشوء هيئة الأمم المتحدة في ٢٥ من شهر نيسان لعام ١٩٤٥ في سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة وجهت الحكومة الأردنية مذكرة إلى الحكومة البريطانية في ٢٧ حزيران ١٩٤٥ طالبت فيها ببدء المفاوضات لإعلان استقلال شرق الأردن. وقد ردت الحكومة البريطانية على المذكرة الأردنية بتوجيه دعوة لسمو الأمير عبد الله في أوائل عام ١٩٤٦ لبحث الطلب الأردني. وبدأت المفاوضات الرسمية مع الجانب الأردني بعد اعتراف الحكومة البريطانية بأن شرق الأردن تطور إلى مستوى يجعله مؤهلاً لخروجه من سلطة الانتداب عليه وحصوله على الاستقلال الكامل. وجاء هذا الإعلان البريطاني في الاجتماع الذي عقدته الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٦. [٣]

سافر سمو الأمير عبد الله في العشرين من شباط ١٩٤٦ يرافقه وفد رسمي من الحكومة برئاسة رئيس الوزراء إبراهيم هاشم وأجرى مفاوضات مع الحكومة البريطانية انتهت إلى عقد معاهدة تم توقيعها في الثاني والعشرين من آذار ١٩٤٦ من قبل إبراهيم هاشم ممثلاً عن شرق الأردن وارنست بيفن وزير الخارجية البريطاني والتي وقعت بشكل نهائي في السابع عشر من حزيران ١٩٤٦، حيث نصت المعاهدة على التعاون الثنائي في جميع المجالات، وكذلك على اعتراف بريطانيا باستقلال شرق الأردن. واتفق الجانبان على أن تكون مدة المعاهدة خمسة وعشرين عاماً. [٤]

---

[١] كولن باون وبيتر موني، من الحرب الباردة حتى الوفاق ١٩٤٥-١٩٨٠، ترجمة صادق ابراهيم عودة، دار الشروق، عمان، ١٩٤٨، ص ٢٨. وسيشار إليه لاحقا: باون وبيتر، من الحرب الباردة حتى الوفاق.

[2] Philip Robinson, Turkey and The Middle East, Chatham House Papers, London, Council on Foreign Relations Press, 1991, p 49.

[٣] الشناق، عبد المجيد، المدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته، المؤلف، عمان، ٢٠٠٠، ص ١٩٧-١٩٩. وسيشار إليه لاحقاً: الشناق، مدخل إلى تاريخ الأردن. وانظر: أبو نوار، معن، قيام وتطور إمارة شرق الأردن، دار الرأي للنشر، عمان، ٢٠٠٠، ص ٨٤. وسيشار إليه لاحقا أبو نوار، قيام وتطور.

[٤] بكار، دور الأردنيين في بناء الأردن الحديث، حوض الزيتون، عمان، ١٩٩٩، ص ٢٢٤.وسيشار إليه لاحقا بكار، دور الأردنيين.

عقد المجلس التشريعي الأردني الخامس جلسته الثالثة في الساعة الثامنة من صباح يوم السبت ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٥هـ الموافق ٢٥ أيار ١٩٤٦ لإعلان الإستقلال ومبايعة الأمير عبد الله بن الحسين ملكاً على مملكة شرق الأردن. ولدى تلاوة مذكرة مجلس الوزراء رقم ٥٢١ بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦/٥/١٥ المتضمنة تأييد خطوات الأمير عبد الله الدءوبة لانتزاع استقلال البلاد في ضوء المبادئ والمواثيق الدولية العامة وحق تقرير المصير ووعود الأمم المتحدة ومقاصدها وما بذلته الأردن من تضحيات ومساعدات للديمقراطية وما حصلت عليه من وعود وعهود دولية رسمية فقد أصدر المجلس التشريعي الأردني بالإجماع القرار التاريخي الآتي: [1]

- **نص القرار:**

" تحقيقاً للأماني القومية وعملاً بالرغبة العامة التي أعربت عنها المجالس البلدية الأردنية في قراراتها المبلغة إلى المجلس التشريعي واستناداً إلى حقوق البلاد الشرعية والطبيعية وجهادها المديد وما حصلت عليه من وعود وعهود دولية رسمية وبناءاً على ما اقترحه مجلس الوزراء في مذكرته رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٤٦/٥/١٥ فقد بحث المجلس التشريعي النائب عن الشعب الأردني أمر إعلان استقلال البلاد الأردنية استقلالاً تاماً على أساس النظام الملكي النيابي مع البيعة بالملك لسيد البلاد ومؤسس كيانها (عبد الله بن الحسين) المعظم كما بحث أمر تعديل القانون الأساسي الأردني على هذا الأساس بمقتضى اختصاصه الدستوري، ولدى المداولة والمذاكرة قرر بالإجماع الأمور الآتية:

١- إعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات حكومة ملكية وراثية نيابية.
٢- البيعة بالملك لسيد البلاد ومؤسس كيانها ووريث النهضة العربية (عبد الله بن الحسين) المعظم بوصفه ملكاً دستورياً على رأس الدولة الأردنية بلقب حضرة صاحب الجلالة: (ملك المملكة الأردنية الهاشمية).
٣- إقرار تعديل القانون الأساسي الأردني على هذا الأساس طبقاً لما هو مثبت في لائحة (قانون تعديل القانون الأساسي) الملحقة بهذا القرار.

٤- رُفع هذا القرار إلى سيد البلاد عملاً بأحكام القانون الأساسي ليوشح بالإرادة حتى إذا اقترن بالتصديق السامي عدَ نافذاً حال إعلانه على الشعب.

وتولت الحكومة إجراءات تنفيذه مع تبليغ ذلك إلى جميع الدول بالطريقة السياسية المرعية". [2]

صادق الملك عبد الله على قرار إعلان الاستقلال في ٢٥ أيار ١٩٤٦ مصدراً أول إرادة ملكية موشحاً القرار بالعبارة الآتية:
"متكلاً على الله تعالى أوافق على هذا القرار شاكراً لشعبي واثقاً لحكومتي." [3]

---

[1] الجريدة الرسمية، ١٩٤٦/٥/٢٥، رقم العدد ٨٦١، الصفحة ٢٠٩

[2] منيب الماضي وسليمان الموسى. تاريخ الأردن في القرن العشرين، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٨٨، ص ٤١٠. وسيشار إليه الماضي والموسى، تاريخ الأردن. وانظر: الشناق، مدخل إلى تاريخ الأردن، ص ٢٠١-٢٠٢.

[3] الجريدة الرسمية، ١٩٤٦/٥/٢٥، رقم العدد ٨٦١، الصفحة ٢٠٩.

بمقتضى اختصاص المجلس الدستوري تقرر بالإجماع إعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات حكومة ملكية نيابية وراثية والبيعة بالملك للملك عبد الله، مؤسس كيانها ووريث النهضة العربية بوصفه ملكاً دستورياً على رأس الدولة الأردنية بلقب حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية.[١]

بعد الاستقلال قام وفد تركي برئاسة فريدون كمال ايركين (Fredium C. Erkin) بزيارة المملكة الأردنية الهاشمية لنقل تبريكات الرئيس التركي والقيادة التركية في كانون الأول عام ١٩٤٦. وعبر الوفد لدى القيادة الأردنية عن رغبة تركيا بتوقيع اتفاقية صداقة مع الأردن مشابهة لتلك التي وقعتها تركيا مع العراق. ووجه الوفد الزائر دعوة إلى الملك عبد الله بن الحسين لزيارة تركيا، حيث اتفق الطرفان على أن يقوم البلدان بمناقشة بنود اتفاقية الصداقة أثناء زيارة الملك.[٢] استقبل الأردن الوفد التركي ببرنامج استقبال حافل. وتالياً الوصف الذي ورد في صحيفة الجزيرة الرسمية الأردنية للزيارة :

"أوفد حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية المعظم حضرة صاحب المرخص فوق العادة {وزير الخارجية التركي} (فريدون جمال اركن بك) وبمعيته مدير القلم الخاص (كنعان بك) لإبلاغ حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم تهاني فخامته وتهاني الحكومة التركية الفخيمة لمناسبة استقلال شرق الأردن وإعلان ملكيتها."[٣]

وتمّ الإعلان عن برنامج الزيارة، وأرسلت الحكومة سيارتين ملكيتين إلى لبنان يوم السبت ١٩٤٦/١١/٣٠ لنقل الضيفين إلى عمان.الأمر الذي يؤشر على صعوبة المواصلات بين البلدين. وكان في استقبال الضيفين في لبنان كل من السفير الأردني المعتمد لدى بيروت محمد علي بك العجلوني وسعادة القنصل العام للجمهورية التركية في فلسطين والأردن ومدير الداخلية الأردني عباس باشا ميرزا.[٤]

تحرك الوفد في الساعة السابعة من صباح يوم الاثنين في ١٩٤٦/١٢/٢ من بيروت قاصداً الأردن عن طريق فلسطين. ورافق السفير الأردني في بيروت الوفد حتى الناقورة اللبنانية أما القنصل العام للجمهورية التركية وعباس بك ميرزا فرافقا الوفد حتى عمان. واستقبل الوفد عند جسر المجامع على نهر الأردن كل من متصرف لواء عجلون وقائد منطقتها ومساعده ورئيس بلدية إربد. حيث تناول الوفد طعام الغداء في القصر الملكي بإربد قبل مغادرته إلى عمان عن طريق المفرق. واستقبل الوفد في الرصيفة معالي وزير الداخلية ووكيل نائب الخارجية ورئيس التشريفات ورئيس البلدية ومحافظ العاصمة وقائد الشرطة. وحل الوفد ضيفاً في بيت الوجيه إسماعيل بك البلبيسي في عمان. وأقيمت للوفد وليمة عشاء خاصة في قصر رغدان العامر يوم الاثنين ٢ كانون الأول ١٩٤٦. كما وأقامت الحكومة للوفد في قصر

---

[١] الشناق، مدخل إلى تاريخ الأردن، ٢٠١.

[2] Silki Bilgin, Mustafa, British Attitude Towards Turkey's Policies in the Middle East (1945 – 1947) The Turkish Yearbook, Council on Foreign Relations Press, volume 5, pp.264 - 265

[٣] جريدة الجزيرة، العدد ١١٥، ٢ كانون الأول ١٩٤٦، الاثنين صفحة ١٠٤.

[٤] المصدر نفسه، صفحة ١٠٤.

رغدان العامر وليمة عشاء رسمية كبرى مساء الثلاثاء ٣ كانون الأول ١٩٤٦. واهتمت الغرفة التجارية بعمان بالوفد التركي من خلال حفلة عشاء رسمية مساء يوم ٤ كانون الأول ١٩٤٦. وكذلك احتفت دار البلدية بالضيوف الأتراك مساء يوم ٤ كانون الأول ١٩٤٦. وغادر الوفد العاصمة صباح يوم الخميس في ١٩٤٦/١٢/٥ مشيعاً بمثل ما استقبل به من الحفاوة والتكريم.[١]

## ثالثاً: زيارة الملك عبد الله الأول إلى تركيا ١٩٤٧

تركت زيارة الوفد التركي الرسمي إلى عمان وتقديم التهاني للقيادة الأردنية بمناسبة الاستقلال أثراً إيجابياً، الأمر الذي دفع الملك عبدالله بن الحسين إلى زيارة تركيا من أجل ترسيخ العلاقات السياسية مع الدولة التركية. كما وكان الملك مدفوعاً بطموحاته السياسية الرامية إلى تعزيز مكانة البلاد الدولية بعد الاستقلال سعياً منه لتحقيق مشروعه الوحدوي الاستراتيجي في إقامة سوريا الكبرى. ومن أجل هذا الهدف القومي رأى الملك عبدالله ضرورة تعميق أواصر العلاقات السياسية مع الجانب التركي وطمأنته حيال المشروع الوحدوي وشرح ضرورته.

تحرك موكب الملك من عمان إلى تركيا في الساعة التاسعة من صباح يوم الاثنين الموافق ١٩٤٧/١/٦، وقد احتشدت قوات الجيش وفرق الكشافة وطلبة المدارس على طول الطريق حتى المحطة، وفي الزرقاء كان في استقبال الملك كل من الأمير طلال والأمير نايف ورئيس الحكومة ووزراءه والسفير البريطاني في عمان والقائم بأعمال المفوضية اللبنانية وأركان الحكومة والوجهاء وأعضاء المجلس التشريعي وغيرهم.[٢]

سار الموكب الملكي إلى فلسطين عن طريق إربد وجسر المجامع حتى بلغ حيفا حوالي الساعة الثانية. وقد أطنبت الصحف الفلسطينية في وصف الوداع الدافئ الذي قوبل به الملك في جميع الأماكن التي اجتازها موكبه ولا سيما في ميناء حيفا حيث ازدحم بالشخصيات الرسمية والوطنية من عربية وتركية وإنجليزية، وقد ألقى الدكتور رشدي التميمي- وهو أحد أبرز أعيان فلسطين آنذاك – كلمة حيّا فيها الملك عبد الله مشدداً على ما يعلقه عرب فلسطين عليه من آمال، ثم خاطب البحارة بالتركية قائلا: "إن هذه الشخصية التي تتشرفون بمرافقتها ليست فقط حفيد سيد العرب بل إنها تحمل جميع المزايا الوطنية. وأنكم بنقل جلالته للاجتماع بالرئيس إينونو المحترم إنما تنقلون ملكاً نرجو أن يكون في محادثاته باعثاً لإنقاذ فلسطين."[٣] وقد بلغ عدد الصحفيين الذين حضروا مراسم الوداع لأهميته أربعين صحفياً. أما الذين رافقوا الملك في اليخت الملكي فهم الأمير نايف بن عبد الله ومحمد باشا الشريقي وحامد باشا الوادي وعباس باشا ميرزا وعبد القادر باشا الجندي والدكتور شوكت باشا الساطي وقنصل تركيا العام ومحمد بك الضباطي.[٤]

---

[١] جريدة الجزيرة، العدد ١١٥، ٢ كانون الأول ١٩٤٦، صفحة ١،٤.

[٢] الجزيرة، العدد ١١٦٧، ص ١، ١٠ كانون الثاني ١٩٤٧.

[٣] المصدر نفسه، ص ١.

[٤] المصدر نفسه، ص ١.

أعلن راديو أنقرة عن وصول الملك عبد الله وحاشيته إلى الاسكندرون حيث استقل القطار المصفح الخاص برئيس الجمهورية التركية. وقد أعرب الملك للصحفيين الذين احتشدوا في محطة الاسكندرون عن سروره بهذه الزيارة طالباً منهم أن ينقلوا إلى الشعب التركي خالص أمنياته القلبية لهم بدوام التوفيق. وقد جرى للملك استقبالاً فخماً في محطة أنقرة حيث رفعت الأعلام التركية والأردنية وكان على رأس المستقبلين رئيس الجمهورية التركي عصمت اينونو.[1]

في يوم ١٩٤٧/١/٨ وصل القطار الخاص الذي أقلّ الملك عبد الله إلى أنقرة، وبعد أن نزل من القطار تقدم إليه الرئيس عصمت إينونو مصافحاً ومعانقاً، ثم استعرض الملك عبدالله والرئيس إينونو حرس الشرف قبل تنطلق السيارة التي أقلتهما إلى مقر إقامة الملك والمتمثل في "أوتيل أنقرة بالاس." وكان الفندق نفسه هو مقر إقامة الوفد المرافق للملك والمكون من محمد الشريقي باشا وزير الخارجية حينذاك ووزير البلاط.[2]

عقد الملك عبد الله والرئيس التركي مباحثات ثنائية أفضت إلى عقد معاهدة ودية بين البلدين الصديقين خدمة لمصالحهما المشتركة. وبعد انتهاء الأيام الثلاثة الرسمية للزيارة الملكية تحرك موكب الملك لقضاء بضعة أيام في إجازة خاصة، حيث أقام الملك في قصر (دولمة باتشي) (Dolma Pache Palace) التاريخي على ضفاف البسفور زار خلالها ضريح جدته.[3]

استحوذت الزيارة على اهتمام الإعلام التركي الرسمي، فقد أعلن راديو أنقرة عن نشرة إضافية باللغة العربية تُبث في التاسعة من مساء كل يوم طيلة أيام الزيارة ، وهو ما عكس رغبة الحكومة التركية في تحسين صورة العرب لدى الشعب التركي.[4]

في هذا السياق الإيجابي للعلاقات الثنائية جاء حديث الملك عبد الله عن زيارته :

"لست أنسى زيارتي لتركيا الجديدة بدعوة من رئيسها المحترم عصمت اينونو عام ١٩٤٧. وإن دلت تلك الدعوة على شيء فإنها لا تدل إلا على أن الأخوة في الشرق رأوا أن التجدد المجدي هو في التفاهم الحقيقي واستناداً للأخوة وهذا ما كان واجباً من القديم السابق عندما ابتدأت اليقظة في أوروبا وباشرت الإمبراطورية النمساوية في أوروبا العثمانية تضايق الدولة العثمانية وكذلك القيصرية الروسية في أوكرانيا والقرم وقفقاسيا، عندها كان يجب أن تتجدد الأمة الشرقية – تركها وعربها- في تشكيلات قوية محلية مربوطة بمركز الدولة، فلو وقع ذلك لتفادت ديار الإسلام ما أصابها من شر، وما أضعفها من وهن لم ينفع المركز ولم يفد الأطراف. وإن لنؤمل أن نرى هذا من الآن فصاعداً فنتحد اتحادات مقبولة إن

---

[1] الجزيرة، العدد ١١٦٧، ص ١، ١٠ كانون الثاني ١٩٤٧.

[2] جريدة المشرق العربي، العدد ١١٩٤، صفحة ٦٢٧، ٢٩ آب ١٩٥٤.

[3] جريدة الجزيرة، العدد ١١٦٧، ص ١، ١٠ كانون الثاني ١٩٤٧.

[4] المصدر نفسه، ص ١.

شاء الله من باكستان في الجنوب الشرقي إلى أدرنة في الشمال الغربي، ومن حدود التبت في الشرق إلى حدود طنجة في الغرب."[1]

أثناء زيارة الملك عبدالله إلى تركيا عام ١٩٤٧ كشف الرئيس عصمت اينونو سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط أثناء لقائه بالملك، حيث ذكر له أنه ونظراً لاعتماد سياسة أنقرة على بريطانيا فإن الساسة الأتراك يرغبون في عقد تحالفات سياسية في الشرق الأوسط وخاصة مع الدول العربية ذات العلاقات الجيدة مع بريطانيا. ويمكن القول إن سياسة تركيا الخارجية كانت ترتكز على إقامة علاقات ثنائية مع الدول العربية بدلاً من الارتكاز على التحالفات الإقليمية، غير أن التطورات الإقليمية الدولية أجبرت تركيا لاحقاً على السعي لتشكيل تحالفات إقليمية. ويشكل هذا التوجه ابتعاداً واضحاً عن نهج المبادئ السياسية الأوسطية لكمال أتاتورك والذي كان يفضل إبقاء التفاهمات التركية-الأوسطية مقتصرة على دولتين اثنتين فقط العراق وشرق الأردن.[2]

وفي ختام الزيارة صدر البلاغ الرسمي حولها من الجانب الأردني:

"بمناسبة زيارة صاحب الجلالة الملك عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية للجمهورية التركية فقد جرت اتصالات وثيقة بين رجال الدولتين ومباحثات صادقة وواسعة حول سلام الشرقين الأدنى والأوسط والصلات المتقابلة بين البلدين، وفي نتيجة تلك المباحثات تبين لكل منهما أنهما يحملان عين مُثُل السلم والتضامن الدولي، تلك المثل التي تستهدف في سياستها القومية الملهمة من وحدة المصلحة والمودة المتقابلة ومن فكرة التعاون مع جميع البلدان المجاورة وقد أنتجت هذه العواطف المشتركة التوقيع على معاهدة صداقة لخير البلدين".[3]

في سياق تقييم زيارة الملك عبدالله إلى تركيا فقد أظهرت تصريحات الملك ومقابلاته أثناء وجوده في تركيا فهماً عميقاً لطبيعة النظام والسياسات في الجمهورية التركية الحديثة، فقد عبّر الملك مثلاً عن تأييده لإقامة تكتل إسلامي سياسي بمشاركة تركيا. غير أن السلطات التركية رفضت الدعوة بكل دبلوماسية لأنها كانت ترفض الدخول في أي منظمات دولية مستندة على مبدأ ديني. وعبرت الحكومة التركية في البيان الختامي الصادر في نهاية الزيارة عن رفضها الكامل لدعوة الملك عبد الله بإنشاء التكتل الإسلامي من باكستان إلى إيران والعراق والأردن. وفي حادثة أخرى وجّه أحد الصحفيين سؤالاً إلى أحد أفراد حاشية الملك عبد الله حول لواء الاسكندرون وما إذا كان الملك سيبحث هذا الموضوع مع السلطات التركية، فأجاب قائلاً: " إن الملك عبد الله سيبحث هذه القضية لخدمة الشعب السوري ودفاعاً عن مصالحهم." وأضاف: "لا شك أن الجميع يدرك أن قضية الاسكندرون تشكل حاجزاً يعيق تحسّن العلاقات العربية- التركية، ولكنني واثق أن تركيا لن تظل مصرة على الاحتفاظ بهذه المنطقة وأنها ستتنازل عنها

---

[1] الحسين، عبد الله، التكملة من مذكرات الملك عبد الله بن الحسين، المطبعة التجارية، القدس، ١٩٥١، صفحة ٦٨- ٧٠.وسيشار إليه لاحقاً الحسين، التكملة.

[2] The Turkish yearbook, volume 23 , Istanbul 2002. Pp. 267-268.

[3] الحسين، التكملة، صفحة ٦٨- ٧٠.

في سبيل تحسين علاقاتها مع الدول العربية".[1] ومرة أخرى برهن الملك عبد الله عن فهم عميق لأبعاد السياسة التركية حيث عبر عن رفضه لهذه الخطوة إدراكا منه لأبعاد قضية الاسكندرون جيداً.

حرصت تركيا على تحسين علاقاتها مع الأردن، وهو ما دفعها إلى توقيع اتفاقية صداقة مع الأردن أثناء الزيارة. وأرست هذه الاتفاقية أسس صداقة ثنائية عميقة وطويلة الأمد. وكانت تركيا بمثابة الحليف الداعم الرئيسي للأردن من بين الدول العربية لأنها كانت تهدف إلى تحسين صورتها لدى الأوساط العربية رغم ضمها للواء الاسكندرون السوري.[2]

لم تعارض بريطانيا زيارة الملك عبدالله إلى تركيا وأيدت مسارها لتصحيح صورة تركيا الجديدة داخل البلاد العربية، وأخذت الأردن نموذجاً، كما لم ترغب بريطانيا ومن قبلها الولايات المتحدة الأمريكية لأن يذهب الملك عبدالله إلى محور آخر وهو استخدام ورقة التعاون الإسلامي لاسيما أن الملك عبدالله بوعيه السياسي والدولي واطلاعه على التحالفات الدولية كان طموحه منصباً على تأسيس تحالف دول إسلامية تضم مثل باكستان وتركيا وإيران والسعودية ومصر والأردن.[3]

لم تنص معاهدة الصداقة بين الأردن وتركيا على إنشاء تحالف سياسي أو عسكري، كما ولم تنص على ضرورة تبادل الجانبين المساعدة في أوقات الحرب أو العدوان. وظل الأتراك حذرين في تعاملهم مع الأردن خشية إزعاج دول عربية أخرى.[4]

## بنود معاهدة الصداقة الأردنية – التركية الموقعة بتاريخ ١٩٤٧/١/٨

المادة:1

تسود علاقات الصداقة الحقيقية والسلام غير القابل للنقض بين الجمهورية التركية والمملكة الأردنية الهاشمية وشعبي البلدين.

المادة ٢:

[1] Susser, Asher, The Hashemite in the modern Arab world, Franc Cass and Co. Ltd- London, 1995,Pp.199-203.

[2]Ibid, Pp. 199-2-3.

[3] الشناق، عبدالمجيد، العلاقات الأردنية-السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦، لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٦، ص ١١٣.وسيشار اليه لاحقا الشناق، العلاقات.

[4] Susser, Asher, The Hashemite in the modern Arab world, Pp. 199-203.

يتفق الطرفان على تبادل التمثيل الدبلوماسي وفقاً لمبادئ القانون الدولي. كما ويتفق الطرفان على أن يحظى التمثيل الدبلوماسي لكل طرف في أراضي الطرف الآخر بالمعاملة المنصوص عليها في المبادئ العامة للقانون الدولي.

المادة ٣:
يتفق الطرفان على عقد اتفاقية تعنى بالقضايا العامة لرعاياها وتنظيم القضايا المتعلقة بالتجارة والشؤون القنصلية والمؤسسات والنقل وذلك انسجاماً مع القوانين الدولية واستناداً على مبدأ المعاملة بالمثل.

المادة ٤:
يتعهد الطرفان ببذل أقصى ما لديهم من جهد لحل الخلافات التي قد تنشب بينهما بالطرق السلمية انسجاماً مع نصوص المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

المادة ٥:
يتفق الطرفان على أنه لا يمكن لهذه الاتفاقية أن تنص على أي بند مناقض للحقوق المترتبة لكل منهما أو الواجبات المفروضة على كل منهما بموجب ميثاق الأمم المتحدة. [١]
المادة ٦:
تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول مدة عشر سنوات منذ دخولها حيز التنفيذ، وإذا لم يقم أي من الطرفين بتبليغ الطرف الآخر نيته إنهاء الاتفاقية قبل سنة من تاريخ انتهائها فإنها ستستمر سارية المفعول. وفي هذه الحالة لن ينتهي العمل بهذه الاتفاقية إلا بعد مرور سنة من تاريخ تبليغ أحد الطرفين الطرف الآخر عزمه على إنهائها.

المادة ٧:
ستتم المصادقة على هذه الاتفاقية والمكتوبة باللغتين التركية والعربية وتبادل النسخ المصادق عليها في أسرع وقت ممكن. وستدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في نفس اليوم الذي تتم فيه تبادل النسخ المصادق عليها.

المادة٨:
تم عقد هذه الاتفاقية في أنقرة يوم ١١ كانون الثاني ١٩٤٧، الموافق صفر ١٣٦٧ للهجرة باللغتين التركية والعربية. ويتمتع النصان بنفس الدرجة من المصداقية.

دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ يوم ٣١ آذار ١٩٤٧ بعد تبادل النسخ المصادق عليها في عمان تنفيذاً للمادة ٧. وعاد الملك عبد الله إلى الأردن من تركيا في ١٩ كانون الثاني ١٩٤٧ . [٢] وفي هذه الأجواء

---

[١] جريدة المشرق العربي، العدد ٨٨٩، صفحة ٦٥٤-٦٥٥، ١٦ شباط ١٩٤٧.
[٢] جريدة المشرق العربي، العدد ٨٨٩، صفحة ٦٥٤-٦٥٥، ١٦ شباط ١٩٤٧.

الإيجابية في العلاقات الثنائية قدّم السفير التركي أوراق اعتماده لدى البلاط الهاشمي في عمان. وقد صدر البيان الرسمي التالي عن رئاسة التشريفات الملكية:

" في تمام الساعة التاسعة من صباح يوم الإثنين تاريخ ٣١ آذار ١٩٤٧ تفضل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم فاستقبل في قاعة العرش الكبرى حضرة صاحب السعادة "بدري بك طاهر شامان" وزير تركيا المفوض والمندوب فوق العادة لدى المملكة الأردنية الهاشمية حيث قدم أوراق اعتماده إلى حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم وقد حضر هذه المقابلة حضرة صاحب الفخامة وزير الخارجية الأردنية وحضرة صاحب المعالي رئيس الديوان الملكي الهاشمي العالي، كما أجريت مراسم الاستقبال في الحضور والعودة وفق الأصول التكريمية المرعية".[١]

في ١ نيسان ١٩٤٧ أعلن رئيس الوزراء الأردني سمير الرفاعي عن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ قائلا: "بما أن تبادل قرارات إبرام الصداقة الأردنية – التركية فقد تم في اليوم الواحد والثلاثين من شهر آذار ١٩٤٧ بموجب الوثائق الموقع عليها حسب الأصول، يعلن أن هذه المعاهدة بحكم المادة السابعة منها قد أصبحت نافذة المفعول من التاريخ الآنف ذكره" .[٢]

## رابعاً: المواقف التركية من القضية الفلسطينية.

### ١– موقف تركيا من قرار التقسيم١٩٤٧

إن منشأ المشكلة الفلسطينية هو تصريح بلفور عام ١٩١٧ والذي نص على بناء وطن قومي لليهود في فلسطين. وكان هذا ما اعتمد عليه اليهود كبينة قانونية، وأما حججهم الأخرى فتمثلت في ادعاءاتهم التاريخية والتوراتية، ورغبة الملايين من اليهود المضطهدين – حسب ادعائهم– في شرق أوروبا على الخلاص من حياة الأقلية.[3]

مع نهاية الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ بدأ العرب بالترقب المشوب بالحذر لمعرفة ما ستتخذه بريطانيا من قرارات متعلقة بالقضية الفلسطينية، وأخيراً جاء قرار الدولتين الأقوى الولايات المتحدة وبريطانيا بإيفاد لجنة تحقيق أنجلو– أمريكية إلى البلاد العربية لدراسة الموقف ووضع تقرير عما توصلت إليه اللجنة حول الهجرة ومستقبل فلسطين.[٤] وتمثلت مهمة اللجنة في دراسة الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فلسطين والاستماع إلى شهادات عرب ويهود من المقيمين في فلسطين. كما وكُلفت اللجنة بدراسة أحوال اليهود في أوروبا، على أن ترفع النتائج إلى الحكومتين البريطانية والأمريكية.[٥] وهو ما تمّ

---

[١] جريدة المشرق العربي، العدد ٨٩٦، صفحة ٧٤٢، ٢ نيسان ١٩٤٧.

[٢] جريدة المشرق العربي، العدد ٨٩٥، صفحة ٧٤١ ، ١ نيسان ١٩٤٧.

[٣] محافظة، محمد، العلاقات الأردنية الفلسطينية ١٩٣٩–١٩٥١، دار الفرقان، عمان، ١٩٨٣، ص ٣٨.وسيشار إليه لاحقاً: محافظة،العلاقات الأردنية الفلسطينية.

[٤] الجمالي، فاضل، ذكريات وعبر، بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥، ص ٥١-٥٢.وسيشار إليه لاحقاً: الجمالي، ذكريات.

[٥] الروسان ، ممدوح، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩، ص ٢١٤.سيشار إليه لاحقاً: الروسان، العراق.

في منتصف عام ١٩٤٦، حيث أوصت الدراسة بضرورة ألا تكون فلسطين دولة عربية أو يهودية، بحيث لا يكون لليهود أو العرب حق السيادة عليها، وهو ما يستوجب الاستمرار في بقاء فلسطين تحت الانتداب بإشراف الأمم المتحدة.[1]

في ١٥ أيار ١٩٤٧ قررت هيئة الأمم المتحدة بناءً على طلب الدول المنتدبة تأليف لجنة خاصة لفلسطين تضم ممثلين عن استراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وإيران وهولندا وبيرو والسويد وأورغواي ويوغسلافيا. وجرى تكليفها بإعداد تقرير حول المسألة الفلسطينية.[2] وبعد أن انتهت اللجنة من تحقيقاتها رفعت تقريرها إلى الأمم المتحدة في ١٩٤٧/٨/٣١، حيث قدمت مشروعين لحل القضية الفلسطينية، وتمثل المشروع الأول في تقسيم فلسطين إلى دولتين واحدة عربية وأخرى يهودية مع وحدة اقتصادية، وعرف بمشروع الأكثرية. أما المشروع الثاني والذي عرف بمشروع الأقلية فقد تمثل في اقتراح إقامة دولة اتحادية مكونة من دولة عربية وأخرى يهودية.[3]

بعد مناقشات مطولة أقر مشروع التقسيم، والذي أصبح يعرف بقرار التقسيم رقم ١٨١ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧، ونص القرار على إنهاء الانتداب وسحب بريطانيا لقواتها قبل نهاية آب ١٩٤٨ تمهيداً لإنشاء دولة عربية، وأخرى يهودية على أن تخضع القدس تحت إشراف دولي. ونص المشروع كذلك على تأسيس لجنة تنتخبها الجمعية العمومية بحيث تتولى إدارة فلسطين وتشرف على انتخاب مجلس حكومة مؤقت في كل من الدولتين للمبادرة بإنشاء أجهزة الدولة. كما وأكد القرار على الحقوق المتعلقة بالأماكن المقدسة والمباني والمواقع الدينية وحرية الوصول والزيارة والمرور لهذه الأماكن المقدسة، وضمان الحقوق للجميع بروح المساواة وعدم التحيز.[4]

يتلخص موقف الملك عبد الله من مشروع التقسيم في موقفين رسمي وواقعي. فأما الموقف الرسمي فقد أصر على التضامن التام مع الدول العربية. غير أنه كذلك اتخذ موقفاً آخر أكثر واقعية نابع من قناعته الشخصية بضرورة إما قبول مشروع التقسيم على علاته إذا كانت الدول العربية غير راغبة في خوض غمار الحرب ضد اليهود، أو أن يتولى الجيش الأردني وحدة قتال اليهود على أن تقوم الدول العربية بتزويده بما يحتاج إليه من مال وسلاح وعتاد، إذا كانت مصممة على إبقاء جذوة الحرب.[5]

صرح الملك عبد الله عن موقفه رسمياً من قرار التقسيم قائلاً:" ونحن كما قلنا قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ لا نريد العدوان، ولكن متى دعينا إلى الدفاع عن الأوطان سنتقدم ولقد فعلنا وكنا صادقين. وقد كنا نتوقع إيجاد حل للموقف إما بالاتفاق أو بالإنفراد إذا يئس العرب من اتباع السياسة الواقعية، ففي هذا منطق

---

[1] محافظة، العلاقات الأردنية الفلسطينية، ص ١٣٢.

[2] عبد الهادي، مهدي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٧٥، ص ٩٧. وسيشار إليه لاحقاً: عبد الهادي، المسألة .

[3] النتشة، رفيق شاكر، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،١٩٩١، ص١٢٢.وسيشار إليه النتشة، تاريخ فلسطين.

[4] العارف، عارف، النكبة، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٥٥، ج٥، ص ٩٦٩-٩٩٥.وسيشار إليه العارف، النكبة .

[5] محافظة، علي، العلاقات الأردنية البريطانية، دار النهار، بيروت، ١٩٧٣، ص ١٦٢.وسيشار إليه على محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية.

وحكمة، والناس إما أن يكونوا في حرب قائمة وإما في صلح وتسوية. وشهد الله أنني لم ادخر وسعاً في تنبيه رجال العرب وممثلي حكوماتهم إلى ما فيه النفع العام والمصلحة الوطنية وخير فلسطين بالذات، ولكن الآذان كان بها وقر، وتوالت الخسائر والأضرار على فلسطين وأهلها".[١]

عندما اتخذت الأمم المتحدة قرار تقسيم فلسطين بتأثير من أمريكا وبريطانيا صوتت تركيا ضد مشروع التقسيم[٢]. ولقي الموقف التركي ترحيباً عربياً حيث عبر الملك عبدا لله في رسالة إلى الرئيس التركي عن شكره لموقف بلاده الداعم لمطالب العرب المشروعة أثناء مناقشات الأمم المتحدة. كما وبعث الرئيس السوري شكري القوتلي رسالة شكر فيها تركيا لما اسماه "دفاعها عن الإسلام."[3] ويكمن السبب وراء الموقف التركي في شعور صانعي القرار، الأتراك بأن مبادئ إسرائيل سيكون لها تأثير سلبي عميق على السياسة الخارجية في المنطقة.[4]

و كان الملك عبدالله على قناعة بأن الحكومات العربية لن تربح ضد الصهاينة وعلل ذلك بضعف الدول العربية عسكرياً وغياب وسائل الضغط العربي على الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة البريطانية. وبناء على تلك القناعة الموضوعية طالب الملك عبدالله بقبول قرار التقسيم ولو كصيغة تعبوية لأنها أقل خطراً من خسارة الحرب. [٥]

## ٢- موقف تركيا من حرب فلسطين ١٩٤٨

انتهى مشروع التقسيم بنشوب حرب ١٥ أيار ١٩٤٨. وكان الملك عبدا لله يتابع الأحداث بمزيج من القلق والمرارة. وكان همه الأكبر تأمين السلاح، وعندما أعلن العرب عن عزمهم اللجوء إلى القوة اقترح الأردن أن يدخل غمار الحرب منفرداً حيث أنه لم يكن آنذاك عضواً في الأمم المتحدة، وبالتالي فإنه لن ينظر إلى تحركه العسكري على أنه انتهاك لقرار دولي. وسعى الأردن إلى الحصول على دعم مالي عربي خاصة وأنه كان يتوقع من بريطانيا أن تقطع معونتها المالية في حال تدخل الجيش الأردني .[٦]
عندما تأكد الملك عبد الله من دخول الجيوش العربية فلسطين في ١٥ أيار ١٩٤٨ لمحاربة اليهود وتحرير فلسطين أذاع الديوان الملكي بياناً جاء فيه: "لقد انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين، وزال بزواله وعد بلفور، لقد رفض العرب قبول التقسيم والوصاية ولذلك نعلن بهذا أنه لا وجود لأي إدعاء

---

[١] التكملة، عبد الله، ص ١٥-١٦.

[٢] الموسى، سليمان، أيام لا تنسى، ١٩٩٧، مطابع القوات المسلحة، عمان ، ص ٥٦٩. وسيشار إليه: الموسى، أيام لاتنسى.

[3] Kamal, M.Aokh, Siyonizm`den uygarliklar Catismasina, irfan Yayaincilik, Istanbul, 1990, Pp. 401.

[4] Ibid, Pp. 401.

[٥] الشناق، عبد المجيد، التاريخ السياسي للعلاقات الأردنية-السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، ١٩٩٦، ص ١٤٩. وسيشار إليه لاحقا: الشناق، التاريخ السياسي. انظر المجالي، مذكراتي، ص ٥٣. انظر الموسى، أيام لا تنسى، ص ٢١٣.

[٦] الماضي، الموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ص ٤٦٩.

استقلالي للطائفة اليهودية في فلسطين، والشعب العربي يناضل عن عروبة هذه البلاد ولن ينازعه في سيادتها منازع بعد الآن وإننا نعلن للجميع أن لأهل فلسطين العرب حق تقرير المصير".[1]

كان الملك عبدا لله قد استشعر نذر الحرب قبل وقوعها؛ فسعى إلى تأمين السلاح والدعم السياسي. وكان من الطبيعي أن يتجه الملك إلى تركيا نظراً لقوة العلاقات بين الجانبين في مرحلة ما بعد تأسيس الجمهورية التركية. فبعد بدء الحرب بأسبوع واحد أوفد عمر زكي الأفيوني السفير الأردني لدى تركيا برسالة خاصة إلى الرئيس التركي عصمت إينونو في كانون الثاني من عام ١٩٤٨ يناشده فيها تزويد الأردن ببعض ما يحتاج إليه من السلاح والعتاد. وقد أبدى الرئيس التركي تعاطفه مع الملك ولكنه اعتذر بأن بلاده لا تستطيع القيام بعمل يتعارض مع مصالح حلفائها في الولايات المتحدة وبريطانيا، وهذا نص الرسالة:

"اخي الكبير صاحب الفخامة

بمناسبة سفر عمر زكي بك الى انقرة ابعث اليكم هذه الرسالة الاخوية. منتهزا هذه الفرصة لكي اجدد مودتي وأؤكد أخوتي، مع عرض الأحوال هنا. أنني ما أزال أتقصى الحقائق وأتعقب الأحداث. وفي السنة الماضية حين اجتماعي بكم كنت عرضت لحضرتكم بعضا من المسائل والمشاكل طالبا مساعدتكم، ولكن ما عرضته لم يؤد إلى نتيجة، وبقي دون صدى من فخامتكم ربما لعدم وصول معروضاتي اليكم وربما لانها تاخرت عنكم. واليوم في البلاد العربية لا هم لنا سوى فلسطين، وتأخير مساعدتكم ربما يؤثر على الأوضاع هنا. وإن شاء الله تنتهي هذه الظروف القاسية بالخير والغلبة. لذلك ندعو دوام مساعدتكم وصداقتكم لانها ستؤدي الى انجاز وعمل الكثير من أجل خير هذه البلاد. وقد أثلج صدورنا وضاعف من عزيمتنا ذلك التأييد الذي قدمه مثل فخامتكم في هيئة الأمم المتحدة لمطالبنا المشروعة. ومع شكري وتقديري لموقف حكومة جمهوريتكم معنا فإنني أرجو أن نكون دائما على أوثق الصلات الأخوية معكم. ولو أنني تأخرت قليلا لانشغالي وحيرتي في هذه الظروف. ومع هذها سأبقى ممتنا ومخلصا لكم الى الأبد. وأن ايفاد عمر بك زكي إلى طرفكم، فذلك لانه من أقدم رجالي وأكثرهم اخلاصا، ولقناعتي بكفاءته. وقد اعتمدته رسولا أمينا اليكم، وان شاء الله سنرى نتائج صداقتكم العظيمة. وبالختام أقدم لفخامتكم محبتي واحترامي مع طلب توجيهاتكم."[2]

---

[1] عارف العارف، النكبة، ج١، ص ٣٢١.

[2] الموسى، سليمان، أيام لا تنسى، ١٩٩٧، مطابع القوات المسلحة، عمان، ص ٣٦٧. ومشار إليه الموسى، أيام.

وفي أيار ١٩٤٨ أرسل الملك عبدا لله رسالة أخرى مع سفيره لدى أنقرة إلى الرئيس التركي عصمت اينونو طالباً منه الحصول على معدات عسكرية عاجلة. وخاطب الملك الرئيس إينونو مذكراً إياه بأهمية حماية القدس، والتي طالما شكلت الهاجس الأكبر للهاشميين. وهذا نص الرسالة:

" حضرة أخي الكبير والعزيز

أرسل اليكم بواسطة عمر زكي بك عرضا للأحوال السياسية والعسكرية وبصورة مفصلة لحكومة جمهوريتكم. وإني واثق كل الثقة بأن هذه المعروضات ستنال رضاكم ومساندتكم ومساعدتكم لنا، طالبين من المولى سبحانه وتعالى أن ينصرنا. إن اليهود يحاولون الإطباق على الجيش الأردني، وقد جاؤا بإمدادات كبيرة أظهرتها وتظهرها تحشداتهم خلف الخطوط وكل الأخبار تشير إلى ضخامة تلك القوات اليهودية. ومع هذا فما زلنا نتحفظ في أيدينا بمدينة جنين ومواقع باب الواد بجبالها وتلالها. ونحن في انتظار تقدم القوات السورية لتلتقي مع القوات المصرية، من أجل صد الهجوم اليهودي، ولكي تحول دون استيلاء العدو على بقية المدن الفلسطينية. والحقيقة أن كل فرد في الجيش الأردني ما يزال يأمل، وأمله كبير، في الانتصار على اليهود. والحقيقة أننا لم نستول عل القدس الشريف خلال يومين أو ثلاثة أيام، فإننا سنصاب بضربة كبيرة وستلحق بنا نكسة لا مثيل لها. وأظن أن الحرب ستكون الآن طويلة بيننا وبينهم. أما القضايا والطلبات التي سيعرضها عمر زكي بك على فخامتكم، فستوضح لكم مقدار احتياجاتنا الى مساعدتكم العسكرية من معدات وغيرها. فإذا ما استجبتم لطلبنا هذا وأرسلتم لنا ما نحن بحاجة إليه من مساعدة، فإن الأمور ستكون أكثر سهولة نوعا ما. وفي الظروف القاسية، أُقبّل أعيُنَكم معربا عن أخوتي وصدق إخلاصي لفخامتكم." [١] ويبدو أن هناك جهات أخرى كانت تتدخل لإقناع الأتراك بالامتناع عن دعم العرب خلال الحرب.

جاءت رسالة الملك عبدا لله الثالثة والأخيرة المؤرخة في ٧ تموز ١٩٤٨ تعبيراً عن خيبة أمله من موقف الجانب التركي والذي تأثر بتدخل جهات أخرى لم يذكرها الملك في رسالته. وهذا نص الرسالة:

"فخامة رئيس الجمهورية التركية حضرة السيد عصمت اينونو أخي المعظم،

لقد أحاطني عمر زكي بك، الموفد لطرفكم والحائز على ثقتنا، بصداقتكم السامية، وما أسبغتموه على من شرف أخوتكم وتقديركم. لقد قدم لكم مبعوثنا عمر زكي بك، بيانات تحريرية وشفوية عن الأوضاع الراهنة. وأنا على علم بما وصل اليكم من أقوال عن طريق الجهات الأخرى، وهي أقوال لا يمكن الاعتماد عليها لما تنطوي عليه من تناقضات، الأمر الناشئ عن الوضع السياسي والظروف المفروضة." [٢]

---

[١] الموسى، أيام، ص ٥٧٠

[٢] الموسى، أيام، ص ٥٧٠.

الراهنة. وأنا على علم بما وصل اليكم من أقوال عن طريق الجهات الأخرى، وهي أقوال لا يمكن الاعتماد عليها لما تنطوي عليه من تناقضات، الأمر الناشئ عن الوضع السياسي والظروف المفروضة." [1]

من الواضح أن تركيا كانت تريد الالتزام بموقف الحياد – ولو ظاهرياً – من الحرب، حيث أنها كانت تحرص على تجنب إثارة غضب لندن وواشنطن والكتلة الغربية عموماً لاعتبارات اقتصادية وإستراتيجية. كما وأنها لم تكن ترغب بالظهور بمظهر المساند للجانب اليهودي حرصاً منها على تفادي إغضاب العرب، خاصة وأنها كانت تنظر إلى الدول العربية كعمق استراتيجي لها يمكّنها من مواجهة المد السوفيتي والذي كان يمثل الهاجس الأكبر للساسة الأتراك آنذاك.

أدى انتخاب تركيا – ومعها بريطانيا وفرنسا– عضواً في لجنة التوفيق الدولية للقضية الفلسطينية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول ١٩٤٨ إلى خيبة آمال العرب، حيث ظهرت بمظهر العميل التابع.[2]

بعد الهزيمة العربية في حرب فلسطين وتوقف الحرب العربية – الإسرائيلية في كانون الثاني ١٩٤٩، اعترفت تركيا بإسرائيل وذلك في ٢٨ آذار ١٩٤٩، وحاولت تركيا امتصاص جانب من النقمة العربية عبر المشاركة في تقديم مشروع تأسيس منظمة غوث اللاجئين وتأمين الحماية لهم ومساعدتهم إلى حين عودتهم إلى وطنهم. كما كانت تركيا أحد الأعضاء العشرة الذين تألفت منهم تلك المنظمة – والتي صارت تسمى اختصارا باسم الاونروا -- لدى تأسيسها في ٨ كانون الأول ١٩٤٩.[3]

في ١٦ تشرين الأول من السنة نفسها عين فكتور اليعازر قنصلاً عاماً لإسرائيل في تركيا، وفي كانون الثاني ١٩٥٠ قامت تركيا بالاعتراف بإسرائيل اعترافاً قانونياً كاملاً، فتأسست العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل على مستوى السفراء وعين الياهو ساسون كأول سفير لإسرائيل في تركيا.[4]

لم يكن اعتراف تركيا بإسرائيل يلقى قبولاً حتى داخل أوساط بعض الساسة الأتراك. ولكن نظراً لأن السياسة الخارجية التركية تعتمد على أسس ثابتة لا تتغير بتغير الحكومات لذلك لم تستطع حكومة عدنان مندريس ذات الاتجاهات الإسلامية سحب اعتراف تركيا بإسرائيل، وإن كانت قد خطت خطوات عديدة للتقرب إلى العرب والمسلمين عندما أعادت الأذان باللغة العربية وأدخلت تدريس مادة التربية الإسلامية

---

[1] الموسى، أيام، ص ٥٧٠.

[2] صفوة، نجدة فتحي، موقف تركيا من قضية فلسطين، المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٥ ،تشرين الثاني، ١٩٨٢، ص ٩٣.

[3] رضوان، وليد، دور اليهود والتحالفات الدولية الإقليمية في القرن العشرين، العلاقات السورية – التركية نموذجاً، دار عبد المنعم، سوريا (حلب)، ٢٠٠٤، ص ١١٠-١١١.وسيشار إليه رضوان، دور اليهود.

[4] المرجع نفسه، ص ١١١.

إلى المدارس المتوسطة، كما فتحت العديد من مدارس الأئمة والخطباء التي تقوم بتدريس أصول الدين الإسلامي والفقه والقرآن الكريم وتفسيره إلى جانب اللغة العربية.[١]

على الرغم من محاولات تركيا تحسين علاقاتها مع الدول العربية إلا أن هذه المحاولات كانت تصطدم بحقيقة أن تركيا وهي الدولة الإسلامية الكبرى قامت بالاعتراف بإسرائيل وهو العدو الأول للمسلمين. كما وجاء محاولات تركيا لربط بعض الدول العربية بأنظمة دفاعية غربية ليعزز من نظرة العرب إليها كشريك للدول الغربية الاستعمارية في خلق ذلك الكيان الغريب وتكريس وجوده في المنطقة. [٢]

على الرغم من تميز العلاقات التركية- الأردنية فقد كان من الطبيعي أن يتخذ الأردن موقفاً سلبياً تجاه الاعتراف التركي بإسرائيل، وعبرت جريدة الجزيرة الناطقة باسم الحكومة الأردنية عن ذلك الموقف في مقال نشر لها في ١٩ حزيران ١٩٥١ اعتبرت خلاله العلاقات التركي- الإسرائيلية بمثابة العائق الأكبر أمام تحسن العلاقات العربية-التركية. واستطردت الصحيفة قائلة إن أثر العلاقات التركية-الإسرائيلية على الأردن يتعدى الجانب السياسي الاقتصادي، حيث عبر الأردن عن اعتراضه على حجم التبادلات التجارية بين تركيا وإسرائيل والتي عام ١٩٥١ أثرت سلباً على حجم تبادلاته مع تركيا.[٣]

### ٣- موقف تركيا من وحدة الضفتين ١٩٥٠

نُفذت عمليات تهجير وطرد الفلسطينيين من ديارهم على فترات زمنية متلاحقة، وقد بدأت قبل إعلان تأسيس الكيان الصهيوني. وبعد صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧ من المناطق التي ضمها القرار للصهاينة بهدف تفريغها من العنصر العربي لذلك ركز الملك عبدالله في سياسته الداخلية والخارجية على ضم الجزء المتبقي من فلسطين خشية ابتلاعه من الكيان الصهيوني، ليتسنى له تشكيل الدولة القومية التي تضم الفلسطينيين والأردنيين كشعب واحد. [٤] ولضمان تحقيق خطة الضم هيأت الحكومة الأردنية الظروف الملائمة للزعامات الفلسطينية في المدن والريف لتعلن رأيها في ذلك، فانعقد المؤتمر الفلسطيني القومي بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٤٨ في عمان. تلاه مؤتمر مدينة أريحا بتاريخ ١ كانون الأول ١٩٤٨ الذي جاء في قراراته ما يلي:

أ- الطلب من جميع الدول العربية مواصلة القتال لتحرير فلسطين.

ب- التأكيد على الوحدة الفلسطينية – الأردنية.

ج- اعتبار فلسطين وحدة لا تتجزأ وكل حل يتنافى معه لا يعتبر حلاً نهائياً.

---

[١] الداقوقي، ابراهيم، فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٧، ص ٤٤.وسيشار إليه الداقوقي، فلسطين.

[٢] المرجع نفسه، ص ٤٤.

[٣] جريدة الجزيرة، العدد ١٦٠٨، ١٩ حزيران ١٩٥١، ص ٣٠١.

[٤] الشناق، التاريخ السياسي ، ص ١٥٤.

د- المناداة بالوحدة العربية الشاملة لمقاومة الأخطار ووجوب البدء بوحدة فلسطين مع الأردن.

هـ- الموافقة على الملك عبدالله ملكاً على فلسطين كلها.

و- التأكيد على ضرورة الإسراع بعودة المشردين إلى ديارهم والتعويض عليهم. [١]

وقد وافقت الحكومة الأردنية على تلك المقررات فوراً، وطرحتها على مجلس النواب لتصديقها. وفي ١٣ كانون الأول ١٩٤٨ وافق المجلس على القرارات وعلى قرار الحكومة بشأنها. [٢]

أثرت حرب أيار ١٩٤٨ سلباً على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الضفة الغربية والتي انتقلت بموجب قانون الإدارة المدنية الصادر يوم ١٦ آذار ١٩٤٩ إلى إشراف حكام إداريين بدلاً عن العسكريين. [3]

ومع بداية عام ١٩٥٠ حل الملك عبدالله مجلس النواب لضرورة توسيعه، وإتاحة الفرصة أمام أهل الضفة الغربية لانتخاب ممثليهم فيه. وانتخب المجلس الجديد بتاريخ ١١ نيسان ١٩٥٠ الذي كان من أولى واجباته التصديق على قرار الوحدة بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٥٠. [٤]

وفي ٢٤ نيسان ١٩٥٠ افتتح الملك عبد الله مجلس الأمة الأردني وألقى رئيس الوزراء خطاباً نيابة عن الملك تلا فيه نص القرار التاريخي بوحدة الضفتين كالتالي:[٥] " تأكيداً لثقة الأمة، واعترافاً بما لحضرة صاحب الجلالة عبدا لله بن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، من فضل الجهاد في سبيل تحقيق الأماني القومية، واستناداً إلى حق تقرير المصير، وإلى واقع ضفتي الأردن الشرقية والغربية ووحدتهما القومية والطبيعية والجغرافية، وضرورات مصالحهما المشتركة ومجالهما الحيوي، يقرر مجلس الأمة الأردني الممثل للضفتين في هذا اليوم الواقع في (٧ رجب ١٣٦٩ الموافق لتاريخ ٢٤ نيسان سنة ١٩٥٠) ويعلن ما يأتي:

"**أولا:** تأييد الوحدة التامة بين ضفتي الأردن الشرقية والغربية واجتماعهما في دولة واحدة هي (المملكة الأردنية الهاشمية) وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدا لله بن الحسين المعظم وذلك على أساس الحكم النيابي الدستوري والتساوي في الحقوق والواجبات بين المواطنين جميعا.

---

[١] الموسى والماضي، تاريخ الأردن، ص ٥٣٦. انظر : علي محافظة، تاريخ العلاقات الأردنية البريطانية ، ص ١٨٩. انظر: الصايغ، الهاشميون والقضية الفلسطينية، ص ٢٧٣.

[٢] الموسى والماضي، تاريخ الأردن، ص ٥٣٨.

[٣] الجريدة الرسمية، العدد ٩٨١، ٧ أيار ١٩٤٩.

[٤] مذكرات الملك عبدالله، ص ٢٩١. انظر: الموسى والماضي، تاريخ الأردن، ص ٥٤٢.

[٥] عبد الله، التكملة، ص ٢٢.

"**ثانيا:** تأكيد المحافظة على كامل الحقوق العربية في (فلسطين) والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة وبملء الحق وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة في نطاق الأماني القومية والتعاون العربي والعدالة الدولية.

"**ثالثا:** رفع هذا القرار الصادر عن مجلس الأمة بهيئتيه: الأعيان والنواب، الممثل لضفتي الأردن إلى حضرة صاحب الجلالة المعظم واعتباره نافذا حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي.

"**رابعا:** إعلان وتنفيذ هذا القرار من قبل حكومة المملكة الهاشمية حال اقترانه بالتصديق الملكي السامي وتبليغه إلى الدول العربية الشقيقة والدول الأجنبية الصديقة بالطرق الدبلوماسية المرعية." [١]

وهكذا أصبحت القدس الشرقية العاصمة الثانية للملكة الأردنية الهاشمية، وزادت مساحة الأردن ٥٦٠٠ كم[٢] وزاد عدد السكان بما لا يقل عن مليون نسمة أصبحوا يتمتعون بالجنسية الأردنية.٢

يبدو جلياً أن الأردن بقيادته الهاشمية كان يسعى سريعاً إلى اتخاذ كافة الخطوات القانونية والدستورية لتحقيق الوحدة بين الضفتين. ولا يعود السبب في ذلك إلى رغبة الأردن بالحفاظ على عروبة فلسطين وتسهيل حياة مواطنيها فحسب، وإنما كان الأردن يسعى أيضاً إلى الحفاظ على الهوية الإسلامية للقدس بكل ما تحمله من مشاعر لدى المسلمين في كافة أقطاب العالم إيماناً منه بدوره العروبي الإسلامي.

شكلت الوحدة بين الضفة الغربية والشرقية هاجساً لدى الملك عبدا لله، والذي عرف بتوجهاته العروبية القومية. وأخذ الملك في تهيئة الأجواء لتحقيق هذه الوحدة حيث أمر بتشكيل حكومة جديدة في أيار ١٩٤٩ برئاسة توفيق أبو الهدى تتكون من ثمانية وزراء وكان من بينهم ثلاثة وزراء فلسطينيين.[3]

كما واتخذ الأردن إجراءات إدارية أخرى تعزيزاً لمسعى الوحدة حيث جرى ربط الإذاعة الفلسطينية في رام الله بالخارجية الأردنية في حزيران ١٩٤٩ وأغلقت القنصلية الأردنية في القدس والتي أصبحت تتبع الإدارة الأردنية. [٤] واستمرت وتيرة التمهيد للوحدة تجري بإيقاع سريع، حيث سحب حرس الحدود من على نهر الأردن في تشرين الثاني ١٩٤٩. كما وجرى تعديل دستوري على عدد النواب فأصبح عددهم أربعين نائباً بدلاً من عشرين، منهم عشرون للضفة الغربية. وأصبح عدد الأعيان عشرين، منهم سبعة فلسطينيين.[٥] وصدر في ١٣ كانون أول ١٩٤٩ إرادة ملكية بمنح الفلسطينيين المقيمين في الأردن

---

[١] عبد الله، التكملة، ص ٢٢.

[٢] الشناق، التاريخ السياسي ، ص ١٥٧.

[٣] الجريدة الرسمية، العدد ٩٨١، ٧ أيار ١٩٤٩.

[٤] محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٢٠٧.

[٥] المرجع نفسه، ص ٢٠٧.

والضفة الغربية كافة حقوق وواجبات الأردنيين، وذلك لتوفير الغطاء القانوني والدستوري لإجراء انتخابات نيابية لبرلمان يمثل الضفتين[١]، وهو ما تحقق في ١١ نيسان ١٩٥٠. وأعقب ذلك تشكيل حكومة جديدة برئاسة سعيد المفتي ضمت (١٠) وزراء نصفهم من أصول فلسطينية.[٢]

لم يلقى قرار الأردن بوحدة الضفتين أي معارضة أو نقد من جانب الحكومة التركية. بل استمرت العلاقات الثنائية في التطور. وساعدت الوحدة على تسهيل زيارة المواطنين الأتراك للأماكن المقدسة في الضفة الغربية ولا سيما خلال موسم الحج إلى الديار الحجازية.ومع أنه لم يصدر عن الحكومة التركية أي موقف معلن تجاه وحدة الضفتين إلا أنه يمكن القول إن زيارة الرئيس التركي جلال بايار إلى الضفة الغربية عام ١٩٥٥ هي بمثابة إعلان ضمني بالتأييد الكامل للوحدة؛ الحكومة التركية ولاعتبارات تحالفاتها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط حريصة على دعم الأردن نظراً لدوره المحوري بالنسبة للسياسة التركية الشرق أوسطية، وهو ما سيتضح لاحقاً عند تناول قضايا حلف بغداد والاتحاد الهاشمي الأردني–العراقي.

## خامساً: زيارة الملك عبد الله تركيا في ١٥ أيار ١٩٥١

في نيسان ١٩٤٩ ذكرت صحيفة الجزيرة الرسمية أن الملك عبدا لله ينوي القيام بزيارة هامة إلى تركيا في أيار من العام ذاته، وأوردت جريدة جمهوريت التركية الخبر مشيرة إلى أن الزيارة هي رد على دعوة من رئيس الجمهورية التركية عصمت إينونو.[٣] غير أن الزيارة لم تتم بسبب خوف الأتراك من تأثيرها السلبي المحتمل على العلاقات مع سوريا ومصر.[٤]

في ١٥ أيار ١٩٥١ قام الملك بزيارة أنقرة، وكان يرافقه في رحلته سليمان النابلسي وزير المالية والاقتصاد. وكان في استقبالهم في المطار كل من رئيس الجمهورية محمود جلال بايار ورؤساء كافة البعثات الدبلوماسية للدول الإسلامية في أنقرة. وحملت الزيارة طابعاً خاصاً، ولكن الملك– والذي أقام في منزل شقيقة أتاتورك بالقرب من القصر الرئاسي– حظي بالكثير من المراسم الاستقبالية حيث أقام الرئيس التركي مأدبتين على شرفه. وغادر الملك عبد الله أنقرة بالقطار متوجهاً إلى اسطنبول في ٥/١٨ حيث التقى بمحافظ المدينة وأعيانها في اليوم التالي. وأقام الملك في قصر دولمة باتشي قبل مغادرته إلى الاسكندرية بحراً يوم ١٩٥١/٥/٢٦ وكان الملك ينوي البقاء مدة أطول لولا الأنباء التي تتحدث عن مرض الأمير طلال.[٥]

---

[١] محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٢٠٧.

[٢] الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص ٥٤٠.

[٣] جريدة الجزيرة، العدد ١٣٧٧، صفحة ١٠، ١ نيسان ١٩٤٩.

[4] Susser, Asher, The Hashemite in the modern Arab world,Pp. 199- 203.

[5] Alan de L. Rush, Records of the Hashemite Dynasties, Part one Transjordan: The Reign of The King Talal V:8, 1995,Pp. 519-521.

ذكر مسئولون في أنقرة والملك نفسه للصحفيين أن الزيارة لا تحمل أي أهمية سياسية، مع أن الطرفين قد انتهزا الزيارة لتبادل الآراء حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. ففي خطاباته وتصريحاته أكد الملك أهمية العلاقات بين تركيا والأردن وباقي الدول العربية، كما وأثنى على سياسة الحكومة التركية وقوة الجيش التركي وصرح قائلاً: "أينما تكون تركيا يكون الأردن" ولدى سؤاله عن فكرة إقامة تكتل إسلامي رد الملك قائلاً: "إنه وعلى الرغم من رواج فكرة إنشاء تجمع من هذا القبيل إلا أنه يستوجب إجراء المزيد من الاتصالات بهذا الشأن وأن الجامعة العربية أو "الأسرة العربية" هي بمثابة الخطوة الأولى لإقامة حاجز ضد الشيوعية." و أضاف أنه يعمل بجد لتحقيق الوحدة العربية معبرا عن أمله بأن جهوده ستجد صدى إيجابياً في مصر.[1]

كانت الزيارة لا تحمل أي قيمة سياسية غير أنه لا شك في أنها تعبر عن رغبة تركية في إقامة علاقات أوثق مع دول الشرق الأوسط. وكانت تركيا تعتقد أنها لو حظيت بثقة جيرانها في الشرق الأوسط فإنها قد تتمكن من لعب دور مؤثر في المنطقة، وهو ما من شأنه خدمة أهداف تركيا وبريطانيا على حد سواء.

## سادساً: موقف تركيا من أحداث الأردن الداخلية.

### ١- موقف تركيا من اغتيال الملك عبدالله الأول ١٩٥١.

غادر الملك عبدالله عمان بالطائرة متوجهاً إلى القدس في زيارة تفقدية رغم تحذيرات السفير الأمريكي "درو" له بعدم الذهاب، وتخلف الكثير عن مرافقته إلا أنه أصر قائلاً: " أنا متوكل على الله وذاهب إلى القدس، حتى يحين أجلي فلن يستطيع أحد أن يؤذيني، وعندما تدنو ساعتي فلن يكون بوسع أحد أن يحميني".[2]

قضى جلالته في ١٩٥١/٧/١٩ في نابلس بمنزل رئيس التشريفات الملكية ناصر النشاشيبي، وفي صباح اليوم التالي ١٩٥١/٧/٢٠ يوم الجمعة وصل جلالته المسجد الأقصى، ونزل من سيارته غاضباً لمشاهدته أعداداً كبيرة من حرس الشرف أمام المسجد، فأمر قائدهم القائم مقام العقيد حابس المجالي بتخفيف الحراسة احتراماً لقدسية المكان ومازحه قائلاً: " لا تحبسني يا حابس من سمّاك حابس ما غلط"، وباللحظة التي

---

[1] Alan de L.Rush, Records of the Hashemite dynasties, Pp. 589 – 590.

[2] عليمات، محمد، والمجالي، بكر خازر، والدروع، قاسم محمد، مسائل في الثورة العربية الكبرى، المطابع العسكرية، عمان، ١٩٩٨، ص ١٠٧. وسيشار إليه لاحقا: عليمات، المجالي، الدروع، مسائل في الثورة.

دخل فيها جلالته المسجد ليصافح الشيخ ويسلم عليه، خرج المجرم مصطفى شكري عشو من خلف الباب يحمل مسدساً دون أن يلمحه جلالته وأطلق النار على رأسه بيد الغدر. [١] فأراده قتيلاً على عتبات الحرم القدسي. وجاء ذلك كرد فعل على وصف بأنه تآمر الملك مع المملكة المتحدة ضد القضية الفلسطينية مقابل الحصول على مملكة له ولذريته في شرق الأردن. [٢]

كشف المؤامرة محمد العتلي وألقى القبض على ١٢٥ شخص، وبعد التحقيق أفرج عن ١٢١ لعدم وجود أدلة ضدهم حيث كانت بدعم من ملك مصر الملك فاروق، وتحريض من محمد أمين الحسيني لرفضه الوحدة الأردنية الفلسطينية ورغبته برئاسة حكومة فلسطينية مستقلة، وشكلت محكمة عسكرية برئاسة مساعد رئيس الأركان عبدالقادر الجندي وبعضوية كل من حابس المجالي وعلي الحياري لمحاكمة كل من ثبت أنه وراء الجريمة وهم عبدالله التل وعبد عكه وأخوه زكريا عكه وعبدالقادر فرحات وموسى الحسيني، حيث تم إعدامهم شنقاً في تاريخ ١٩٥١/٩/٦. [٣]

عبّرت الحكومة التركية عن الحزن الشديد لدى سماعها نبأ اغتيال الملك عبدا لله خاصة وأن الملك يعتبر صديقاً شخصياً مقرباً للرئيس التركي جلال بايار. [٤] كما وعبرت تركيا عن قلقها حيال قدرة الشرق الأوسط على مواجهة المد السوفيتي. ووصل الأمر بالصحافة التركية الرسمية أن تذهب إلى القول : " إن القوة العربية الوحيدة القادرة على المساعدة في صد أي هجوم سوفييتي ضد الشرق الأوسط هي الجيش العربي، والآن ومع اغتيال الملك عبدا لله أصبح الغموض يكتنف قدرة هذا الجيش على الاستقرار". [٥] ومما يعزز من وجهة النظر هذه ما اتفق عليه رؤساء أركان الجيش البريطاني في اجتماع عقدوه في حزيران ١٩٥٠ لبحث مصالحهم الإستراتيجية في الشرق الأوسط. وخلص رؤوساء الأركان إلى نتيجة مفادها أنه ما من دولة في الشرق الأوسط قادرة على مواجهة أي عمل سوفييتي مسلح سوى تركيا والأردن. وبالنسبة لتركيا فهي تحتل موقعاً هاماً على خريطة المنطقة، كما وأنها دولة ذات نقل عسكري وسياسي. وأما بالنسبة للأردن فإنه جيشه المكون من فرقتين آنذاك كان يعاني من نقص في المعدات ولكنه قادر على الرغم من ذلك على لعب دور هام في منطقة الشرق الأوسط في المدى القريب والبعيد على حد سواء شريطة حصوله على المعدات اللازمة. [٦]

---

[١] النشاشيبي، ناصر، من قتل الملك عبدالله، الكويت – الكويت، ١٩٨٠، ص ٢٢١. وسيشار إليه لاحقاً النشاشيبي، من قتل الملك عبدالله.

[2] Hussein, King of Jordan, Uneasy Lies The Head, Heinemann, London, 1962,p16.

[٣] النشاشيبي، من قتل الملك عبدالله، ص ٢٢١.

[4] The Associaled Press, 28 July 1951.

[5] Halkin sesi, 22 Temmuz 1951, p2. جريدة الصرخة الشعبية

[6] Yesilbursa, Becher Kemal, Britains post-war Defence Policy in the Middle east and its Effect on turkey 1945-1950,Ataturk arastirma merkezi dergisi, sayi 45, cilt, 1999, Pp. 10-11.

## ٢- تنصيب وتنحية الملك طلال واستقباله في تركيا

اجتمع مجلس الوزراء في نفس اليوم الذي استشهد فيه الملك عبدالله وأصدر البلاغ الرسمي الذي نعى فيه الملك عبدالله المؤسس ، ولما كان الأمير طلال خارج البلاد في رحلة علاج في جنيف أصدر مجلس الوزراء بلاغاً بتعيين الأمير نايف وصياً على العرش اعتباراً من ١٩٥١/٧/٢٠. [١] وتبلور على مستوى القيادة السياسية اتجاهان، أحدهما أيد الأمير نايف ومثله العناصر الموالية تقليدياً للنهج البريطاني والعراقي، والتي كانت تُدعم من قبل قائد الجيش كلوب.والآخر ناصر ولي العهد الشرعي طلال لاعتقاد عناصر هذا الاتجاه بأن الملك طلال سوف يُغاير نهج والده السياسي. وكانت غالبية مؤيدي الاتجاه الأول من زعامات الضفة الشرقية بينما اصطفت غالبية عناصر الضفة الغربية في الاتجاه الآخر بحكم معارضتها للسياسة البريطانية. إلا أن مجلس النواب الأردني أعطى قراره النهائي بتاريخ ٦ أيلول ١٩٥١ لصالح طلال وأصبح ابنه الأكبر الحسين ولياً للعهد. [٢]

توج الابن الأكبر للملك عبد الله الأمير طلال ملكاً خلفاً له وكان هو ولياً للعهد، ولكن خلال عام أجبر البرلمان الملك طلال على التنحي[٣] وذلك بعد أن دعا رئيس الوزراء توفيق أبو الهدى إلى اجتماع عاجل في دار رئاسة الوزراء قال فيه إن البلاد وصلت إلى حالة سيئة لم تشهد مثيلاً لها من قبل السبب هو الملك طلال وأشار رئيس الوزراء إلى أن الملك في حالة صحية سيئة وهذه الحالة الصحية تؤثر على أعصابه واختتم حديثه قائلا إن الملكة زين تطالب بضرورة تنحية زوجها عن العرش والمناداة بنجله الأمير حسين ملكاً على الأردن. [٤]

في ٨ آب ١٩٥٣ انتقل الملك طلال من القاهرة إلى اسطنبول لاستكمال علاجه. و يصف الملك طلال لحظات وصوله إلى اسطنبول قائلا: " وعند نزولي من الطائرة وجدت جموعاً كثيرة في انتظاري، ووجدت أيضاً حرس الشرف التركي، وبعد الترحيب بي دخلت غرفتي وجلست في شرفة حجرتي المطلة على البسفور وتذكرت أول مرة زرت فيها اسطنبول عام ١٩٤٧، وكنت ولياً لعهد الأردن. واقترحت على زين تمضية إجازة طويلة في تركيا فوافقت على الفور.وسافرنا إلى اسطنبول وقضينا أياماً ممتعة غير أني سمعت خبراً من السفير الأردني زكي الأفيوني اضطررت معه العودة إلى الأردن؛ فقد قال لي إن والدي

---

[١] النشاشيبي، من قتل الملك عبدالله، ص ٢٠٦.

[٢] الشناق، التاريخ السياسي ، ص ١٧٢. انظر: محافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص ١٩٧. انظر: الموسى والماضي، تاريخ الأردن، ص ٥١٠.

[3] Hussein, King of Jordan.Pp 17.

[٤] رضا، ممدوح، مذكرات الملك طلال، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٢٤-٢٥. وسيشار إليه لاحقا: رضا، مذكرات مذكرات الملك طلال.

أرسل الملك عبدا لله جميع أفراد العائلة الهاشمية إلى تركيا ليتعلموا اللغة التركية، وأرسل أخي نايف ليكون مجاورا لرئيس جمهورية تركيا لمدة عامين حتى يتعلم عنه فنون الدبلوماسية والعسكرية! وتذكرت أوامر والدي – عبدا لله– لكل من في قصره بعدم التحدث باللغة العربية، والتحدث باستمرار باللغة التركية ". [١] كان الأطباء الأتراك المشرفون على الملك طلال يتعاملون معه بغاية اللطف ويسمحون له بالتجول في اسطنبول والاستماع إلى الأغاني التركية والاهتمام به كثيراً، فقد قرر مدير المستشفى بإعادة الفحص الطبي للملك طلال بالأجهزة الحديثة التي وصلت المستشفى التركي وأعطى النتيجة الجديدة للملك طلال قائلاً: "قواك العقلية سليمة وأعصابك طبيعية، والسبب الوحيد لاضطرابها بين الفترة والأخرى هو البعد عن الوطن" [٢] يتضح هنا مصداقية الأطباء الأتراك بالتعامل مع الملك طلال على العكس ما كان عليه الأطباء في القاهرة. بقي الملك طلال في اسطنبول حتى وفاته ١٩٧٢/٧/٧.

### ٣– تسلُّم الملك حسين سلطاته الدستورية

عندما تدهورت صحة الملك طلال اشتد الصراع بين الأوساط السياسية العليا في الأردن، وقد اتخذت الحكومة قرارها بتنحيته إلا أنها لم تستطع إقناع الجمهور بأن سبب ذلك هو المرض. [٣] وفي الرابع من حزيران ١٩٥٢ شكل مجلس الوصاية على العرش لأن ولي العرش لم يبلغ آنذاك السن القانونية. وضم المجلس ابراهيم هاشم وعبد الرحمن ارشيدات وسليمان طوقان. [٤] وفي ١١ آب ١٩٥٢ أقر مجلس النواب ومجلس الأعيان تنحية الملك طلال شرعياً. [٥] اعتلى الملك حسين العرش، وأقسم اليمين الدستورية في الثامن من أيار ١٩٥٣، وعهد بتاريخ ٥ أيار ١٩٥٣ إلى السفير الأردني السابق في لندن فوزي الملقي بمهمة تشكيل أول حكومة في عهده وكان الحسين يطمح لتحقيق صورة سياسية تأثر بفكرتها خلال تربيته السياسية في بريطانيا، حيث أراد أن يعمل على تطوير الأردن اقتصادياً على أساس مجتمع موحد منسجم ينتخب ممثليه للمجلس النيابي على الطريقة البريطانية. [٦]

---

[١] رضا، مذكرات الملك طلال، ص ٦٧-٦٨.

[٢] المرجع نفسه، ص ٦٧-٦٨.

[٣] الشناق، التاريخ السياسي ، ص ١٧٢. انظر: الموسى والماضي، تاريخ الأردن، ص ٥٦٩.

[٤] المجالي، مذكراتي، ص ١٢٣.

[٥] الشناق، التاريخ السياسي ، ص ١٨٠.

[٦] المرجع نفسه، ص ١٨١.

لا شك في أن الحكومة التركية كانت تتابع التطورات الداخلية في الأردن باهتمام شديد، خاصة وأن الأردن كان يحتل أولوية في سلم السياسة التركية نظراً لمجاورته لسوريا والتي كانت تثير قلق تركيا الشديد نتيجة توجهاتها الاشتراكية وتقربها من الاتحاد السوفيتي. ولذا كان الأتراك يعولون كثيراً على الأردن لتأمين نوع من الحماية لخاصرتهم الجنوبية ضد أي تمدد شيوعي. ولعل من نافل القول إن الحكومة التركية كانت تحرص كل الحرص على رؤية أردن مستقر، غير أن الأتراك كانوا يتابعون سياسة الملك الجديدة عن كثب نظراً لارتباط الأردن بمصالحهم الإستراتيجية، ولعل هذا هو الذي دفع الحكومة التركية إلى الإصرار على مقابلة الملك الشاب والتباحث معه في قضايا المنطقة أثناء زيارته إلى اسطنبول بعد مرور عام تقريباً على توليه عرش البلاد مع أن الملك أراد تلك الزيارة أن تكون خاصة وغير رسمية، وذلك لأنه كان في زيارة والده المريض المقيم في اسطنبول .

**سابعاً: زيارة الملك الحسين بن طلال إلى تركيا ١٩٥٤**

وصل الملك حسين إلى اسطنبول يوم ١٩٥٤/٨/٢٣ في زيارة رسمية انتهت يوم ١٩٥٤/٨/٢٥. ثم أمضى الملك إجازة خاصة استمرت حتى ٨/٢٩. كما وصلت الملكة الأم زين الشرف في زيارة خاصة ما بين ٨/٢١ و٨/٢٨.[١]

كان الملك حسين قد عبّر قبل فترة عن رغبته في التوجه إلى اسطنبول في زيارة خاصة لعيادة والده الملك طلال والذي كان يقيم في منزل تحت الرعاية الطبية هناك. وقبل وصول الملك بعدة أيام عبرت الحكومة التركية عن رغبتها في استقبال الملك رسمياً ولم يكن أمام الملك سوى القبول بذلك. وللمرة الأولى منذ قيام الجمهورية التركية تقتصر زيارة رسمية لمسئول أجنبي على اسطنبول فقط.[٢]

بذلت الحكومة التركية كل جهدها لجعل هذه المناسبة أمراً مثيراً للإعجاب. وأقام الملك والملكة الأم وأطفالها الصغار وطاقم التمريض الإنجليزي والسويسري في قصر دولمة باتشي، وأقيمت حفلات العشاء والاستقبالات في قصر بيليري في أمسيتين متتاليتين. كما وأقيم حفل غداء في قصر يلدز، وحفلت الأيام الثلاثة بالكثير من الفعاليات الرسمية شملت عرضاً عسكرياً في ميدان تقسيم وحضور مناورات عسكرية مشتركة للجيش وسلاح الجو في القسم الآسيوي وزيارات للمؤسسات العسكرية. كما وتمت إضاءة المساجد الكبرى ليلاً.[٣]

من الواضح أن القيادة التركية أرادت أن تستغل زيارة عاهل الأردن الجديد لاستكشاف توجهاته السياسية حيال الأحداث الإقليمية والدولية عموماً وتوجهاته حيال تركيا على وجه التحديد. وكان جل

---

[١] جريدة الشرق العربي، العدد ١١٩٤، صفحة ٦٢٧، ٢٩ آب ١٩٥٤.

[2] Alan de L. Rush, Records of the Hashemite Dynasties, Part Two: Transjordan: The reign of King Talal, Archive editions, 1995,V:8, P: 519-521, university of Jordan.

[3] Alan de L. Rush, Records of the Hashemite Dynasties, Pp. 519-521.

اهتمامهم ينصب على ضرورة الحفاظ على العلاقات المتميزة والتأكد من أن مجيء الملك الجديد لن يؤثر سلباً على وضع هذه العلاقات. وكشف القادة الأتراك أنهم وجدوا أن الملك الشاب مدرك تمام الإدراك لأهمية تركيا الإستراتيجية بالنسبة للعالم العربي.[1] وتحدث الرئيس التركي محمود جلال بايار عن الملك بحماس صادق.

ذكر القنصل الأردني أن الأتراك حاولوا مراراً الدخول مع الملك في محادثات سياسية وأنه بعد يوم من انتهاء الجزء الرسمي من الزيارة عقد الملك اجتماعاً استمر ساعتين مع رئيس الوزراء التركي والذي تحدث مطولاً عن أهمية التعاون المشترك لمواجهة أي اعتداء سوفييتي وأهمية الدخول في حلف بغداد. ووفقاً للمصدر ذاته فقد امتنع الملك عن إعطاء أي التزام متذرعاً بأنه لم يحضر معه أياً من أعضاء حكومته وبأنه لم يكن مهيئاً لعقد مباحثات سياسية وأن الوقت لم يكن ملائماً حينها خاصة وأن بلده كانت تتأهب لانتخابات، ولكنه استمع باهتمام لرئيس الوزراء، وتحدث بدوره عن مشاكل الأردن الناجمة عن الوضع على الحدود الأردنية- الإسرائيلية. كما وتحدث عن احتمالات نشوب عدوان إسرائيلي والذي من وجهة نظره يمثل الخطر الأكثر إلحاحاً بالنسبة للدول العربية وأن هذا الخطر لا يقل بأي حال عن الخطر الذي يمثله الاتحاد السوفييتي بالنسبة لتركيا والقوى الغربية. واتفق الطرفان على متابعة المحادثات لدى زيارة رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه إلى الأردن في شهر أبريل القادم.

مثلت تلك الزيارة فاتحة عهد من التودد التركي للدول العربية. غير أن الملك تعرض إلى ما يشبه الخديعة وذلك عندما أقنعه الأتراك بتحويل زيارته إلى زيارة رسمية وما تلا ذلك من محاولات مستمرة لعقد محادثات معه مع أنه لم يكن مستعداً نهائياً لها.[2]

---

[1] The Edmonton Journal, 18 Sep 1954, P 3.

[2] Alan de L. Rush, Records of the Hashemite Dynasties, Pp. 519-521.

## الفصل الثاني: موقف تركيا والأردن من الأحلاف الدولية.

### أولاً: انضمام تركيا إلى اتفاقية حلف شمال الأطلسي "The North Atlantic Treaty Organization "

#### ١- أسباب قيام حلف شمال الأطلسي.

خرج الاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية منتصراً بعد أن سيطر على معظم دول أوروبا الشرقية، وبالتالي فرض النظام الاشتراكي عليها، كما قام بإبرام عدد من الاتفاقيات الثنائية مع هذه الدول. أما الولايات االمتحدة الأمريكية فقد وصلت إلى تطور صناعي ضخم، ولا سيما بعد حصولها على القوة الذرية التي أعلن عنها الرئيس الأمريكي ترومان لتحذير الاتحاد السوفيتي بعد قيامه بحصار برلين، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية باتباع سياسة الحصر لتطويق الاتحاد السوفيتي، لذلك لجأت إلى إعلان مبادئ جديدة كمبدأ ترومان الذي أعلنه الرئيس الأمريكي ترومان عام ١٩٤٧ للدفاع عن اليونان وتركيا من الأطماع السوفيتية، وكانت تقصد من وراء ذلك حصر الشيوعية في العالم. [١]

عملت الحكومات الغربية، والولايات المتحدةبصورة منفصلة لمقاومة النفوذ الشيوعي في اوروبا، وكانت أول خطوة قامت في هذه المجال كانت مع بريطانيا وفرنسا في ٤ آذار ١٩٤٧ على معاهدة تحالف ومساعدة متبادلة مدتها خمسون عاماً، وبمقتضاها التزمت كل من الدولتين أن تقدم للأخرى كل ما في قدرتها من التأييد العسكري وغيره إذا اشتبكت أي منهما في حرب مع ألمانيا، وسميت بمعاهدة دنكرك Dunkerque.[٢] وغدت هذه المعاهدة نواة لأحلاف عسكرية مقبلة زادت من حدة الحرب الباردة، وأعطت

---

[١] النعيمي، أحمد نوري، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ١٦. وسيشار إليه لاحقاً: النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي.

[٢] البراوي، راشد، العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٢٠٣.
وسيشار إليه لاحقاً راشد، العلاقات السياسية الدولية.

لانقسام أوروبا إلى معسكرين ونظامين مختلفين معنىً عسكرياً هجومياً.[1] ثم جاءت الخطوة التالية في ١٧ آذار ١٩٤٨ بمعاهدة بروكسل التي حددت طبيعة التعاون العسكري بين فرنسا وبريطانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا، ونصت هذه المعاهدة على أن يقدم الأطراف كل ما في وسعهم من معونات عسكرية للطرف الذي يواجه باعتداء مسلح، واحتضنت الولايات المتحدة الأمريكية الاتفاقية وكانت مكملة لمشروعها الاقتصادي في جعل أوروبا خطاً عسكرياً لمواجهة الاتحاد السوفيتي.[2]

قام الاتحاد السوفيتي بحصار برلين في نيسان عام ١٩٤٨ ونشبت الحرب البارد‌بعد ذلك الحصار، وخشية من انتشار الشيوعية في أوروبا وجدت دول معاهدة بروكسل أنها بحاجة إلى قوة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن هنا جاءت فكرة إيجاد حلف شمال الأطلسي.[3]

لم تمض فترة طويلة بعد معاهدة بروكسل حتى اقترح بيفن Bevin وزير خارجية بريطانيا على الجنرال مارشال Marshal وزير الخارجية الأمريكي إلى اتفاق عسكري أوسع تكون فيه أمريكا محوراً لتنظيم عسكري أوروبي غربي[4]، وتأسس حلف شمال الأطلسي في ٤ نيسان ١٩٤٩، وقضى الاتفاق الذي قام عليه بأن الحلف وجد من أجل الدفاع المشترك وحفظ السلام والأمن وأنه مدعو لإنقاذ البشرية من الخطر السوفيتي والاشتراكي.[5]

كانت معاهدة حلف شمال الأطلسي عسكرية الطابع وهدفها إعلان الحرب على روسيا السوفيتية فعلياً وعلى كل البلدان المناهضة لسياسة أعضاء الحلف، فقد أدخل هذا الحلف المناطق المتخلفة من العالم مثل: اليونان وتركيا وإسبانيا والبرتغال ضمن مبدأ التنيمية الاقتصادية والإنعاش.[6]

**٢- أهداف حلف شمال الأطلسي.**

تمثلت أهداف حلف شمال الأطلسي بما يلي:

أ) مجابهة المعسكر الاشتراكي.

ب) المحافظة على المصالح الرأسمالية والاستعمارية في العالم.

---

[1] نعمة، كاظم هاشم، العلاقات الدولية، مؤسسة دار الكتاب، الموصل، ١٩٧٢، ص ٢٠٤. وسيشار إليه لاحقاً: نعمة، العلاقات الدولية.

[2] المرجع نفسه، ص ٢٤١.

[3] النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ١٨.

[4] نعمة، العلاقات الدولية، ص٢٤٢.

[5] الدنيا، محمد، امبراطورية البيض الأبيض، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٦، ص ١٨. وسيشار إليه لاحقاً: الدنيا، امبراطورية.

[6] بحيري، مروان، الحلف الأطلسي والشرق الأوسط، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٨. وسيشار إليه لاحقاً: بحيري، الحلف الأطلسي.

ج) العمل على الإطاحة بالنظم القائمة في شرقي أوروبا.

د) ممارسة سياسة الحرب الباردة ضد الاتحاد السوفيتي وخدمة السياسة الأمريكية.

هـ) الدفاع المشترك والمساعدة المتبادلة والتنسيق العسكري.[1]

**٣- الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي.**[2]

| الدولة | تاريخ الانضمام |
|---|---|
| بلجيكا<br>كندا<br>الدنمارك<br>فرنسا<br>ايسلندا<br>إيطاليا<br>لوكسمبورغ<br>هولندا<br>النرويج<br>البرتغال<br>بريطانيا<br>الولايات المتحدة الأمريكية | ٤ نيسان ١٩٤٩ |
| اليونان<br>تركيا | ١٨ شباط ١٩٥٢ |
| ألمانيا | ٩ أيار ١٩٥٥ |

**٤- انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢.**

لعبت تركيا دوراً نشيطاً وفاعلاً في الشرق الأوسط بين عامي ١٩٥٠-١٩٦٠ متخلية بذلك عن سياستها التقليدية القائمة على التوازن والحذر وكان جل اهتمام الساسة الأتراك ينصب على تحصين الشرق الأوسط ضد المد السوفييتي للمحافظة على سلامة حدودهم الجنوبية والشرقية.

---

[1] الابراهيم، حسن، جولة في السياسة الدولية، دار العلوم، الكويت، ١٩٧٨، ص ٢٠. وسيشار إليه لاحقا: الابراهيم، جولة في السياسة.

[2] الابراهيم، جولة في السياسة، ٢٠. انظر أيضاً: النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، ص ١٨.

كانت تركيا لها حدود مشتركة مع الاتحاد السوفيتي لكن استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية التغلب على هذا العارض، لأن انضمام تركيا إلى الحلف يكمل سلسلة تطويق الاتحاد السوفيتيويوفر قواعد جوية وبحرية عسكرية في شرق البحر المتوسط، أضف إلى ذلك أن تركيا يمكن أن تكون همزة وصل بين حلف شمال الأطلسي وأي نظام قد ينشأ للدفاع عن الشرق الأوسط. [1] فالعامل الاستراتيجي العسكري هو المعيار الحاسم في عضويته وليس العامل الإقليمي، فالقصد من الحلف إقامة حزام أمان واقٍ في وجه الاتحاد السوفيتي.

لدى تأسيس حلف الناتو في ٩ نيسان ١٩٤٩ سعت تركيا إلى الانضمام إلى هذه المنظمة الدفاعية.غير أن سعيها هذا لقي معارضة من جانب بريطانيا والدول الاسكندينافية. غير أن الساسة الأتراك ظلوا مصريين على الدخول في الحلف لحاجتهم إلى منظمة عسكرية قوية قادرة على مواجهة جارهم السوفييتي الرابض على حدودهم الشمالية. [2]

من الطبيعي أن يلقى التوجه التركي هذا معارضة وقلقاً لدى الدول العربية. ففي أوائل عام ١٩٥١ قام عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية بزيارة تركيا لمناقشة انضمامها إلى الناتو من حيث جوهر الفكرة ومداها. ومن الواضح أن عزام باشا قد نصح بعدم المضي قدماً بهذا المشروع نظراً لآثاره السلبية المحتملة على الأمن القومي العربي. وجاء الرد التركي على تخوفات الدول العربية على لسان وزير خارجيتها آنذاك فؤاد كوبرولو والذي قال: " نؤمن أن الدفاع عن الشرق الأوسط ضروري للغاية للأمن الاستراتيجي والاقتصادي الأوروبي، كما ونؤمن أن انضمام تركيا إلى هذه المعادلة الأطلسية سيساعدها على أداء واجباتها في الشرق الأوسط بكل فعالية. إن تركيا اليوم مستعدة للدخول في مفاوضات مع الأطراف المعنية للبدء في الإجراءات اللازمة." واستطاعت تركيا الدخول في حلف الناتو عام ١٩٥٢ بعد أن سحبت بريطانيا اعتراضاتها إثر تلقيها تطمينات من تركيا بأنها ستدعم إنشاء منظمة شرق أوسطية للدفاع عن مصالح بريطانيا في المنطقة. [3]

---

[1] البراوي، العلاقات السياسية الدولية، ص ٢٠٦.

[2] ميدكالف، جينيفر، حلف الناتو، دار الفاروق، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٨. وسيشار إليه ميدكالف، حلف الناتو.

[3] Karpat, Kemalh, Turkey's Foreign Policy Transition (1950-1974). E.J Brill, Leiden, Netherlands. 1975. p18.

## ثانياً: حلف بغداد وأثره على العلاقات الثنائية

### ١- نشوء الحلف ١٩٥٥

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية انصبت سياسة الدولتين العظميين على تأسيس الأحلاف العسكرية، وفي هذا الإطار نشأ حلف شمال الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة. وأمام هذه التطورات لم تسلم المنطقة العربية ودول افريقية واسيوية من تأثير سياسة الأحلاف الجديدة، وفي الفترة الزمنية التي تلت تأسيس دولة الكيان الصهيوني في فلسطين حاولت الدول الاستعمارية التقليدية وبتنسيق مخطط مع الولايات المتحدة الامريكية جر المنطقة العربية إلى حلف جماعي أمني هدفه حماية المنطقة بأسرها من الخطر الشيوعي وذلك بإيجاد حزام امني على حدود الاتحاد السوفيتي الجنوبي.[١]

جاءت هذه المحاولة عندما طرحت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا مشروعاً دعت من خلاله لتشكيل الحلف الدفاعي في الشرق الأوسط "Supreme Allied Command of Middle East" لكن هذا المشروع لم يكتب له النجاح وذلك للأسباب التالية:

١- يدعو المشروع إلى وجود قواعد عسكرية أمريكية وفرنسية وتركية في الشرق الاوسط إلى جانب القواعد البريطانية مما يلحق أكبر الضرر بالسيادة والحرية في البلاد العربية.

٢- ارتأى المشروع إشراك الكيان الصهيوني القائم على اغتصاب فلسطين وبدعم من الأطراف الغربية المذكورة في هذا الحلف مما يترتب عليه الاعتراف العربي الرسمي به ويجعله حقيقة راسخة.

---

[١] الشناق، التاريخ السياسي، ص ١٩٣.

٣- استهدف المشروع خلق حالة تناقض بين العرب والاتحاد السوفيتي مما سيدفع إلى التوتر يجعل من المنطقة العربية في المحصلة النهائية هدفاً عسكرياً للاتحاد السوفيتي. [١]

قام وزير الخارجية الأمريكية جون فاستر دلاس J.F.Dulles بجولة واسعة في أيار ١٩٥٣ إلى القاهرة والكيان الصهيوني وعمان ودمشق وبغداد وطرابلس الغرب والرياض وتركيا والهند وباكستان واليونان. وتركزت اهتمامات الوزير الأمريكي في هذه الجولة على تنبيه كل من حكومات تلك الدول إلى الخطر الشيوعي وكان دلاس ينادي بخلق ثلاثة مناطق دفاعية للشرقين الأدنى والأوسط هي: المنطقة الشمالية وتتشكل من تركيا والعراق والباكستان وأفغانستان، والمنطقة الوسطى وتضم العراق وسوريا ولبنان والأردن ثم المنطقة الجنوبية وتضم مصر والسعودية واليمن. [٢]

وحتمت التطورات السياسية المحلية في المنطقة العربية على بريطانيا أن توجه سياستها نحو تأسيس منظمة دفاعية من تركيا والعراق والباكستان وإيران وبريطانيا على أن يكون المركز الرئيسي لهذا الحلف في بغداد، وذلك لأن العراق يحتل ثقلاً مهماً في الجامعة العربية كما يمكن من خلاله تأمين المصالح البريطانية الاقتصادية والسياسية في المنطقة على أحسن وجه. [٣]

كان العراق وتركيا من أشد المتحمسين لفكرة قيام حلف دفاعي ضد الشيوعية [٤] بعد إتمام المباحثات العراقية مع الجانب التركي وقع نوري السعيد ووزير خارجيته برهان الدين باش أعيان عن الجانب العراقي، وعدنان مندريس وفؤاد كوبرلو عن الجانب التركي بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٥٥ ميثاق التعاون المتبادل "Pact of Mutual Cooperation" الذي عرف ابتداء من تشرين الأول عام ١٩٥٥ بحلف بغداد. [٥]

---

[١] المرجع نفسه، ص ١٩٣.

[٢] الشناق، التاريخ السياسي ، ص ١٩٥.

[٣] يحيى، جلال، العالم العربي الحديث، ص ٤٨٩.

[٤] الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص ٦١٠-٦١١.

[٥] الحسيني، عبدالرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، دار الكتاب، بيروت، ١٩٧٨، ج٩، ص ٢٤٧. سيشار إليه لاحقاً: الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية.

حرص نوري السعيد أن يترك باب الانضمام لهذا الحلف مفتوحاً خاصة أمام بعض الدول العربية الضعيفة، وكانت الدول المرشحة لذلك هي الأردن وسوريا ولبنان. ولكي يحقق السعيد أهدافه في اصطياد تلك الدول العربية أكد الميثاق على عدم إشراك الكيان الصهيوني في الحلف. [١]

وجاء توقيع رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد على هذه الاتفاقية بمثابة مجازفة كبرى خاصة وأن ذلك الانضمام جعله يبدو بمظهر المؤيد للسياسات الغربية من جهة والمعارض لسياسات جمال عبدا لناصر

وأيدلوجيته القومية من جهة أخرى والتي كانت تجد صدى واسعاً في المنطقة برمتها. و قد دفع نوري السعيد حياته ثمناً لذلك لاحقاً. [٢] لا بل ويمكن القول إن هذه الخطوة من قبل العراق هي الشرارة التي أدت إلى الإطاحة بالنظام الملكي في الانقلاب الدموي الذي حصل في تموز ١٩٥٨. وبعد ثلاثة أشهر انضمت بريطانيا إلى الحلف [٣] ثم تلتها باكستان وإيران بعد الإطاحة برئيس وزرائها مصدق. وحرصت الولايات المتحدة على المشاركة في اجتماعات الحلف ولجانه المتعددة دون أن تنضم رسمياً إليه وذلك في محاولة منها لتجنب أي ردة فعل عكسية من قبل الحكومة المصرية. [٤]

كانت مصر تعيش في أجواء المد القومي الذي أطلقه رئيسها جمال عبد الناصر. ورأت في حلف بغداد أداة استعمارية جديدة، خاصة وأنه يضم كلا من بريطانيا بتاريخها الاستعماري المعروف في المنطقة وتركيا ذات الميول الغربية. وشنت مصر حملة سياسية وإعلامية هدفت إلى إجبار العراق على الانسحاب من جهة وإلى ردع أي دولة عربية أخرى – وخاصة الأردن – من الانضمام لاحقاً إلى التكتل الجديد. ومارس عبد الناصر ضغوطاً داخل أروقة جامعة الدول العربية أسفرت عن نجاحه في استصدار قرار يلزم الأعضاء بالامتناع عن الانضمام إلى أي تحالفات خارج منظومة العمل العربي المشترك وخاصة مع الغرب ما لم يتم التوصل إلى حل عادل لجميع القضايا العربية. [٥]

في اجتماع حلف بغداد في شهر تشرين الثاني ١٩٥٥ الذي شارك في وزير الخارجية البريطانية ماكميلان Mac Millan قدم اقتراحاً بدعوة الأردن للانضمام للحلف، ورافق هذه الدعوة إغراء القيادة البريطانية

---

[١] الشناق، التاريخ السياسي ، ص ١٩٨.

[2] Turkmen, ilter, The Middle East policy of republic of Turkey, wise men center for strategic studies, Istanbul, 2010, pp. 221.

[٣] الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص ٦١٠-٦١١.

[4] Turkmen, ilter, The Middle East policy of republic of Turkey, pp. 221.

[5] Summary of World Broad Casts, 2nd Series, No. 130, October 1954.

للحكومة الأردنية بالحصول على السلاح الذي كانت بأمس الحاجة إليه لتقوية دفاعاتها ضد الاعتداءات الصهيونية. حيث قرر رئيس الحكومة البريطانية إيدن إهداء الأردن عشر طائرات حربية. [1]

وسلكت حكومة توفيق أبو الهدى آنذاك أسلوب التريث وعدم اتخاذ موقف ملتزم محدد، ولكن وزير الخارجية الأردني وليد صلاح كان ضد سياسة الأحلاف العراقية. ولم توفر أطراف حلف بغداد أي جهد في سبيل كسب الأردن لحلفها.[2]

وجد الأردن نفسه في موقف دقيق فهو من جهة كان يرى أن الحلف يمنحه مزايا أمنية واقتصادية وعسكرية هامة، كما وكان النظام الهاشمي في الأردن يريد أن يتكامل سياسياً واستراتيجياً مع النظام الهاشمي في العراق. غير أن الضغوط المصرية نجحت في خلق مناخ شعبي مناهض للحلف لدى الشارع العربي عموماً والأردني خصوصاً.

تردد الأردن كثيراً في اتخاذ موقف حازم تجاه الحلف وذلك لتشابك الكثير من العوامل السياسية والعسكرية المعقدة والتي تمثلت في الموقف المصري المعارض للحلف والمدعوم بالحملات الإعلامية والضغوط السياسية والرأي العام العربي. [3] كما وجاء العامل الديموغرافي ليزيد من صعوبة الموقف الأردني الرسمي، حيث كان الموقف المصري يحظى بقبول واسع وخاصة في أوساط الفلسطينيين وذلك لنجاح الرئيس عبد الناصر في إبراز خطر الحلف على القضية الفلسطينية من جهة ولوجود بريطانيا عضواً في الحلف، وهي الدولة التي يحملها الفلسطينيون المسؤولية المباشرة عن نكبتهم عام ١٩٤٨. ونظراً لمعارضة معظم الدول العربية لهذا المشروع لم يكن الأردن على استعداد لفقدان الدعم المالي والمعنوي العربي، وهو ما كان سيحصل في حالة انضمامه إلى الحلف. [4]

حاول رئيس الحكومة العراقية نوري السعيد القيام بحملة مضادة لمصر والترويج لما رأى فيه منفعة الحلف في خدمة القضية الفلسطينية، حيث ذكر أن الحلف سيسهم في كسب أكبر عدد ممكن من الدول الإسلامية لمساعدة العرب في صراعهم مع إسرائيل وخاصة أن دولاً إسلامية مؤثرة مثل إيران وباكستان إضافة إلى تركيا كانت قد انضمت بالفعل إلى الحلف. [5] وهنا اضطرت بريطانيا إلى تبديد أي شكوك إسرائيلية حيال نوايا الحلف، فبادرت إلى التوضيح بأن إسرائيل ستعتبر هذه الاتفاقية تطوراً وتغيراً إيجابياً لأنه وللمرة الأولى توجه الدول العربية أنظارها لا إلى إسرائيل ولكن إلى اتجاه آخر. [6]

---

[1] ايدن، أنتوني، مذكرات انتوني ايدن، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٠، ص ٣٤٢. وسيشار إليه لاحقاً: ايدن، مذكرات.

[2] الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، ص ٢٤٢.

[3] المجالي، هزاع ، مذكراتي، د.م، د.ن ، ١٩٦٠، ص ١٥٣-١٥٥.وسيشار إليه المجالي، مذكراتي.

[4] المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٢٢٥.

[5] المرجع نفسه، ، ص ٢٢٥.

[6] Hansard, Parlimetary Debates, H.C. Vol. 538, Col. 382.

أدى هذا التناقض في الآراء إلى إضعاف موقف المؤيدين لانضمام الأردن إلى الحلف وازداد الشعور الشعبي في الأردن بأن الحلف ما هو إلا وسيلة للحفاظ على مصالح الغرب في المنطقة والتصدي للإتحاد السوفيتي على حسب النضال العربي ضد إسرائيل.

في خضم هذه الأحداث جهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى تعزيز مكانته السياسية ودعم مشاريعه القومية من خلال السعي إلى تأمين السلاح، وهو ما تحقق في ٢٧ أيلول ١٩٥٥ حيث نجح في تأمين السلاح في تشيكوسلوفاكيا بالرغم من الاحتكار الغربي لسوق السلاح، ولذلك عدته الشعوب العربية وخاصة الفلسطينيين بطلاً قومياً قادراً على سحق إسرائيل وإعادة الفلسطينيين إلى ديارهم،[1] وهو ما عزز من وضعه في مقاومة حلف بغداد والسعي إلى إسقاطه.
بعث مجلس النواب الأردني برقية إلى الرئيس المصري في ٤ تشرين الأول ١٩٥٥م، يؤيد فيها الخطوات التي قام بها للحصول على السلاح بلا قيود، من أجل الدفاع عن البلاد العربية.[2]

زادت الضغوط الموجهة ضد الملك الحسين من الأحزاب والمنظمات السياسية القانونية والمحظورة، وذلك بتأثير مباشر وغير مباشر من مصر وطالبته بطرد الضباط الإنجليز من الجيش متهمة إياه بتحويل الأردن إلى أداة في يد الغرب.[3]

### ٢- زيارة محمود جلال بايار الأردن عام ١٩٥٥

إن فكرة تحالف تركي عربي جديد لقيت قبول زعماء الحزب الديمقراطي التركي الذين تسلموا السلطة في أيار ١٩٥٠ ثم أعادوا تعزيز مركزهم في انتخابات أيار ١٩٥٤، وكان من المعتقد أن وزير الخارجية التركي "فؤاد كوبرولو" قد أغرته رؤية تجمع سريع لكل الدول العربية تحت القيادة التركية، والتلميح الأول لهذه السياسة الجديدة أُشير إليه في أواخر تشرين الأول أنه من غير المتوقع انضمام العراق الآن إلى الحلف التركي الباكستاني، فالحكومة التركية تدرس بدلاً من ذلك اتفاقات ثنائية مع دول عربية منفردة. وفي افتتاح الدورة الجديدة للجمعية الوطنية التركية في الأول من تشرين الثاني، أكد الرئيس بايار على تحسن العلاقات مع الدول العربية وخاصة مصر والعراق والأردن. [4]

---

[1] المحافظة، العلاقات الأردنية البريطانية، ص ٢٢٦.

[2] الجريدة الرسمية، العدد ٣٧٣ تاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٥.

[3] King Hussein. uneasy lies the Head, Pp. 88.

[4] سيل، باتريك، الصراع على سورية دراسة للسياسة العربية (١٩٤٥-١٩٥٨). دار الكلمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ٢٧٥. وسيشار إليه لاحقاً: سيل، الصراع على سورية.

التركي يقاتل معه جنباً إلى جنب في صد هذا العدوان".[1] وخلال زيارة الوفد للقدس صرّح الرئيس التركي جلال بايار قائلاً: " بأنه لا يستبعد أن يأتي يوم يقاتل فيه الجنود الأتراك في المدينة المقدسة إلى جانب الجيش العربي".[2]

قد شهدت الزيارة اجتماعاً حضره الملك حسين ورئيس الوزراء سعيد المفتي ووزير البلاط فوزي الملقي، ورئيس الأركان كلوب باشا. وعلى الفور بادر الرئيس التركي إلى استعراض المزايا التي يمكن أن يحصل عليها الأردن إذا ما انضم إلى الحلف، حيث أشار إلى أن الأردن سيزداد قوة إلى درجة عالية إذا ما أصبح شريكاً في تحالف يضم أصلاً بريطانيا وتركيا وإيران والعراق وباكستان، وأضاف أن الأردن إذا ما أصبح عضواً في التحالف فإنه لن يضطر بعد إلى طلب المساعدة من بريطانيا وحدها حيث أن مجلس الحلف سيناقش حاجاته مشيرا إلى أن الحكومات المعنية ستكون بفضل قوتها السياسية والعسكرية قادرة على تدبير الإجراءات الضرورية لتقويته".[3]

ذهب الرئيس التركي إلى القول إن الأردن سيكون في حالة انضمامه إلى الحلف في وضع يسهل عليه الحصول على مساعدات من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وأردف قائلاً أنه في حالة استنكاف الأردن فإن واشنطن ولندن ستترددان في إمداد الأردن بالأسلحة تجنباً لإغضاب حليفتهما إسرائيل.[4] لا بل واستطرد إلى حد القول إنه "وبمجرد التوقيع على الحلف فإن الجيش العربي يستطيع أن يرسل بعثة عسكرية إلى أنقرة لوضع أسس المساعدة العسكرية التركية في حال تعرض الأردن لعمل عدواني".[5]

أراد الملك الاستفادة من التلهف التركي في انضمام الأردن إلى حلف بغداد؛ فطلب معونة عسكرية تقدر بفرقتين من المشاة، وفرقة واحدة مدرعة، إلا أن الأتراك اعتذروا عن عدم المساعدة، مشيرين إلى أزمة اقتصادية تركية.[6] ولكنهم أبدوا استعدادهم لدعم الطلب الأردني لدى الحكومة البريطانية.

تقرر في نهاية الاجتماع رفع مذكرة بالمطالب الأردنية إلى الحكومة البريطانية، وتأييد هذه المطالب من قبل الوفد التركي،[7] وجاء في هذه المذكرة أن سياسة الأردن في حالة دخوله في الحلف تستوجب منه ما يلي:

---

[1] جريدة الدفاع، العدد ٥٩٩٦، ٣ تشرين الأول١٩٥٥، ص١-٣.

[2] الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٩، ص ٢٤٢. انظر أيضا: الشناق، التاريخ السياسي، ص ٢٢١.

[3] جريدة الصباح التركية: اسطنبول، العدد ٦٠١٨، ٣ تشرين الثاني ١٩٥٥، ص ٢. "Gazete Sabah"

[4] جريدة الدفاع، العدد ٥٩٩٦، ٣ تشرين الأول ١٩٥٥، ص١-٣.

[5] المصدر نفسه.

[6] جريدة جمهوريت التركية: أنقرة، العدد ٥٧٢٣، ٦ تشرين الثاني ١٩٥٥، ص ٤. "Gazete Cumhuriyet"

[7] المصدر نفسه، ص ٤.

**أولاً:** المحافظة على ضمان العمل الجماعي العربي من حيث تمكين الأردن من القيام بالتزاماته بموجب نصوص هذا الميثاق.

**ثانياً:** التأييد المطلق في تحقيق المطالب والحقوق العربية في فلسطين، ودفع العدوان عن الأردن أياً كان مصدره.

**ثالثاً:** اعتبار القوة الآتية حداً أدنى للدفاع الأردني الذي يجب توفيره:

أ- فرقة مشاة.

ب-فرقة مصفحة.

ج- مدفعية ثقيلة.

د- لواء مظليين.

ه- مجموعة كوماندوز.

و- قوة جوية من قاذفات ومقاتلات، وتأمين ما يلزم من أجل استلام القواعد اللازمة لها تدريجياً.

ز- قوة بحرية صغيرة في البحر الميت والعقبة.

**رابعاً:** الأخذ بعين الاعتبار الوضع في الداخل والخارج، وترك الفرصة للحكومة الأردنية، لتهيئة الجو المناسب للانضمام إلى الحلف.[1] ويتضح من خلال البند الأخير في المذكرة الأردنية الأهمية التي توليها الحكومة الأردنية؛ لتهيئة الرأي العام.

كما استعد العراق لتقديم المساعدات للأردن في حال دخوله الحلف، إذ يؤكد السفير الأمريكي غولمان في مذكراته بأن نوري السعيد وعدنان مندريس سلما السفير الأردني في بغداد فرحان شبيلات رسالة إلى الملك حسين تؤكد هذا الاستعداد.[2]

أحدثت هذه التصريحات ضجة كبيرة في الأوساط الأمريكية والإسرائيلية. ووجه الأمريكان تحذيراً إلى تركيا من أن إجبار الأردن إلى الدخول في الحلف قبل تسوية النزاع العربي-الإسرائيلي سيترك عواقب وخيمة على العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية نظراً لأن تل أبيب ستعتبر مثل هذا التحرك بمثابة دعم أمريكي لصالح الدول العربية ضدها. واستغل المصريون الإعلان التركي ليروجوا أن الأردن يتعامل مع الغرب من خلال الأتراك تحقيقاً للمصالح الاستعمارية الغربية.[3]

---

[1] المجالي، محادثات تمبلر، ص ٤-٥.

[2] الشناق، التاريخ السياسي، ص ٢١٣.

[3] Sever, Aysegul, Turkey and The West in The Middle East 1954-1958, Middle Eastern Studies, Istanbul, 1998. pp. 79-80 .

أرادت بريطانيا أن تتدخل لإثبات حقها في امتلاك النفوذ على لأردن، فأرسلت الجنرال تمبلر لإقناع الملك الشاب بالانضمام إلى التكتل الجديد. وجاء هذا التحرك البريطاني لإعطاء الفرصة للمواليين لعبد الناصر ذريعة أخرى لمهاجمة الحلف باعتباره أداة غربية. واستغلوا زيارة الجنرال البريطاني إلى عمان لتحريك المظاهرات [١] وسارعوا إلى حث أنصارهم في عمان إلى القيام بمظاهرات وأعمال شغب انتهت بإقالة الحكومة الأردنية وتعيين حكومة جديدة موالية لمصر وإجبار الملك حسين على طرد كلوب باشا رئيس هيئة أركانه البريطاني لإثبات انتمائه للمعسكر العربي. واستمرت أعمال الشغب وطالت المؤسسات الحكومية ولم تهدأ الأمور إلا بعد أن اضطر الملك إلى الاستغاثة بالجيش.

وبهذا نرى أن الضغط التركي على الأردن جاء بنتائج عكسية حيث أنه عرض المستقبل السياسي للبلاد إلى الخطر، كما وأنه أجبر الأردن إلى التحرك باتجاه التقارب مع مصر. [٢]

أشار الملك حسين في مذكراته إلى أنه كان متعاطفاً مع الحلف، غير أن أعمال الشغب والمظاهرات التي وقفت مصر وراءها أثارت لديه قلقاً عميقاً حول استقرار الأردن. ولذا لم يكن الملك في وضع يسمح له بالانضمام إلى العراق وتركيا نظراً للخطر الداهم الذي كان سيلحق ببلاده.

يمكن القول إن تأثير عبد الناصر قد امتد ليشمل الشعوب العربية في بلدان مثل الأردن والعراق، وهو ما أعاق الملك حسين والملك فيصل عن الدخول في تحالفات مع الغرب. لا بل وذهب الملك حسين في مذكراته إلى التذمر من أن سليمان النابلسي – أحد رؤساء وزرائه- كان يكثر المديح لعبد الناصر ويصطدم مع الملك حول سياسات البلاد.

كان الأردن يخشى هو الآخر من النفوذ الشيوعي وإن كان بشكل غير مباشر وذلك بخلاف تركيا التي لها حدود مشتركة طويلة مع السوفييت. وجاء انقلاب تموز ١٩٥٨ الذي أطاح بالنظام الملكي في العراق بمثابة إعلان عن وفاة حلف بغداد. غير أن النزاع استمر بين الأردن ومصر والتي كان كل منهما يحمل مفهوما مختلفا للقومية العربية. فقد كان عبد الناصر ينظر إلى القومية باعتبارها أداة لتوحيد الدول العربية تحت قيادة مصر. وأما الملك حسين فقد كان مفهومه للقومية مختلفاً. فقد كان الملك يرى أن قومية عبد الناصر ليست سوى نوع من الامبريالية التي تخدم مصالح مصر. وأما القومية من وجهة نظره فقد كانت تعني حق كل دولة عربية في ممارسة سيادتها على قدم المساواة مع الدول الأخرى. [٣]

---

[1] Journal of international affairs, V 5, No.2 , July 2001, pp. 5.

[2] Sever, Aysegul, Turkey and The West in The Middle East 1954-1958, pp. 79-80 .

[3] The Turkish yearbook, volume 33 , Istanbul 2005, pp. 113-115 / 117-118

انتهى حلف بغداد سريعاً بعد الإطاحة في الحكم الملكي في العراق ومقتل نوري السعيد في ١٤ تموز ١٩٥٨. ولم يتسبب الحلف بتوتر العلاقات العربية – العربية طيلة سنوات عمره الثلاث فحسب بل وترك أثاراً سلبية عميقة على العلاقات العربية التركية وتحول اسمه إلى حلف آخر.[١]

## ثالثاً: زيارة الملك حسين إلى تركيا عام ١٩٥٦

وجّه رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس في أوائل عام ١٩٥٦ دعوة للملكة زين الشرف بزيارة اسطنبول، وكان السبب الرئيسي لهذه الدعوة هو التباحث معها حول انضمام الأردن إلى حلف بغداد، فقد كانت تركيا في تلك الفترة تلعب الدور الرئيسي في حلف بغداد باعتبارها أهم قاعدة عسكرية في الشرق الأوسط من وجهة نظر الغرب. [٢]

بعد وصول الملكة زين إلى اسطنبول لحق بها الملك حسين بعد ٢٤ ساعة، واجتمع الاثنان بعدنان مندريس رئيسوزراء تركيا وبرهان الدين باش وزير خارجية العراق في قصر يملكه أحد أقارب عدنان مندريس بإحدى ضواحي اسطنبول. في هذه الأثناء عقدوا أكثر من اجتماع حتى أعلنت الملكة زين وابنها الملك حسين موافقة الأردن بالانضمام إلى حلف بغداد، وطلبا مهلة لمدة شهر حتى يتمكنوا من تهيئة الرأي العام في الأردن، واتفق الاثنان – الملكة زين والملك حسين – أن يكون الشريف ناصر حلقة الاتصال بين عمان وأنقرة. [٣]

حاول الملك حسين تشكيل حكومة تقبل مجابهة الشعب عندما يعلن نبأ الانضمام إلى حلف بغداد، وشكلها فعلاً برئاسة هزاع المجالي، غير أن الحكومة لم تستطع مجابهة الشعب الثائر فقدمت استقالتها بعد ٢٤ ساعة من تشكيلها. [٤]

ومن ضمن الاجتماعات التي عقدت بحث الملك مع المسؤولين الأتراك الميول اليسارية للدولة الجارة سوريا. [٥] ولم يرشح الكثير عن فحوى المحادثات بين الطرفين، إلا أنه يمكن الاستنتاج بأن الملك كان يسعى إلى تأمين مساعدة تركيا له في مواجهة المحاولات السورية المتكررة لإثارة الشغب في بلده لا بل واغتياله أو الإطاحة بحكمه.

---

[1] Turkmen, ilter, The Middle East Policy of Republic Turkey, pp. 10-12.

[٢] رضا، مذكرات الملك طلال، ص ٢١٠-٢١١.

[٣] المرجع نفسه، ص ٢١٠-٢١١.

[٤] المرجع نفسه، ص ٢١٠-٢١١.

[5] Associated press, 23 Aug 1957.

## رابعاً: موقف تركيا من الاتحاد الهاشمي ١٩٥٨/٢/١٤

جاء التوجه الأردني نحو إقامة علاقات اتحادية مع العراق منذ تأسيس الإمارة الأردنية، فجرت محاولات كثيرة لإقامة علاقة اتحادية بين البلدين، كان آخرها ما كشف عنه الوفد العراقي الذي جاء للتعزية بوفاة الملك عبدا لله في تموز ١٩٥١، إذ أشار الوفد إلى وجود اتفاق سري بين البلدين لضم الأردن إلى العراق في حال وفاة الملك عبدا لله. [١]

بدأ التحرك الأردني الجاد نحو إقامة علاقة إستراتيجية مع العراق بعد أن فشل الأردن في تحقيق التضامن مع سورية ومصر، فأرسل الملك الحسين رسالة إلى القيادة العراقية بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٨ وجدت تجاوباً في نفوس زعماء وأهل العراق، [٢] وبدأت اجتماعات الوفدين الأردني والعراقي في عمان برئاسة ملكي البلدين في ١١ شباط ١٩٥٨، حيث توصل الجانبان إلى الاتفاق على إقامة إتحاد بين مملكتي الأردن والعراق، وعبّر الملك حسين عن تفاؤله بهذا الاتفاق قائلاً: " أرجو أحر الرجاء أن يكون هذا الحديث بداية عهد جديد للقضية العربية". [٣] ، وفيما يتعلق بأهداف الاتحاد السياسية والأمنية فهي وضحها الملك حسين قائلاً: " ولكنني كنت مدركاً بأن اتحادنا سوف يدعم دعماً قوياً خطنا الدفاعي ضد بعض البلاد التي كانت تؤيد التغلغل الشيوعي في العالم العربي". [٤]

بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ بدأ تيار التحرر الوطني يأخذ مكانه في الوطن العربي وتجسد هذا التيار آنذاك في القيادة المصرية والسورية اللتين انتهجتا سياسة الحياد الإيجابي. وكان من نتيجة هذا الزخم القومي أن تعرض الأردن لضغط شعبي كبير، حاولت خلاله بعض القوى السياسية السير به مع التيار غير أن هذه المحاولة لم يحالفها النجاح وبقي الأردن أثر ذلك وحيداً يواجه ضغط التيار الوطني من الداخل والتيار القومي العربي المتحرر من الخارج. [٥]

---

[1] Hussein, King of Jordan, Uneasy Lies The Head, pp. 184.

[2] Ibid, pp. 184-185.

[٣] الزبيدي، ليث، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ١٩٨١، ص٢٩٣. وسيشار إليه لاحقا الزبيدي، ثورة.

[٤] الحسين، مهنتي كملك، ص ١٤٨

[٥] عبد الفتاح، فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، ص ٤٧١. انظر الشناق، التاريخ السياسي، ص ٢٧٤-٢٧٥.

على أثر إعلان الوحدة بين مصر وسوريا ونتيجة لتزايد التأييد الشعبي لسياسة الرئيس جمال عبد الناصر في الوطن العربي وخوفاً من انتشار المد القومي التحرري إليه، لم يجد الأردن سبيلاً لضمان مستقبله السياسي، إلا بالتوجه إلى العراق والطلب منه الدخول في اتحاد سياسي يجمع بين البلدين، وذلك لخلق نوع من التوازن السياسي تجاه الجمهورية العربية المتحدة. [1]

تلبيةً لدعوة الملك حسين بن طلال حضر إلى عمان في ١٩٥٨/٢/١١ الملك فيصل الثاني، وعقدت بين الجانبين العراقي والأردني عدة اجتماعات توصل الطرفان فيها إلى عقد اتفاق، وإنشاء (الاتحاد العربي بين العراق والأردن) اعتباراً من ١٤ شباط ١٩٥٨ على أن يبقى هذا الاتحاد مفتوحاً للدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه وتحتفظ كل من الدولتين بشخصيتها الدولية المستقلة، وبسيادتها على أراضيها، وأن تبقى المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي ارتبطت بها كل من الدولتين قبل قيام الاتحاد بينهما مرعية بالنسبة إلى الدولة التي عقدتها، وغير ملزمة للدولة الأخرى. وبيّن ميثاق الاتحاد أنه اعتباراً من تاريخ الإعلان الرسمي لقيامه تنفذ اجراءات الوحدة بين دولتي الاتحاد في الأمور التالية: وحدة السياسة الخارجية، التمثيل السياسي، وحدة الجيشين الأردني والعراقي، وإزالة الحواجز الجمركية بين الدولتين، وتوحيد مناهج التعليم، والعمل على توحيد النقد وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية. [2]

كان من الأسباب التي ساعدت على قيام الاتحاد العربي الهاشمي بين الحكومة العراقية والأردنية هو التجاور الجغرافي الشامل للجمهورية العربية المتحدة وبين العراق والأردن ومخاوف حكوميتهما من ازدياد الوعي القومي التي قد تؤدي إلى تحطيم الأنظمة الملكية ودمجها بالجمهورية الجديدة، بالإضافة إلى تشابه نظام الحكم في كلا البلدين وكذلك عامل القربى باعتبار أن مليكيهما من العائلة الهاشمية في المنطقة العربية، كما أنه سبق للبلدين أن عقدا معاهدة أخوة وتحالف عام ١٩٤٧ قد ساعدت على قيام هذا الاتحاد. [3]

---

[1] عبد الفتاح، فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، ص ٤٧٢

[2] المرجع نفسه، ص ٤٧٣. للاطلاع على ميثاق الاتحاد العربي انظر الملحق رقم (١).

[3] الكبيسي، خليل فضيل، ص ٥٦٥.

وُقع ميثاق الإتحاد يوم ١٤ شباط ١٩٥٨ والذي ينص على ما يلي:

١- إنشاء إتحاد عربي بين المملكتين، تحتفظ فيه كل منهما بشخصيتها الدولية المستقلة، يسمى الاتحاد العربي.

٢- تشمل الوحدة الكاملة بين البلدين السياسة الخارجية والتمثيل السياسي، ووحدة الجيشين تحت اسم الجيش العربي، وإزالة الحواجز الجمركية وتوحيد القوانين الجمركية، وتوحيد مناهج التعليم وتنسيق السياسة المالية والاقتصادية.

٣- تتولى شؤون الاتحاد حكومة اتحادية مؤلفة من مجلس تشريعي وسلطة تنفيذية.[١]

٤- يكون ملك العراق فيصل الثاني رئيساً لحكومة الإتحاد ويكون مقر حكومة الإتحاد بصورة دورية: ستة شهور في بغداد وستة شهور في عمان.[٢]

أما أهداف الاتحاد العربي فيمكن اختصار بما يلي:

١- حماية النظام القائم في الأردن ومنعه من الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة وبخاصة أن الحركة الوطنية التقدمية في كانت قوية ومهيأة لاستلام السلطة.

٢- تضليل الجماهير العربية وزرع الالتباس ثم اليأس حول مشاريع الوحدة ومفاهيمها عن طريق الايحاء بأن هذا الاتحاد يحقق تطلعاتها نحو الوحدة.

٣- تدعيم سياسة التعاون مع الغرب التي كان يمثلها نوري السعيد والفئة الحاكمة في العراق.

٤- ربط الأردن بحلف بغداد بصورة غير مباشرة عن طريق هذا الاتحاد.

٥- خلق نوع من التوازن السياسي تجاه الجمهورية العربية المتحدة.[٣]

وقد صادق مجلس الأمة العراقي على الاتفاق يوم ١٧ شباط ١٩٥٨، وأقره مجلس الأمة الأردني في ٢٦ آذار ١٩٥٨.[٤]

---

[١] الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص ٦٨٩

[٢] المرجع نفسه، ص ٦٨٩

[٣] عبد الفتاح، فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، ص ٤٧٩.

[٤] المرجع نفسه، ص ٦٨٩.

قوبل الإتحاد العربي بالترحيب والابتهاج في العراق والأردن، إذ رأى المسئولون في العراق أن الإتحاد سيدفع حدود العراق إلى خطوط الهدنة المواجهة لإسرائيل، في حين رأى الأردن أن هذا الإتحاد سيخلصه من مشكلاته الاقتصادية والمالية،وسيدعم قوته العسكرية في مواجهة الخطر الصهيوني. [١]

وكانت الوحدة بين مصر وسورية قد أعلنت في الأول من شباط ١٩٥٨ تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة، ورحب بها الأردن والعراق، وفي المقابل أعلن الرئيس المصري جمال عبد الناصر ترحيبه بالإتحاد العربي بين العراق والأردن. [٢]

أيدت تركيا إعلان قيام الاتحاد، حيث بعث رئيس الجمهورية التركية جلال بايار برقية تهنئة إلى الملك حسين، قال فيها: " إننا ننظر إلى الاتحاد العربي بأهمية بالغة لا لازدهار الشرق الأوسط فحسب، وإنما لتقدم واستقرار العالم الحر بأجمعه"[٣]. وتلقى الملك حسين برقية تهنئة أخرى من رئيس الوزراء عدنان مندريس، تمنى فيها أن يكون الاتحاد خطوة موفقة وفرصة بالغة الأهمية لاستقرار الشرق الأوسط وضمان السلم فيه على أسس ثابتة ومتينة، وقال إنني أبادر باسم الحكومة التركية إلى رفع أخلص التهاني إلى الملك حسين وإلى الحكومة الأردنية. [٤]

استقبلت الصحف التركية أخبار بدء مباحثات الاتحاد بين العراق والأردن باهتمام وترحيب في بادئ الأمر، ولكنها ما لبثت أن أعربت عن تخوفها على أثر الأخبار التي نشرتها وكالات الأنباء الأجنبية في أميركا وبريطانيا من احتمال انسحاب العراق من حلف بغداد نزولاً عند رغبة الأردن . [٥]

يظهر أن الأوساط التركية والصحافية كانت تخشى انسحاب العراق من حلف بغداد لأن الأردن لم يكن منضماً للحلف، حيث ساورت هذه الشكوك المسئولين الأتراك والرأي العام والصحف التركية، إلا أن هذه المخاوف والشكوك قد تبددت بعد الإطلاع على مواد اتفاق الاتحاد التي لم تشر إلى وجوب انسحاب العراق من الحلف.

وكان لإبرام اتفاق الاتحاد أطيب الأثر في المحافل السياسية التركية، إذ أثنت هذه المحافل وبالأخص الصحافة على هذا الاتحاد واعتبرته أداة فعالة لتوحيد البلدين وسبباً من أسباب القوة والرخاء لشعبي البلدين، كما عدّته عاملاً مهماً من عوامل الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط خاصة والعالم عامة. [٦]

---

[١] الحسين بن طلال، مهنتي كملك، غالب عارف طوقان، عمان، ١٩٨٧، ص ١٣٩.وسيشار إليه لاحقاً الحسين، مهنتي.

[٢] الماضي والموسى، تاريخ الأردن، ص ٦٩٠.

[3] Keesing`s record of world events, keesing`s worldwide, LLC, pp. 1601.

[٤] الشرعة، إبراهيم، الاتحاد العربي ١٩٥٨، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٩، ص ٢٠٥-٢٠٦. وسيشار له لاحقا: الشرعة، الاتحاد.

[٥] الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، ص ٣١١.

[٦] المرجع نفسه، ص ٣١١.

كان الاتحاد العربي أحد العوامل التي ساعدت في تعجيل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والتي قضت على النظام الملكي في العراق وانسحاب العراق منه بعد الثورة مباشرة. أما نص انسحاب العراق من الاتحاد الهاشمي فهو: " أن الاتحاد بين العراق والأردن على الصورة التي تم بها في العهد السابق لم يكن اتحاداً حقيقياً يستهدف مصلحة الشعب في القطرين وإنما كان لتدعيم النظام الملكي الفاسد ولتمزيق وحدة الصف العربي المتحرر ولتحقيق مصالح زمرة من الحاكمين الذي لم يأتوا إلى الحكم عن طريق الشعب ولم يعملوا على تحقيق أمانيه، لذلك فأن حكومة الجمهورية العراقية تعلن انسحابها فوراً من هذا الاتحاد وتعتبر جميع الاجراءات والتشريعات التي تمت بموجبه باطلة وملغية كما تعتبر نفسها في حل من جيميع الالتزامات المالية والعسكرية وغيرها مما فرض على العراق نتيجة لقيام هذا الاتحاد". [١]

## خامساً: التعاون العسكري بين الأردن وتركيا

على الرغم من حسن العلاقات التي جمعت بين البلدين على الصعيد السياسي بشكل أساسي والصعد الاقتصادية والاجتماعية على نطاق أقل ، إلا أن التعاون العسكري بين عمان وأنقرة في تلك الفترة يظل غير واضح المعالم سواء من حيث الكم أو النوع. وليس في هذا غرابة خاصة وأن الدول عادة ما لا تكشف عن خفايا تعاونها العسكري مع بعضها البعض إلا في الحدود الدنيا وذلك مراعاة للمصالح الأمنية العليا. ولم تكن الأردن وتركيا استثناء في هذا المجال؛ أضف إلى ذلك طبيعة الظروف السياسية التي كانت سائدة في تلك الفترة وما خالطها من تعقيدات إقليمية ودولية كبرى تمثلت في قيام إسرائيل وبدء الحرب الباردة وظهور المد القومي العربي. كما وجاءت سياسات تركيا الموالية للغرب والاتهامات التي وجهها القوميون للأردن بموالاته للغرب ليفرض على الطرفين الحذر الشديد تجاه أي تعاون أمني بينهما.

على الرغم من عدم وجود مصادر تتناول مدى التعاون الأمني بين الجانبين إلا أن بعض الأحداث كشفت عن وجود ولو حد أدنى من التنسيق الأمني والعسكري بين الجانبين وذلك بعلم ومباركة بل وحتى بإشراف أحياناً من الولايات المتحدة وبريطانيا. ففي عام ١٩٥٧ مثلاً شهد الأردن موجة اضطرابات شديدة ومحاولة انقلابية قام بها عدد من الضباط الأردنيين بدعم من مصر. ومع وصول التطورات إلى حد هدد بفقدان الملك الشاب لعرشه سارعت بريطانيا إلى إرسال قوات بريطانية إلى الأردن لدعم الاستعداد تمهيداً لأي دور عسكري قد يطلب منها لدعم أحد أهم حلفائها العرب. [٢]

---

[١] الوقائع العراقية، العدد ١، ٢٣ تموز ١٩٥٨، ص ١٥. انظر: عبد الفتاح، فكرت نامق، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية ١٩٥٣-١٩٥٨، ص ٤٧٩

[2] Turkmen, ilter, The Middle East Policy of Republic Turkey, pp. 10-12.

وصل التنسيق العسكري ذروته بين الجانبين في عقد الخمسينات إبان الانقلاب الذي أطاح بالحكم الهاشمي في العراق في شهر تموز ١٩٥٨، والذي جاء بعيد توقيع العراق والأردن على اتفاق الوحدة بينهما،أو ما صار يعرف باسم الاتحاد الهاشمي العربي. وكان الانقلاب وقع الصاعقة في كل من عمان وأنقرة. فقد فقَدَ الأردن أهم عمق استراتيجي له في ظل علاقات متوترة مع سوريا ومصر وفي ظل حالة الحرب مع إسرائيل. ليس هذا فحسب بل وأصبح العراق تحت حكم نظام مناهض للغرب وأقرب إلى الفكر القومي واليساري، وهو ما وضع الأردن في موقف صعب للغاية خاصة وأنه كان يعاني أصلاً من تغلغل النفوذ القومي الناصري حتى داخل أركان بعض قيادات الصف الأول من السياسيين والضباط الأردنيين. وأما بالنسبة لتركيا فقد شكل الانقلاب لطمة قوية لسياساتها الشرق أوسطية حيث أنها كانت تعتمد على العراق والأردن لمواجهة أي نفوذ يساري أو شيوعي يمكن له أن يهدد حدودها الجنوبية. فكان أن استيقظ الساسة الأتراك صبيحة ذلك اليوم ليفاجئوا ليس فقط بزوال نظام حليف فحسب وإنما أيضاً بوصول اليساريين إلى حدودهم الجنوبية. [١]

تحرك الأردن وتركيا بسرعة لتطويق تداعيات الانقلاب ومحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه. وكان الأردن هو المبادر بصفته امتداداً للحكم الهاشمي في العراق ورئيساً للاتحاد بين البلدين. وبعد مفاوضات سرية وطارئة اتفقت القيادة الأردنية مع نظيرتها التركية على التحرك عسكرياً. ووضع الطرفان خطة سرية يقوم الجيش الأردني بمقتضاها بالزحف نحو بغداد لمواجهة الانقلابيين مدعوماً بحوالي ٨٠,٠٠٠ جندي عراقي من الموالين للملك فيصل. وتشارك أنقرة بموجب الاتفاق العسكري السري بثلاث فرق عسكرية مجهزة بكامل ما تحتاجه وتكون تحت قيادة الجيش الأردني. واطلع الجانبان كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا على تفاصيل اتفاقهما العسكري. وبعد مداولات مكثفة بين الأطراف الأربعة حول الآثار المحتملة لمثل هذه الحرب جرى الاتفاق على غض النظر من التحرك العسكري الأردني – التركي المشترك. [٢]

يوضح هذا التطور مدى التنسيق الأمني بين الجانبين والذي جاء على أعلى المستويات السياسية والعسكرية. ومع أنه جاء استجابة لتحديات سياسية وعسكرية على الأرض إلا أن السرعة التي وضع فيها الجانبان خطتهما العسكرية المشتركة – حيث أنهما اتفقا عليها بعد مرور يوم واحد فقط على الانقلاب – تشير إلى وجود تعاون أمني واستخباراتي وثيق. غير أنه لم يكن بمقدور أي من البلدين التحرك عسكرياً دون تنسيق مع القوى الغربية الرئيسية نظراً لأن أي تحرك عسكري في المنطقة سيترك آثاراً على مصالح هذه القوى في الشرق الأوسط. ولكن وعلى الرغم من إدراكهما لأهمية تعاونهما العسكري إلا أن الجانبين لم يوقعا على أي معاهدة عسكرية مشتركة حتى عام ١٩٨٦.

من الواضح أن العلاقات العسكرية – شأنها شأن السياسية والاقتصادية – بين البلدين شهدت نموا في عقد الخمسينات بعد مجيء حكومة عدنان مندريس إلى الحكم عام ١٩٥٠. وقبل ذلك التاريخ امتنعت تركيا

---

[١] الشناق، التاريخ السياسي ، ص ٢١٣.

[٢] Turkmen, ilter, The Middle East Policy of Republic Turkey, pp. 10-12.

عن إمداد الأردن بالسلاح لمواجهة إسرائيل على الرغم من مطالبات الملك عبدا لله الأول المتكررة. وطبعا تعمدت تركيا ألا تثير غضب حلفائها الغربيين بدعمها لجيرانها العرب. لذا فقد آثرت أن تلتزم الحياد العسكري أثناء حرب ١٩٤٨ بين العرب وإسرائيل. وظلت تركيا حذرة في تقديم أي مساعدات عسكرية للأردن لأسباب سياسية وعسكرية عديدة مع أنها قدمت ثلاث طائرات حربية عام ١٩٥٥ لإغرائه بالانضمام إلى حلف بغداد.[١]

## سادساً: موقف الأردن وتركيا من مشروع أيزنهاور

لقد ابتكر مبدأ ايزنهاور للتصدي لما ظن أنه تهديد سوفيتي صريح للشرق الأوسط، وقد اعتقد المستر دالاس بأن الروس قد يغتنمون الفرصة التي خلقتها الظروف الصعبة لذلك وجدت بريطانيا وفرنسا انفسهم يعانيان منها لكي تحاول السيطرة على المنطقة إما بقوة السلاح أو بواسطة التخريب الداخلي، في وقت كانت فيه القوى السوفيتية البحرية والجوية متمركزة بأتم استعداد على حدود الشرق الأوسط. [٢]

في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ سعى الرئيس ايزنهاور للحصول على سلطات من الكونغرس تتيح له استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لحماية أي دولة شرق أوسطية تطلب المساعدة للوقوف ضد العدوان المسلح من قبل أي دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية ضمن إطار تطور العلاقات الدولية عرض الرئيس الأمريكي ايزنهاور Dwight Eisenhower برنامج سياسته تجاه منطقة الشرق الأوسط أمام مجلس الشيوخ الأمريكي، الذي وافق عليه في ٣٠ كانون الثاني ١٩٥٧. [٣] وقد توخت الإدارة الأمريكية في برنامج " مل الفراغ" الناجم عن طرد بريطانيا وفرنسا من المنطقة العربية. ويعني هذا التصور الامبريالي أن المنطقة يجب أن تكون تابعة لأي مركز غربي، كما يعكس نظرة السياسة الامبريالية الأمريكية إلى العالم من زاوية مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، فمصالحها النفطية في شبه الجزيرة العربية وإيران والعراق وليبيا يجب أن تبقى أمينة، وعليها تقع مسؤولية ضمان مصادر الطاقة لحلفائها في الغرب واليابان. هذا بالإضافة إلى عامل التنافس مع الاتحاد السوفييتي الذي كان يطمع منذ زمن القياصرة في هذه المنطقة. [٤]

---

[1] The New York Times, March 2 1955, p.5.

[٢] سيل، باتريك، الصراع على سورية، ص ٣٧٣.

[٣] جريدة الدفاع، ٢١ آذار ١٩٥٧.

[٤] نص خطاب أيزنهاور في جريدة الدفاع، ١٩٥٧/١/٦. انظر: الشناق، التاريخ السياسي، ص ٢٤٣.

حددت الإدارة الأمريكية برنامجها في السياسة الخارجية على أساس التعامل ضمن المبادئ التالية:

أ- التوجه نحو التعاون الاقتصادي مع دول منطقة الشرق الأوسط بشكل انفرادي أو مجموعات.

ب- التعاون العسكري مع كل دولة عربية على انفراد أو ضمن مجموعات لتأمين استقلال كل دولة والمحافظة على كيانها.

ج- استعداد الولايات المتحدة لإرسال قوات عسكرية إلى الشرق الأوسط والدول المجاورة له من أجل حماية هذه الدول من العدوان الشيوعي. [1]

مبدأ إيزنهاور هو الإعلان الذي حدد الإطار العام للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في المرحلة التي أعقبت حرب السويس مباشرة، وهي الحرب التي انتهت بانهيار مركزي لأكبر قوتين غربيتين تقليديتين في المنطقة وهما بريطانيا وفرنسا، وبروز الاتحاد السوفيتي كقوة ديناميكية لها وزنها في تقرير مجريات سياسات الشرق الأوسط وكعنصر رئيسي من عناصر التوازن الاستراتيجي على المستوى العالمي. [2] ومن هنا كان التفكير في إصدار مبدأ إيزنهاور، وكانت أبرز العوامل المحددة للكيفية التي صدر فيها تتمثل في الأتي:

١- إن إعلاناً رسمياً يصدر عن الحكومة الأمريكية ويظهر تصميمها القاطع على إحباط أهداف الإستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط بمختلف الوسائل المتاحة كان أمراً ضرورياً لتهدئة مخاوف حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة وبخاصة الدول المنتمية إلى عضوية حلف بغداد وذلك عن طريق تقديم ضمانات لصون استقلالها السياسي وأمنها القومي. كما وسعت الولايات المتحدة إلى اعتماد المشروع كنقطة انطلاق نحو اجتذاب تلك المجموعة من الدول في المنطقة التي لم تنضم رسمياً إلى التحالفات الغربية برغم صداقتها للغرب وذلك من خلال إغرائها بتقديم الحماية العسكرية والمعونات الاقتصادية. [3]

٢- قام مبدأ إيزنهاور على إدخال الشرق الأوسط في دائرة الأمن القومي الأميركي تماماً كما حدث بالنسبة إلى قارتي أوروبا وآسيا، وكان معنى هذا اضطلاع الولايات المتحدة بالتزامات جديدة في المنطقة والإقدام على تنفيذها بدرجة أكبر من التصميم. [4]

---

[1] نص خطاب أيزنهاور في جريدة الدفاع، ١٩٥٧/١/٦. انظر: الشناق، التاريخ السياسي، ص ٢٤٤.

[2] مقلد ، إسماعيل صبرى ، الإستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٤١-٢٤٢. وسيشار إليه مقلد، الإستراتيجية.

[3] سيل. باتريك، الصراع على سورية، ص ٣٨٠.

[4] المرجع نفسه، ص ٣٨١.

فوض الكونغرس الأمريكي الرئيس سلطة استخدام القوة العسكرية في الحالات التي يراها ضرورية لضمان السلامة الإقليمية وحماية الاستقلال السياسي لأي دولة من الدول في منطقة الشرق الأوسط إذا ما طلبت تلك الدول مثل هذه المساعدة لمقاومة أي اعتداء عسكري تتعرض له من قبل أي مصدر تسيطر عليه الشيوعية الدولية . كما وفوض الكونغرس الحكومة الأمريكية لتقديم برامج المساعدة العسكرية والعون الاقتصادي لأي دولة من دول الشرق الأوسط إذا ما أبدت رغبتها في ذلك.[1]

أما ردود الفعل التي أظهرتها دول المنطقة إزاء مبدأ ايزنهاور فقد راوحت بين التأييد الكامل، كما عبر عن ذلك التأييد الرئيس اللبناني كميل شمعون والرئيس العراقي نوري السعيد وإسرائيل التي قبلته على الفور. بينما أظهرت كل من السعودية واليمن والسودان بعض التحفظ في تأييده، أما مصر وسوريا فقد هاجمت مبدأ ايزنهاور هجوماً عنيفاً. وقد رأت فيه مصر مظهراً جديداً للوصاية الغربية الاستعمارية على المنطقة وانه اختلق مبرر التهديد السوفياتي للمنطقة للتمهيد لاعتراف العرب باسرائيل. وقد أدت هذه الحملة المعارضة لمبدأ ايزنهاور الى تجميده وإفشاله تماماً كما حدث لحلف بغداد من قبل.[2]

**موقف الأردن**

حلت الولايات المتحدة الأمريكية مكان بريطانيا كأكبر مصدر للمساعدات الأجنبية المقدمة للأردن وذلك على الرغم من عدم وجود اتفاقيات ثنائية أو تحالفات رسمية في هذا الصدد، وفي إبريل ١٩٥٧ أعلن البيت الأبيض في تصريح رسمي أن الرئيس أيزنهاور ووزير خارجيته جون فوستردالاس يعتبران أن "استقلال الأردن ووحدة أراضيه غاية في الأهمية" ومع أن الملك حسين لم يتقدم بأي طلب مساعدة بموجب مشروع أيزنهاور. والذي تعهدت الولايات المتحدة من خلاله بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لأي دولة تتقدم بطلب مساعدة لمواجهة المد الشيوعي. إلا أن الملك حسين عبر وبشكل علني عن أن أمن الأردن القومي مهدد ومن قبل الشيوعية، وخلال ٢٤ ساعة فقط تلقى الأردن معونة عاجلة بقيمة (١٠) ملايين دولار من الولايات المتحدة، وكانت هذه بداية سلسلة طويلة من المنح الأمريكية، وعملت واشنطن على توسيع برامج المساعدات القائمة وإطلاق برامج للمساعدات العسكرية.[3]

كان الأردن يسعى إلى ضمان وجوده واستقراره السياسي على المدى البعيد ومواجهة المد القومي الناصري المعادي له والذي كان ينتشر في الشرق الأوسط، ولذا توجه الأردن إلى جاره العراق والذي كان يتمتع بمساحة أوسع وعدد سكان أكبر وثراء أكبر نتيجة موارده النفطية والطبيعية، وطالما دعم العراق الأردن في المجالس العربية مع أنه لم يكن يتعمق كثيراً في ذلك الدعم وذلك منذ عام ١٩٤٨، قامت الحكومة العراقية المحافظة آنذاك بالتوقيع على حلف بغداد عام ١٩٥٥ لضمان استمرار الدعم الغربي للعراق في مواجهة الاتحاد السوفيتي والحركات العربية المتطرفة.[4]

---

[1] مقلد ، الاستراتيجية ،ص ٢٤١-٢٤٢

[2] المرجع نفسه، ص ٢٤١-٢٤٢

[3] المرجع نفسه، ص ٢٤٢.

[4] سيل، باتريك، الصراع على سورية، ص ٣٧٨.

في ١ فبراير ١٩٥٨ أعلنت سوريا ومصر اندماجهما في دولة جديدة عرفت باسم الجمهورية العربية المتحدة، ولقي هذا التطور ترحيباً هائلاً لدى المدافعين عن الوحدة العربية. ولكنه في الوقت نفسه عرض الأنظمة المحافظة والمعتدلة إلى الخطر، ولهذا عمل الأردن والعراق وبسرعة على اختتام المرحلة الأولى من المفاوضات الثنائية، وفي ١٤ فبراير ١٩٥٨ أعلن الملك حسين وابن عمه الملك فيصل الأول عن قيام اتحاد فيدرالي بين المملكة الأردنية الهاشمية في العراق والمملكة الهاشمية في الأردن عرف باسم الاتحاد العربي، وتولى الملك فيصل رئاسة الاتحاد العربي في حين تولى الملك حسين مهام نائب رئيس الاتحاد.[١]

غير أن هذا الاتحاد لم يعش طويلاً، إذ تمت الإطاحة بالحكم الهاشمي في العراق في ١٤ يوليو ١٩٥٨ من خلال انقلاب سريع ودموي نفذه ضباط الكتيبة التاسعة عشرة تحت قيادة اللواء عبد الكريم قاسم والعقيد عبد السلام عارف، وحدث الانقلاب كرد فعل لطلب الملك حسين مساعدة من العراق لمواجهة الآثار المحتملة لثورة مناهضة للغرب كانت قد نشبت في لبنان، وبدلاً من التوجه نحو الأردن قاد عبد السلام عارف سرية إلى بغداد وأعلن قيام جمهورية جديدة والإطاحة بالنظام القديم، وسيطرت كتيبة مؤلفة بقيادة عبد الكريم قاسم، وجرى اغتيال الملك فيصل وأعضاء الأسرة الحاكمة في العراق، وهدد الملك حسين – والذي كان يشعر بالحزن والصدمة– بإرسال الجيش الأردني إلى العراق للثأر لمقتل الملك فيصل ولإعادة الاتحاد العربي، غير أن وزراء حكومته نصحوه بالتخلي عن نيته، وحظي الانقلاب بدعم الجيش والشرطة في العراق وأصبح قاسم رئيساً دكتاتورياً، وعمل على إخراج العراق من الاتحاد العربي وحلف بغداد.[٢]

وجد الأردن نفسه في عزلة لم يسبق لها مثيل، وتوجه الملك حسين إلى الولايات المتحدة وبريطانيا لطلب العون. واستمر الوضع متفجراً في الأردن لأسابيع عديدة، واستطاعت الحكومة فرض النظام من خلال فرض إعلان محدود للأحكام العرفية، واستمر الجيش في ولائه المطلق للملك، في حين استمر الهدوء على الجبهة مع إسرائيل.[٣]

رئيس الوزراء سليمان النابلسي رفض مبادئ أيزنهاور، حيث قال: " إننا لا نؤمن بوجود الفراغ الذي تزعمه بعض الدول الغربية، ونحن نؤمن بأن الدفاع عن الوطن العربي يجب أن ينبع من صميم الأمة

---

[١] الشناق، التاريخ السياسي. ص ٢٧٨.

[٢] المرجع نفسه. ص ٢٧٨-٢٧٩.

[٣] مقلد. الاستراتيجية، ص ٢٤٣

العربية نفسها، لذلك فنحن نرفض أي تدخل من جانب أي دولة ..." [1] وفي خطاب لسليمان النابلسي في ٢٥ آذار ١٩٥٧ أفصح عن نية حكومته في تحقيق اتحاد فدرالي مع الدول العربية المتحررة: " إن سياسة الحكومة واضحة صريحة، نحن نرفض أن نستبدل استعماراً باستعمار. نحن نريد أن نعيش أحراراً في وطننا لا سلطان لأجنبي علينا، ولا يد فوق أيدينا إلا يد الله، لسنا أعداء إلا لمن يعادينا، ونمد يد الصداقة لمن يرغب في صداقتنا مجردة من غرض، ونحن نؤمن بأن الأوطان لا تباع ولا تشترى". [2] رفضت حكومة سليمان النابلسي الموافقة على مشروع ايزنهاور تجاوباً مع السياسة المصرية والسورية المناهضة له.

وافقت الحكومات في السعودية ولبنان وليبيا والعراق وإيران وباكستان وأفغانستان وتركيا على البرنامج الأمريكي، وانحصر الرفض بالحكومات العربية في مصر وسوريا والأردن. لذلك قررت الدوائر الأمريكية تفجير الجبهة العربية المعارضة من الداخل، فشرعت بممارسة ضغوطات اقتصادية على الحكومة الأردنية لإرغامها على الشروع في محادثات حول البرنامج الأمريكي حيث امتنعت عن الالتزام بالاتفاقية الاقتصادية المعقودة بين الطرفين الأمر الذي دفع بالحكومة إلى البحث عن البديل وكان الاتحاد السوفييتي، وافق الاتحاد السوفييتي على تقديم المساعدات العسكرية دون أي شروط مسبقة. [3]

انعكس تطور السلوك السياسي الخارجي الأردني على هذا النحو على الحياة الحزبية الداخلية، إذ أصبح الحزب الشيوعي يمارس نشاطاته بحرية تامة رغم قانون التحريم منذ ١٩٥٣. إلا أن الملك حسين أصر على مواجهة النفوذ الشيوعي والحد من نشاطه في المنطقة العربية على أساس مبدأ الحياد. لذلك زادت حدة التوتر بين الملك وحكومته حتى طالب حكومة سليمان النابلسي بالاستقالة لعدم قبولها برنامجه السياسي وطلب من ابراهيم هاشم تشكيل الحكومة الجديدة التي أعلنت الأحكام العرفية. وعلى هذا الأساس قبلت الحكومة الأردنية برنامج المساعدات الأمريكي على أساس أنه غير مشروط. وفي حزيران ١٩٥٧ قدمت الحكومة الأمريكية ضمن برنامجها المعروف مساعدات عسكرية للأردن بمبلغ ١٠ ملايين دولار وفي ٩ كانون الأول ١٩٥٧ قدمت الحكومة الأمريكية ١٠ ملايين أخرى. وكان الهدف من كل هذه

---

[1] سليمان النابلسي في جريدة الدفاع، ١٩٥٧/٢/٢٥. انظر: الشناق، التاريخ السياسي، ص ٢٤٣.

[2] سليمان النابلسي في جريدة الدفاع، ١٩٥٧/٣/٢٦. انظر: الشناق، التاريخ السياسي، ص ٢٤٣.

[3] المصدر نفسه، ص ٢٤٦-٢٤٨.

المساعدات تمكين الحكومة الأردنية من أن تخلق قدراً من الاستقرار السياسي والاقتصادي حسب مفهوم السياسة الأمريكي، وعلى أساس معادلة كسب الأردن قبل أن يكسبه الاتحاد السوفيتي من خلال التحاف مع مصر وسوريا. [١]

**موقف تركيا**

شكلت حرب السويس التي خاضتها مصر سنة ١٩٥٦ ضد كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل تهديدا خطيرا لحلف بغداد خاصة وأن أحد أعضائه -- بريطانيا -- كان طرفا في حرب ضد دولة عربية طالما ناهضت الحلف ورأت فيه أداة غربية لتحقيق مطامع استعمارية .وللحيلولة دون تفكك الحلف سارع الأتراك إلى الدعوة لعقد اجتماع طارئ للدول المسلمة الأعضاء. وعقد الاجتماع في طهران بمشاركة تركيا وإيران وباكستان وذلك في ٧ تشرين ثان ١٩٥٦. وأصدر المجتمعون بيانا أدانوا فيه العدوان على مصر مع الإشارة إلى استنكارهم للدور البريطاني. وكانت تركيا قد استبقت الاجتماع باستدعاء سفيرها لدى تل أبيب في ٦ تشرين ثان بهدف امتصاص نقمة الدول العربية على الصعيدين الرسمي والشعبي. [٢]

تمثل أحد الآثار المباشرة لحرب السويس -- أو ما صار يعرف بالعدوان الثلاثي في أدبيات السياسة العربية -- في انحسار النفوذ البريطاني وظهور فراغ سياسي نتيجة لتراجع دور قوة عظمى كان لها اليد الطولى في المنطقة منذ ما يقرب من أربعة عقود من الزمان. وخشية من جانب الإدارة الأمريكية أن يتحرك الاتحاد السوفييتي لهذا الفراغ سارع الرئيس الأمريكي ايزنهاور إلى طرح مشروع برنامج مساعدات اقتصادية وعسكرية لمن يرغب من دول الشرق الأوسط لحمايتها من أي اعتداء سوفييتي. وفي ٩ آذار ١٩٥٧ حصلت الإدارة الأمريكية على موافقة الكونغرس على ما صار يعرف باسم مشروع ايزنهاور. [٣]

شكل مشروع ايزنهاور انعطافة كبرى في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، حيث أعلنت الولايات المتحدة وللمرة الأولى عن عزمها التدخل عسكريا للدفاع عن مصالحها القومية العليا في هذه المنطقة الحيوية استرتيجيا واقتصاديا ضد أي اعتداء سوفييتي. ومن الطبيعي أن تسارع تركيا إلى

---

[١] الحسين، مهنتي كملك، ص ١٢٢. انظر: مذكرات خالد العظم، ص ٥٠٤. انظر: الموسى والماضي، تاريخ الأردن، ص ٦٢٥. انظر: الشناق، التاريخ السياسي، ص ٢٥٠-٢٥٤.

[2] Nasuh Uslu, the Turkish-American Relationship between 1947-2003, Nova Science Publishers, New York, 2003, pp. 128-129.

[3] Ibid, pp.128-129.

الترحيب وبشدة بهذا المشروع[1] خاصة وأنها أكثر دول المنطقة عرضة للتهديد السوفييتي . بسبب مطالبات السوفييت بعدد من المقاطعات التركية الشمالية.

في ٢١ كانون ثاني ١٩٥٧ عقدت الدول الإسلامية الأعضاء في حلف بغداد اجتماعا بحثوا خلاله مشروع ايزنهاور. وانتهى الاجتماع ببيان رحبت فيه كل من أنقرة وطهران وإسلام أباد بالمشروع لما يتضمنه من بنود من شأنها أن "تحافظ على السلام في منطقة الشرق الأوسط وتعزز من اقتصاديات دول المنطقة ورفاهيتها." وأضاف البيان أن الدول الأعضاء" تشير بعين الرضا إلى أن مشروع ايزنهاور الخاص بالشرق الأوسط يعتبر إقرارا بالتهديد الذي تشكله الشيوعية الرامية إلى الإعتداء على دول المنطقة وإخضاعها تحت نفوذها."[2]

---

[1] Christian Science Monitor, 22 January 1957, Page 4.

[2] Nasuh Uslu, The Turkish-American Relationship Between 1947-2003, pp.128-129.

## الفصل الثالث: العلاقات الاقتصادية والثقافية الأردنية التركية ١٩٤٦-١٩٥٨

### أولاً: العلاقات الاقتصادية الأردنية التركية ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨

تشير التجارب الاقتصادية إلى أن التعاون الاقتصادي يكون أكثر نجاحاً بين الدول المتقدمة اقتصادياً. وأما في حال امتلاك دولة ما لاقتصاد متقدم وامتلاك دولة أخرى لاقتصاد أقل تطوراً فإن النتيجة ستكون حتماً لصالح الأولى. وإذا نظرنا إلى دول الشرق الأوسط فإن معظمها - باستثناء تركيا ومصر وإسرائيل - كانت تمتلك اقتصاديات نامية غير متطورة. وحتى بالنسبة للدول النفطية فإنها كانت تعاني من عدم التنوع. وأدى غياب البنى التحتية إلى ضعف التجارة الخارجية المتبادلة بين دول المنطقة. كما ولم تطرح هذه الدول أي حوافز يمكن لها أن تغري الدول الأخرى بالتعامل تجارياً معها. وجاء ضعف الأسواق وضعف القدرة الشرائية إلى التقليل أكثر وأكثر من حجم التجارة البينية في الشرق الأوسط. [١]

من الطبيعي أن تشكل مصر وإسرائيل الخيار الاقتصادي الأول لتركيا في منطقة الشرق الأوسط. وهنا تدخلت السياسة. فقد كانت التجارة التركية – المصرية في حدودها الدنيا بسبب الخلافات السياسية العميقة بين البلدين وخاصة مع مجيء جمال عبد الناصر إلى السلطة. وأما إسرائيل فقد وجدت فيها تركيا شريكاً واعداً يتبع سياسات اقتصادية رأسمالية ويمتلك قدرات تطورية كبيرة. وعلاوة على ذلك فقد كان الساسة الأتراك ينظرون إلى التعامل الاقتصادي مع إسرائيل وسيلة تقربهم من الغرب عموماً والولايات المتحدة وبريطانيا خصوصاً. [٢]

سارعت تركيا إلى إقامة علاقات تجارية مع إسرائيل بمجرد أن أعلنت اعترافها بها. وعلاوة على بدء الجانبين بعقد تبادلات تجارية بينهما فقد لعبت أنقرة دوراً في تسهيل مرور السلع الإسرائيلية إلى الأسواق العربية والتي كانت تفرض المقاطعة على كل ما هو إسرائيلي، حيث بادرت تركيا إلى استلام السلع الإسرائيلية وتسويقها في الدول العربية على أنها تركية المنشأ، وهو ما تنبهت إليه الحكومة المصرية حيث أصدرت في كانون أول ١٩٥٠ تحذيراً إلى الدول العربية مطالبة إياها بالتدقيق في منشأ السلع الواردة إلى أسواقهم من تركيا. [٣]

نظراً لمعاناة الاقتصاد التركي من أزمات خانقة فقد وجدت أنقرة في إسرائيل شريكاً تجارياً واعداً خاصة وأن الأخيرة كانت تنتج سياسات اقتصادية رأسمالية، كما وأنها كانت تشهد تطوراً ملحوظاً في قطاعها الاقتصادي من حيث البنى التحتية والتشريعات، وهو ما لم يكن متوفراً لدى معظم الدول العربية إن لم يكن كلها آنذاك. ووصل التعاون التجاري بين تركيا وإسرائيل إلى مستويات أقلقت الدول العربية،

---

[1] Sema, Kalaycioglu, Regional Economic Co-Operation in the Middle East, Foreign Policy Institute, Ankara, 2000, pp.3-4.

[2] Ibid. pp.3-4.

[٣] جريدة الدفاع، العدد ٤٤٨٨، ١٠ كانون الأول ١٩٥٠، ص ٢.

مما حدا بها إلى عقد اجتماع طارئ في ١٩ كانون ثاني ١٩٥٤ حضره ممثلون عن ثماني دول عربية من بينها الأردن ولبنان ومصر وسوريا لبحث اتخاذ موقف عربي موحد حيال تركيا إذا أصرت على الاستمرار في علاقاتها الوطيدة مع تل أبيب. وصرح شمس الدين نجم رئيس مكتب المقاطعة اللبنانية بأن الدول العربية ستطالب تركيا بالحد من تعاونها التجاري مع تل أبيب. [1]

لم تكن تركيا مستعدة للحد من علاقاتها مع إسرائيل لاعتبارات اقتصادية وسياسية على حد سواء، وهو ما دفع بالدول العربية إلى اتخاذ إجراءات ضدها. ولما كان الأردن عضواً في مكتب المقاطعة العربية فقد كان من الطبيعي أن يلتزم بما يصدر من قرارات عن هذا المكتب، ولذا فقد كانت الحكومة الأردنية تدرج الشركات التركية المتعاملة مع إسرائيل ضمن قائمتها السوداء. وهكذا بدأت سلسلة من التعاميم الصادرة عن جهات حكومية أردنية تطلب فيها من الفعاليات التجارية المحلية الامتناع عن التعامل مع شركات تركية معينة، وكانت معظم هذه الشركات هي شركات استيراد وتصدير، حيث كانت تورد البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق العربية في محاولة للالتفاف على قرارات مكتب المقاطعة العربية. ففي ٤ أيار ١٩٥٣ مثلاً أصدرت وزارة التجارة الأردنية تعميماً يشدد فيه التجار الأردنيين على ضرورة التأكد من منشأ شحنات الزجاج المستورد من تركيا نظراً لوصول معلومات تفيد أنه قد يكون من أصل إسرائيلي. [2] كما وصدر قرار آخر في ١٥ كانون أول ١٩٥٨ بمقاطعة ٤٣ شركة استيراد وتصدير تركية وذلك لمخالفتها مبادئ المقاطعة العربية لإسرائيل. [3]

على الرغم من هذا سعت الأردن وتركيا إلى تعزيز تعاونهما التجاري حيث افتتحت أنقرة ملحقيه تجارية في سفارتها في عمان وذلك في تموز ١٩٥١، [4] في حين عبر الأردن عن رغبته في عقد اتفاقية تجارية مع تركيا كما جاء على لسان سفير الأردن لدى تركيا بهاء الدين طوقان [5] لما في ذلك من فوائد ستنعكس إيجابياً على الاقتصاد الأردني. ورحب الأتراك باقتراح الأردن وسارعوا إلى عقد لقاءات لبحث توقيع اتفاقية من هذا القبيل. ووجدت الحكومة التركية في ذلك فرصة لإظهار حسن النوايا تجاه جيرانها العرب خاصة بعد اعترافها بإسرائيل وما لحقه من إقامة علاقات دبلوماسية وتجارية. وقد حرصت الحكومة الأردنية بدورها على ألا تتضمن الاتفاقية أي بند من شأنه الإخلال بالتزامات الأردن تجاه جامعة الدول العربية ومكتب المقاطعة العربية. غير أن هذه الاتفاقية لم تر النور.

سعياً منها لتوطيد علاقاتها التجارية الناشئة مع الأردن عينت الحكومة التركية قدري ريزان سفيراً في عمان، واستقبلت الحكومة الأردنية نبأ تعيين ريزان بالترحيب الشديد نظراً لأنه من الأصدقاء المقربين

---

[1] جريدة الدفاع، العدد 6367، 23 كانون الثاني ١٩٥٧، ص ٦.

[2] جريدة الأردن، العدد ٢٥٤٩، ١٤ أيار ١٩٥٣، ص٢.

[3] جريدة الدفاع، العدد ٦٩٥٨، ١٥ كانون الأول ١٩٥٨، ص ١+٣.

[4] جريدة الأردن، العدد ١٩٨٤، ٤ تموز ١٩٥١، ص٢.

[5] جريدة الأردن، العدد 9711، ١٩ جزيران ١٩٥١، ص١-٤.

للملك عبدا لله ومن أشد الداعين إلى تمتين علاقات تركيا السياسية والاقتصادية مع الدول العربية عموماً والأردن خصوصاً. [1]

شهد الاقتصاد التركي تحولاً جذرياً في عقد الخمسينات إبان حكم الحزب الديمقراطي بقيادة كل من الرئيس جلال بايار ورئيس الوزراء عدنان مندريس. وبدلاً من النظام القائم على دعم مؤسسات الدولة، وهو ما كان سائداً في الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين في تركيا طرح الحزب الديمقراطي نظاماً آخر يعرف باسم المبادرة الفردية [2] والذي تقوم الدولة بموجبه بدعم المؤسسات الخاصة سعياً لزيادة الإنتاج. وأثبتت هذه السياسة نجاحاً ملحوظاً في الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٥٣. ومع أنها ساعدت على تحقيق معدلات إنتاج مرتفعة طيلة عقد الخمسينات في كافة القطاعات الزراعية والصناعية بل وحتى التعليمية إلا أنها تركت آثاراً سلبية عميقة تمثلت في ارتفاع مستويات التضخم واختلال ميزان التبادلات الأجنبية. وبحلول عام ١٩٥٨ كان الاقتصاد التركي قد وصل مرحلة حرجة، وهو ما استدعى الدول الغربية من التدخل العاجل للحيلولة دون انهيار أحد أهم حلفائهم في منطقة الشرق الأوسط، حيث طرحوا خطة إنقاذ حصلت تركيا بموجبها على ٣٥٩ مليون دولار. وشهد الاقتصاد التركي حالة من التعافي بفضل هذه الخطة قبل أن يعاود التدهور في عام ١٩٦٠ جرّاء عودة الحكومة إلى سياسة دعم المؤسسات الخاصة. [3] عند المقارنة بين مؤشرات بعض الاقتصاد التركي نجد أنه في عام ١٩٥٠ مثلاً كان إنتاج تركيا للسكر ١٣٧,٠٠٠ طن وصل إلى ٦٤٣,٠٠٠ عام ١٩٥٨، أما الحديد فقد كان مجموع إنتاج تركيا له يصل إلى ١٠٠,٠٠٠ طن بينما وصل إلى ٤٧٥,٠٠٠ طن عام ١٩٥٨، ووصل حجم إنتاج تركيا للنحاس عام ١٩٥٠ إلى ١٠٣,٠٠٠ طن بينما ارتفع إلى ٢٣٥,٠٠٠ طن عام ١٩٥٨. [4] ونلاحظ من خلال الأمثلة السابقة بأن تريكا خلال ٨ سنوات استطاعت أن تطور من اقتصادها بشكل ملموس، ولكن مع هذا لم يكن بنسبة عالية.

بدوره كان الاقتصاد الأردني أيضاً يشهد حالة من النمو وذلك على الرغم من ندرة موارده وحالة الحرب التي عاشها منذ تأسيس إسرائيل عام ١٩٤٨. وعلى الرغم من تضاعف عدد سكان الأردن ثلاث مرات ما بين عامي ١٩٤٨-١٩٦٥ نتيجة تدفق اللاجئين وانضمام الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، إلا أن هذه التطورات عادت بالنفع على الاقتصاد الأردني بسبب استفادته من خبرات سكانه ذوي الأصول الفلسطينية؛ [5] فقد بلغ حجم مستوردات الأردن من السلع عام ١٩٥٤ إلى ٥١,٣ مليون دينار وارتفع إلى

---

[1] جريدة الأردن، العدد 9711، ١٩ حزيران ١٩٥١، ص١+٤.

[2] Pelt, Mogens, The Menderes Period (1950-1960), Cihat Ga-Ktepe, 2002, Kafkas University, pp 1-3.

[3] Fellman, David, Political Systems of The Middle East in The 20th Century, University of Wisconsin, 2008, pp.75.

[4] Pelt, Mogens, The Menderes Period (1950-1960), pp. 1-3.

[5] Fellman, David, Political Systems of The Middle East in The 20th Century, pp. 277-278.

١٤٧,٩ مليون دينار عام ١٩٦٤، وبلغ حجم المستوردات من الخدمات ١٩,٨ مليون دينار عام ١٩٥٤ وارتفع إلى ٥٦,٧ مليون دينار عام ١٩٦٤، ويشير ارتفاع حجم الخدمات المستوردة إلى تزايد النشاط الاقتصادي. [١] كما وجاء انضمام الضفة الغربية ليشكل دعامة أساسية من دعائم الاقتصاد الأردني حيث بلغت مساهمة الضفة الغربية في الاقتصاد الأردني حوالي ٣٨% من إجمالي الناتج المحلي. [٢] وأخذ الاقتصاد ينوع تدريجياً من نشاطاته مما جعل تركيا تنظر إلى الأردن كشريك تجاري محتمل علاوة على كونه شريكاً سياسياً هاماً. [٣]

إذا ألقينا نظرة إلى ما استوردت الأردن من الإنتاج الاقتصادي التركي عام ١٩٥٠ فإننا نجد قيمة مجموع الاستيراد بلغ ٢٢٠٠٠ دينار تقريباً موزعة على الأصناف التالية: الأغنام والثمار والبذور والمواد المعمولة من الصوف. [٤] وفي عام ١٩٥١ بلغ مجموع الاستيراد الأردني من تركيا ١٥٠٠٠ دينار تقريباً موزعة على الأصناف التالية: الأغنام والثمار والذرة والتبغ والسجاير والماكنات الزراعية. [٥] وبلغ مجموع الاستيراد في عام ١٩٥٤ إلى ٥٠٠٠٠ دينار تقريباً موزعة على الأصناف التالية: الأسماك والزبيب والبندق والكستنة والأرز والسكر والتبغ والأدوات المنزلية. [٦] أما في عام ١٩٥٥ بلغ مجموع الاستيراد ٢٠٠٠٠ دينار موزعة على الأصناف التالية: البندق والكستنة والتبغ والزيوت الخام والأدوية والصوف وآلات الخياطة. [٧] وفي نهاية عام ١٩٥٨ بلغ مجموع الاستيراد الأردني من تركيا ٥٠٠٠٠٠ موزعة على الأصناف التالية: ماعز وحليب ومصنوعات سكرية وتبغ. [٨] ويظهر من هذا الاستعراض للتجارة الخارجية الأردنية مع الدولة التركية خلال فترة الدراسة قد تطورت من مجموع واردات عام ١٩٥٠ الذي بلغ ٢٢٠٠٠ دينار إلى مبلغ ٥٠٠٠٠٠ دينار عام ١٩٥٨. أما بالنسبة للمواد فلم تتعدَّ المواد الغذائية باختلافها والمواشي وبعض الأدوات المعدنية. وبدء الجانبان يوسعان تدريجياً من تعاونهما الاقتصادي، إلا أنه بقي محدوداً ودون الطموح لاعتبارات اقتصادية بحتة وأخرى سياسية ترتبط بالتزام الأردن بقرارات مكتب المقاطعة العربية والتي كانت تخص عدداً لا يستهان به من الشركات التركية. ولم

---

[1] Growth and Stability in the Jordan Economy Middle East Journal, Volume 21, 1967, p 92.

[2] Fellman, David, Political Systems of The Middle East in The 20th Century, pp. 277-278.

[3] Kalaycioglu, Sema, Regional Economic Co-Operation in the Middle East, Foreign Policy Institute, Ankara, 2000, pp.3-4.

[٤] دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، وزارة الاقتصاد، المملكة الأردنية الهاشمية، العدد ٢، ١٩٥٠، ص١٤٩-١٨٧.

[٥] المصدر نفسه، النشرة الاحصائية السنوية، العدد ٢، ١٩٥١، ص١٦٠-١٨٤.

[٦] المصدر نفسه، النشرة الاحصائية السنوية، العدد ٥، ١٩٥٤، ص١٢٧-٢٢٢.

[٧] المصدر نفسه، النشرة الاحصائية السنوية، العدد ٦، ١٩٥٥، ص١٣٨-٢١٦.

[٨] المصدر نفسه، النشرة الاحصائية السنوية، العدد ٨، ١٩٥٨، ص١٤٤-٢٤٨.

تبدأ علاقات البلدين الاقتصادية نموها الحقيقي إلا بعد التوقيع على دول اتفاق تجاري بينهما في عام ١٩٦٦.[1]

لم تكن البنية التحتية الأردنية تساعده على زيادة معدلات تبادلاته التجارية مع الدول المجاورة. فقد كان الأردن يعاني من نقص واضح في شبكة الطرق البرية المعبدة وضعف في شبكة اتصالاته. كما وأن الطاقة الاستيعابية لمينائه الوحيد كانت محدودة. وعلاوة على ذلك لم يكن القطاع الصناعي متطوراً إلى الحد الذي يمكن معه للأردن تصدير منتجاته إلى الخارج، حيث كانت الصناعة الأردنية آنذاك مقتصرة على الصناعات الخفيفة مثل الصابون والإسمنت والسكر والسجائر. وكان القطاع الصناعي يعاني من نقص رأس المال والخبرات اللازمة.[2]

عمد الأردن إلى تخصيص الجزء الأكبر موازنته لأغراض دفاعية. ففي عام ١٩٥٦ مثلاً خصصت الحكومة ما يقرب من ثلثي موازنتها لأغراض دفاعية.[3] ومع هذا أحسن الأردن استغلال المعونات التي كان يتلقاها من دول عربية وأجنبية على رأسها السعودية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، حيث أنفقت الحكومة بسخاء لتحسين بيئتها التحتية، وهو ما انعكس إيجاباً على مؤشرات النمو الاقتصادية.

على الرغم من رغبة الأردن وتركيا في تطوير تبادلاتهما التجارية إلا أن عوامل عديدة حالت دون وصول هذه المبادلات إلى المستويات المنشودة. ويمكن القول إن أبرز هذه العوامل هو التباين في الأولويات الاقتصادية لكلا البلدين. فقد كانت تركيا تنظر إلى الأسواق الغربية نظراً لتشابه فلسفتها الاقتصادية مع الفلسفة الرأسمالية الغربية من جهة ونظراً لاستقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية في الدول الغربية من جهة أخرى. ومع أنها أدركت أن لها مصلحة في التوجه نحو جيرانها العرب إلا أن غياب السياسات الاقتصادية الواضحة – لا بل وتنافرها – لدى هذه الدول لعب دوراً بارزاً في إعاقة التبادلات التجارية الإقليمية. كما ولعبت الأوضاع السياسية والأمنية وضعف البنى التحتية دوراً طارداً للاستثمارات ومعيقاً للتنمية الاقتصادية.[4]

ليس من المفاجئ القول أن التعاون الاقتصادي بين أنقرة وعمان لم يرتقي إلى مستوى تعاونهما السياسي والعسكري. فالأردن لم يكن لديه الكثير ليقدمه إلى تركيا خاصة وأن معظم اقتصاده كان زراعيا في الدرجة الأولى، في حين كانت تركيا تتطلع إلى شركاء قادرين على تلبية طموحاتها الصناعية بعد وصولها إلى الالتقاء الذاتي زراعياً.[5] وهو ما لم يكن متوفراً في الأردن. ولذا اقتصرت معظم التبادلات التجارية بين البلدين على القطاع الزراعي مع أفضلية واضحة لتركيا في ميزان التبادلات الثنائية.

---

[1] Kalaycioglu, Sema, Regional Economic Co-Operation in the Middle East, pp.3-4.

[2] Fellman, David, Political Systems of The Middle East in The 20th Century, pp.75.

[3] The Sun Daily, 29 Sep 1956, p.2 .

[4] Growth and Stability in the Jordan Economy Middle East Journal, Volume 21, No1, 1967, p 92.

[5] The New York Times, 3 January 1952, p.8.

## ثانياً: العلاقات الثقافية بين الأردن وتركيا ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨

ترك الوجود التركي والذي استمر لأكثر من ٤٠٠ عام أثراً عميقاً على الحياة الثقافية والاجتماعية في الأردن وباقي الدول العربية التي خضعت لحكم الأتراك. وتمثل هذا الأثر في استمرار الكثير من العادات المستوحاة من الثقافة التركية وخاصة في أوساط الجيل الذي عاصر العثمانيين وعاش تحت حكمهم. كما وتركت اللغة التركية أثرها، حيث بقيت الكثير من الكلمات متداولة بتأثير مباشر أو غير مباشر للغة التركية. وعلاوةً على هذا كانت العلاقات الاجتماعية بين شعبي البلدين تتسم بنوع من التقارب تمثل في الزيجات المشتركة، وإن ظل هذا الأمر مقتصراً على طبقة السياسيين بالدرجة الأولى وطبقة كبار رجال الأعمال. [١]

منذ أكثر من مئة عام وجامعة اسطنبول تستقطب الطلاب الأردنيين؛ فقد شكلت الجامعات التركية والكليات والمعاهد الهندسية مراكز استقطاب للطلاب العرب ومن أبرز الأمثلة عليهم: توفيق أبوالهدى وابراهيم هاشم وذلك بحكم قربها من الأردن وقلة التكلفة المالية الأمر الذي سهل على طلاب القرى والمدن من أبناء الطبقة الوسطى الالتحاق في الجامعات التركية، وكانت الدراسة المفضلة الطب والهندسة والعلوم الاقتصادية. يلاحظ في العقود الأولى التي تبعت قيام أتاتورك بانقلابه على الدولة العثمانية وفرض النظام العلماني على تركيا تراجع التحاق الطلاب من الأردن وفلسطين وباقي الدول العربية بجامعة اسطنبول ومعاهدها المدنية والعسكرية، واستمر ذلك التراجع إلى أن أخذت العلاقات الأردنية التركية تتوثق وخاصة إثر عدة زيارات قام بها الملك عبدالله لتركيا، وشهدت أواخر الخمسينات من القرن العشرين تزايداً في عدد الطلاب الأردنيين في الجامعات والمعاهد التركية وكانا الطالبان سليمان الصبيحي (الطبيب لاحقا) ومعين التل (الطبيب لاحقا) أول طالبين أردنيين يصلان إلى استانبول لدراسة الطب في جامعتها في بعثة على حساب الحكومة التركية عام ١٩٤٩. [٢]

عام ١٩٥٦ زار رئيس الجمهورية التركية جلال بايار عمان في نطاق سياسي الذي استهدف إدخال الأردن في حلف بغداد، وكبادرة حُسن نوايا أهدى الرئيس التركي بعثتين دراسيتين إلى تركيا لدراسة الطب على حساب الحكومة التركية. وشهد عام ١٩٥٨ توجه مئات الطلبة الأردنيين إلى جامعات تركيا، واختار معظمهم جامعة استانبول وتوزع آخرون على جامعتي أنقرة وإزمير وذلك بسبب قلة التكاليف، وكانت تلك الجامعات لاتشترط النجاح بالثانوية العامة. [٣]

شهد قطاع التعليم العالي تعاونا بين البلدين بدءً من زيارة الملك عبدا لله الأول إلى تركيا عام ١٩٣٧ حتى كان في تزايد كبير عام ١٩٥٨، حيث اتفق الجانبان على إيفاد عدد من الطلبة الأردنيين للدراسة في معاهد تركيا وجامعاتها خاصة وأن أول مؤسسة للتعليم العالي في الأردن لم تبصر النور سوى عام

---

[١] انظر الجدول رقم (٢) للإطلاع على الزيجات المشتركة لأفراد العائلة الهاشمية الأردنية مع عائلات تركية.

[٢] جريدة الدستور، ٢٠٠٩/١١/٧.

[٣] المرجع نفسه، ٢٠٠٩/١١/٧.

١٩٦٣. واستمرت أعداد الطلبة الأردنيين بالتزايد حتى وصل العدد إلى ٤٥٠ طالباً في العام الدراسي ١٩٥٨/١٩٥٩. وأثناء زيارة الملك حسين إلى اسطنبول في شهر نيسان ١٩٥٨ عقد لقاءً مع (٢٠٠) من هؤلاء الطلبة حيث اقترح الملك تأسيس نوادٍ طلابية أردنية في كل من اسطنبول وأنقرة وأزمير. وفي حزيران من عام ١٩٥٩ افتتح وزير التعليم الأردني الشيخ أمين الشنقيطي أول نادٍ طلابي في اسطنبول. [١]

ظلت العلاقات التعليمية بين الجانبين غير خاضعة لأي اتفاقية تنظيمية. وأثناء زيارته إلى تركيا عام ١٩٥٨ بحث وزير التعليم الأردني مع نظيره التركي عقد اتفاق تعليمي – ثقافي مشترك في أسرع وقت. ورحب الأتراك بالاقتراح. وبدأ الجانبان مفاوضات ثنائية في هذا الصدد في شهر تشرين أول من العام نفسه، إلا أنهما لم يتوصلا إلى أي اتفاق رسمي حتى ٢٥ شباط ١٩٦٨. [٢]

لم يكن الأمر مقتصراً على توجه الطلبة الأردنيين إلى الدراسة في تركيا. بل تعداه إلى تنظيم برامج للتبادل الثقافي، حيث كان الطلبة الأتراك يقومون بزيارة الأردن لتبادل الخبرات العلمية والحضارية والإطلاع على إمكانياته في السياحة الدينية والتاريخية. ومما يلفت النظر هو أن هذه البرامج كانت تحظى برعاية مباشرة من أعلى سلطة في هرم السياسة الأردنية. حيث ذكرت جريدة الأردن فيما سبق التالي: " توجه صباح أمس الأول أعضاء بعثة الطلاب الأتراك إلى مدينة جرش لزيارة آثارها وقد أعجبوا بها. وبعد تناول طعام الغداء على مائدة سعادة قائم مقام جرش توجهوا إلى مدينة إربد حيث طافوا بأنحاء البلدة. وقد كان يرافقهم في تنقلاتهم مندوب عن وزارة المعارف الأردنية، وكان سرورهم عظيماً مما شاهدوه في الضفتين الشرقية والغربية من المملكة وخاصة الحرم الشريف وكنيسة القيامة والبحر الميت وغيرها من الأماكن المقدسة. هذا وقد تابع أعضاء البعثة سفرهم إلى سوريا وجميعهم يلهجون بالشكر والامتنان لصاحب الجلالة الملك عبد الله المعظم لما حباهم به من عطف ولوزارة المعارف الأردنية لمساعدتها القيمة التي قدمتها لهم".[٣] وفي هذا إشارة صريحة إلى اهتمام القيادة السياسة الأردنية بتعزيز أواصر علاقاتها الثقافية والتعليمية مع تركيا.

على الرغم من محاولات تركيا المستمرة للمساعدة في إرساء دعائم التعليم العالي في الأردن ووضع خبراتها في هذا المجال تحت تصرف القيادة الأردنية، إلا أن الأردن كان له اعتبارات أخرى، حيث أنه كان ينظر إلى محاكاة التعليم الغربي. ولذا توجهت الحكومة الأردنية إلى اعتماد نظام التعليم العالي الأمريكي لدى افتتاح جامعتها الأولى عام ١٩٦٣. [٤]

[1] Middle East Records, The Reuven Center Research Center, pp. 339.

[2] Ibid, pp. 339.

[٣] جريدة الأردن، العدد ١٥٦٨، ٢١ شباط ١٩٥٠، ص٢.

[1] Middle East Records, The Reuven Center Research Center, pp. 339.

جاءت التطورات التكنولوجية لتساعد في التقارب الثنائي على مختلف الصعد، حيث افتتح الجانبان أول خط تلفوني مشترك في كانون الثاني ١٩٥٥. وسبق ذلك التوقيع أول اتفاق مشترك للطيران المدني وذلك في شباط ١٩٤٩. [١]

كانت السفارة التركية تعلن بين فترة وأخرى عن عقد امتحانات قبول للطلبة الأردنيين للالتحاق بجامعاتها؛ ففي عام ١٩٥٨ أعلنت السفارة التركية في جريدة الدفاع الإعلان الآتي: " تعلن السفارة التركية في عمان أن امتحانات القبول للانتساب إلى جامعة الشرق الأوسط الفنية في أنقرة بتركيا ستبدأ في السادس عشر من شهر حزيران ١٩٥٨ في السفارة التركية. والمواد المدرجة في امتحانات الانتساب ستتضمن عن مدى المقدرة الدراسية في اللغة الإنجليزية والرياضيات والعلوم".[٢]

على الرغم من محاولات تركيا إرساء جسور التعاون الثقافي مع جيرانها العرب إلا أنها كانت لا تزال تصر على تطبيق قانون قديم أصدره مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك يحظر تداول الكتب التركية المطبوعة بحرف عربية أو تداول كتب عربية. واستمرت تركيا في تطبيق القانون بحزم وخاصة فيما يتعلق بتداول الكتب الدينية. كما واستمرت في حظر دخول المؤلفات العربية، وهو ما لاقى استهجان الأوساط الرسمية العربية والتي عبرت عن استنكارها معتبرة أن هذا القانون من شأنه أن يعيق التواصل الحضاري بين الشعوب العربية والشعب التركي. وتخلت تركيا تدريجيا عن حظرها للكتب العربية في نهاية المطاف. [٣]

---

[١] جريدة الدفاع، العدد 5756، 21 كانون الثاني ١٩٥٥، ص ٦.

[٢] جريدة الدفاع، العدد 6792، 2 حزيران ١٩٥٨، ص ٢.

[٣] جريدة الجزيرة، العدد ٢٢٥٥، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٣، ص٤١.

## الخاتمة

امتازت العلاقات الأردنية – التركية ومنذ نشوء الجمهورية في تركيا عام ١٩٢٨ بالدفء، وذلك لإدراك كل من البلدين للأهمية التي يحملها الطرف الآخر لأمنه الإقليمي. غير أن هذه العلاقات لم تكن متميزة في عقدي العشرينات والثلاثينات وحتى منتصف العقد الرابع لأسباب عديدة. فقد كانت السياسة الخارجية للجمهورية التركية تحت حكم مؤسسها وأول رئيس لها مصطفى كمال أتاتورك تقوم على فلسفة جوهرية مفادها التوجه نحو الغرب على الصعد السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية. ومع أن السياسة الكمالية كانت تحافظ على الحد الأدنى من الدفء مع جيرانها العرب، إلا أن جل توجهها كان منصباً نحو الغرب لاعتقاد أنقرة أن الغرب – لا الشرق – هو النموذج الذي يجب الاحتذاء به لتأسيس دولة عصرية مدنية. كما وأثرت النزاعات الحدودية بين تركيا والعرب وخاصة سوريا والعراق على زيادة الفجوة بين الطرفين.

مع أن الملك عبدا لله زار تركيا وعقد مباحثات ودية مع الرئيس أتاتورك إلا أنه يمكننا القول إن الانطلاقة الحقيقية لعهد جديد من العلاقات بين عمان وأنقرة جاءت بعد منتصف العقد الرابع من القرن العشرين لأسباب ترتبط بالتطورات السياسية في الأردن والتطورات الدولية والإقليمية. وأما فيما يتعلق بالأردن فقد حصل البلد على استقلاله الكامل في ٢٥ أيار ١٩٤٦ حيث انتقلت البلاد من مرحلة الإمارة إلى عهد الملكية وأصبحت دولة كاملة السيادة بعد التخلص من الانتداب البريطاني. وبفضل استقلاله حصل الأردن على مكانة سياسية أعلى مما كان الحال عليه في عقدي العشرينات والثلاثينات وأوائل العقد الرابع، وصار بمقدور الحكومة الأردنية أن تتحرك من باب الندية في علاقاتها الدولية. كما صار بمقدور الدول الأخرى – ومن بينها تركيا بالطبع – أن تتعامل مع الدولة المستقلة حديثاً من منظور مختلف سياسياً عما كان الحال عليه إبان خضوع الأردن للانتداب البريطاني. فما أن أعلن الأردن استقلاله حتى سارعت تركيا إلى الاعتراف بالوضع الجديد للبلاد وأرسلت وفداً رفيع المستوى لزيارة عمان بُعيد أشهر قليلة لتقديم تهاني القيادة التركية بالاستقلال واقتراح إبرام معاهدة صداقة بين البلدين.

أدت التطورات على الساحة الدولية والإقليمية في عقد الأربعينات إلى زيادة مستوى التقارب السياسي بين الأردن وتركيا. فقد شهد العالم حرباً عالمية أخرى طاحنة استمرت من عام ١٩٣٩ حتى ١٩٤٥. ووجدت تركيا نفسها في قلب الأحداث نظراً لموقعها الاستراتيجي. غير أن النتائج التي آلت إليها الحرب لم تكن كلها لصالح تركيا والغرب. فقد عملت الحرب على تآكل نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا – وهما الدولتان اللتان تركتا أثراً عميقاً على مسرح السياسة الدولية عموماً والشرق أوسطية على وجه التحديد. كما وأدت الحرب إلى بروز قوتين عظيمتين جديدتين ممثلتين في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. وسرعان ما أعلن الاتحاد السوفيتي عن نواياه تجاه تركيا حيث أعلن أحقيته في السيطرة على الولايات الشمالية لتركيا مدعيا أنها طالما كانت تشكل جزء من أراضي روسيا وأرمينيا وغيرها. وهنا شعر الأتراك بعظم الخطر الذي يتهدد حدودهم الشمالية. وزاد قلق الساسة الأتراك حيال جارهم الشمالي عندما بدأت موسكو الشيوعية بالتمدد ايدولوجيا في منطقة الشرق الأوسط حيث استطاعت بالفعل نشر ايدولوجيتها في سوريا – الجار الجنوبي لتركيا والمستقل حديثا عن فرنسا. وبهذا أصبح الخطر الشيوعي

يتهدد الأتراك من الشمال والجنوب. وهنا أدركت القيادة التركية أهمية التحرك العاجل لمنع السوفييت من إحكام سيطرتهم عليهم. فسارعوا إلى مد يد الصداقة إلى جارهم الشرقي العراق، والجنوبي الأردن. وكان كلا البلدين يخضعان للحكم الهاشمي، مما يعني أنهما كانا متقاربين سياسياً. كما وكانت كل من بغداد وعمان تتبعان سياسة غربية، على عكس دمشق والقاهرة في مرحلة لاحقة. ومن هنا سعى الأتراك إلى تحصين البلدين ضد أي نفوذ شيوعي وذلك عبر إرساء علاقات متميزة معهما. وليس من المفاجئ أن توقع تركيا معاهدة صداقة مع كلا البلدين. لا بل وأنها عرضت معاهدة صداقة مع الأردن بعد مرور أقل من سبعة أشهر على استقلاله.

بالنسبة للأردن شكلت تركيا فرصة لتحسين الموقع السياسي للدبلوماسية الأردنية. فقد أدرك الأردن في عهد الملك عبدا لله أهمية التقارب مع تركيا لتحقيق الحلم الذي راوده بشدة والمتمثل في إنشاء تكتل إسلامي. ومع ازدياد إدراك القيادة الأردنية باستحالة تحقيق مثل هذا المشروع بسبب التطورات الدولية والإقليمية سعى الملك إلى حلم آخر من أحلامه الوحدوية والمتمثل في إقامة سوريا الكبرى والتي تشمل كلاً من الأردن وسوريا وفلسطين ولبنان. وكانت هذه هي الأرضية المشتركة لعلاقات البلدين في عهد الملك عبدا لله. فقد رأى الأتراك في المشروع الأردني ضمانة ضد أي اختراق شيوعي لحدودهم الجنوبية، في حين رأى الأردن في تقاربه مع تركيا وسيلة تساعده على تحقيق حلم سوريا الكبرى. كما ورأى الأردن أن إقامة علاقات وثيقة مع تركيا سيساعده على توثيق علاقاته مع الغرب. واستمر الأردن ينظر بعين الاهتمام إلى تركيا في عهد الملك طلال على قصر مدة حكمه ومن بعده الملك حسين، والذي اعتمد على تركيا والكتلة الغربية لمواجهة المحاولات السورية والمصرية المتكررة للإطاحة بحكمه.

لعب النفوذ البريطاني دوراً لا يستهان به في التقارب الأردني– التركي في عقد الأربعينات ومعظم سنوات عقد الخمسينات. فقد كان كلا البلدين حليفاً وثيقاً لبريطانيا والتي كانت تتدخل لتوجه سياساتهما بما يخدم مصالحها في المنطقة. وكان من الطبيعي أن تشجع بريطانيا البلدين على التقارب بعد الحرب العالمية الثانية سعياً منها لتوحيد جهود حلفائها في المنطقة ضد الشيوعية. غير أن بريطانيا فقدت نفوذها تدريجياً على البلدين والمنطقة عموماً لصالح الولايات المتحدة، والتي حلت محل بريطانيا شيئاً فشيئاً إلى أن أصبحت لها الكلمة العليا في المنطقة بعد منتصف العقد الخامس من القرن العشرين.

يمكن القول إن اعتبارات السياسة الدولية وما حملته من تطورات جذرية وخاصة فيما يتعلق بظهور الشيوعية هي التي دفعت البلدين إلى تعزيز علاقاتهما والتي كانت تمتاز بالدفء أصلاً. بل ويمكن القول إن اعتبارات الدين والثقافة الإسلامية المشتركة لم تلعب سوى دوراً صغيراً في تقارب البلدين مقارنة مع الدور الذي لعبته الاعتبارات الجيوسياسية.

تبادل القادة في كلا البلدين الزيارات الرسمية على مستوى رؤوساء الدول فما دون في سعي منها إلى تنسيق جهودهما حيال القضايا المشتركة. ومثلت هذه الزيارات فرصة لتبادل الآراء حول التطورات الإقليمية الكبرى مثل الصراع العربي – الإسرائيلي وحلف بغداد وغيرها. وهنا نرى حرص الطرفين على تنسيق مواقفهما تجاه السياسة الإقليمية. غير أن هذا التنسيق كان كثيراً ما يواجه عقبات تفرضها اعتبارات عديدة. وازدادت هذه العقبات مع قيام دولة اسرائيل واعتراف تركيا بها، وما تبع ذلك من

ارتباط السياسة التركية بالغرب الاستعماري في أدبيات السياسة العربية. وزاد الوضع صعوبة مع مجيء عبد الناصر وإطلاقه لمشروعه القومي والذي سرعان ما وجد طريقه في معظم الدول العربية ومن بينها الأردن. واضطر الأردن إلى مخالفة التوجهات الإستراتيجية التركية سعياً منه لتفادي أي صدام مباشر مع القوميين والناصريين وهو ما تجلى وبكل وضوح في موقفه حيال حلف بغداد.

شكل حلف بغداد اختباراً حقيقياً للدبلوماسية التركية – الأردنية. فبينما نجحت تركيا في استقطاب إيران وباكستان والعراق – الفرع الآخر للهاشميين، إلا أنها فشلت في استقطاب الأردن رغم كل ضغوطها السياسية والإغراءات التي قدمتها. ومع أن الملك الشاب وكما جاء في مذكراته كان متعاطفاً مع الحلف ويود الانضمام إليه إلا أن الضغوط التي مارستها مصر عليه بشكل مباشر وغير مباشر دفعته إلى مقاومة الإغراءات والضغوط التركية رافضاً الانضمام إلى الحلف. وقدم الحلف دليلاً على مدى التأثير العميق الذي كانت أحداث الشرق الأوسط تفرضه على العلاقات الثنائية بين أنقرة وعمان على الصعيد السياسي.

لم يكن حلف بغداد هو الحادثة الوحيدة التي ابتعد فيها الطرفان عن بعضهما سياسياً. فقد سبقه حدث آخر مفصلي تمثل في الحرب العربية – الإسرائيلية عام ١٩٤٨ وما تبعه من الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في العام ذاته. وهنا ظهر التناقض الكبير بين سياسة البلدين. فقد كان الأردن بحاجة إلى السلاح لخوض غمار معركة أدرك الساسة الأردنيون أنها قادمة ولا شك. وطرق الملك عبدا لله الأول أبواباً عديدة كان من بينها تركيا. غير أن تركيا ماطلت في الاستجابة لطلب الملك سعياً منها فيما يبدو إلى عدم إغضاب الغرب. وهكذا فضلت تركيا مصالحها وتحالفها مع الغرب على مصالحها وتحالفها مع الأردن والدول العربية. ومع أن دبلوماسيتها تجاه القضية الفلسطينية كانت تتسم بنوع من التوازن بين أطراف النزاع – فقد رفضت مثلاً مشروع التقسيم غير أنها كانت عضواً في لجنة الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية – إلا أنها وجهت ضربة كبرى إلى جيرانها العرب باعترافها بإسرائيل وتبادل العلاقات معها على مستوى السفراء، لتكون أول دولة إسلامية تخطو بهذا الاتجاه. وطبعاً كان الموقف التركي يستند على أهمية إقامة علاقات وثيقة مع الدولة الجديدة لإرضاء حلفائها الغربيين من جهة وتعزيز تحصين حدودها الجنوبية في وجه الاشتراكيين من جهة أخرى.

لا شك في أن الموقف التركي هذا قد ترك آثاراً سلبية على علاقاتها مع الدول العربية عموماً والأردن على وجه التحديد خاصة وأنه كان أحد أكبر المتضررين من تلك الأحداث الدرامية. وعبر الساسة الأردنيون عن انتقادهم للموقف التركي قائلين أنه سيعيق تحسن العلاقات العربية – التركية. غير أن الطرفين سرعان ما واصلا علاقاتهما السياسية الدافئة تحت ضغط التطورات الإقليمية المتسارعة.

اتخذت تركيا موقفاً محايداً ولكن مرحبّا بالتطورات الداخلية التي مر بها الأردن مروراً بوحدة الضفتين واغتيال الملك عبدا لله الأول ومجيء الملك حسين إلى الحكم بعد تنحية والده المريض عن العرش.
وبالنسبة لوحدة الضفتين فقد جاءت زيارة الرئيس التركي جلال بايار إلى القدس عام ١٩٥٥ كترحيب غير مباشر بهذا التطور. وأما اغتيال الملك عبدا لله فقد ترك حزنا عميقا لدى الأتراك والذين عبروا عن قلقهم حيال مستقبل البلاد كحليف موثوق في وجه الشيوعية. ولدى وصول الملك حسين إلى الحكم سارع

الأتراك إلى دعوته لزيارة بلادهم سعياً منهم لمعرفة توجهات الملك الجديد عن قرب. ووجد الأتراك في الملك شخصية مدركة لأهمية بلادهم بالنسبة لأمن بلاده.

وصل التنسيق السياسي بين القيادتين ذروته في عام ١٩٥٨، حيث جاء إعلان الوحدة بين مصر وسوريا ليدق ناقوس الخطر في كل من عمان وأنقرة. فقد كانت الوحدة تعني وصول المد القومي إلى حدود تركيا الجنوبية. كما وأنها أعطت سوريا دعماً سياسياً وعسكرياً هائلين يمكن استغلالهما لتعزيز مطالبها باسترداد لواء الاسكندرون الذي كانت تركيا قد قامت بضمه إليها عام ١٩٣٩. ناهيك عن أن تركيا لم تكن تشعر بأي ارتياح لاتحاد بلدين ذوي ميول اشتراكية. وبالنسبة للأردن فقد جاءت الوحدة السورية المصرية لتشكل تطوراً مزعجاً للغاية من شأنه إضعاف – لا بل وحتى إزالة – الحكم الهاشمي خاصة وأن الوحدة جاءت بين طرفين يحمل كل منهما مواقف سلبية تجاه القيادة الأردنية.

هنا أيضاً أوجدت الظروف الإقليمية أرضية مشتركة لتحرك دبلوماسي منسق بين الأردن وتركيا. فقد ارتأى الأردن أن يقيم وحدة اندماجية مع الفرع الهاشمي الآخر الحاكم في العراق لتأمين امتداد استراتيجي يوفر له الحماية ضد الجمهورية العربية. ولم ترحب تركيا بهذا التوجه فحسب، بل ولعبت دوراً واضحاً في تسهيله والتسريع من إعلانه. وهو ما تم فعلاً بعد أيام قليلة فقط على قيام الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا.

نرى مرة أخرى أن المصالح المشتركة للبلدين متمثلة في الخوف من المد الشيوعي وما تبعه من ظهور للمد القومي كانت تشكل العمود الفقري في التعاون السياسي بين البلدين على الرغم من اختلاف فلسفة كل منهما في السياسة الخارجية. فالأردن كان يعتمد على سياسة التحالف مع الغرب دون الإخلال بالتزاماته تجاه الدول العربية ضمن ما بات يعرف بالعمل العربي المشترك. وأما تركيا فقد كانت سياستها تقوم على التحالف مع السياسات الغربية دون أدنى اعتبار لما قد يسببه ذلك من تأثيرات على علاقاتها العربية والإسلامية.

لا يمكن لأي تعاون سياسي ألا وأن يرتبط بشكل أو بآخر بالتعاون العسكري والأمني. وعلى الرغم من توقيع البلدين لأول اتفاق سياسي بينهما عام ١٩٤٧ إلا أنهما لم يوقعا على أي اتفاق عسكري مشترك حتى عام ١٩٨٦. غير أن لا يعني عدم قيام تنسيق أمني وعسكري يمكن وصفه بالوثيق بين البلدين. ولعل إحدى نتائج الانقلاب العسكري الذي أطاح بالأسرة الهاشمية الحاكمة في العراق عام ١٩٥٨ تمثلت في الكشف عن مدى التعاون العسكري بين تركيا والأردن. فقد شكل الانقلاب صدمة كبرى قلبت حسابات القيادة السياسية لكلا البلدين، وهو ما دفعهما إلى إعداد خطة عسكرية سرية لمهاجمة الانقلابيين وإعادة العراق إلى الحكم الهاشمي. ولكن لم تنفذ الخطة بسبب اعتراض القوى الغربية الكبرى ممثلة في الولايات المتحدة وبريطانيا عليها.

يظهر هذا التطور نقاطا عديدة مهمة تشير جميعها إلى مدى التقارب الذي وصله البلدان عسكريا. فهل يمكن لأي بلدين إعداد خطة عسكرية لمهاجمة جيش دولة ثالثة في وقت قصير جداً لولا وجود أرضية جاهزة من التنسيق الأمني اللازم للإعداد لخطط هجومية بهذا المستوى؟ يمكن تفسير حرص البلدين على

عدم الإفصاح عن تعاونهما العسكري بالرجوع إلى التطورات الإقليمية آنذاك. فلم يكن الأردن في وضع يسمح له الإعلان عن مثل هذا التعاون وذلك لإدراك قيادته السياسية أن الدول العربية – وعلى رأسها مصر – تنظر بعين الريبة إلى أي تحرك تركي دبلوماسي في المنطقة لاعتقادها أنه يخدم الأهداف الغربية، لا بل واجتهدت هذه الدول في إجهاض الدبلوماسية التركية في الكثير من المواقف. فكيف ستكون ردة فعلها فيما لو تبين لها وجود تعاون عسكري بين الأردن وتركيا؟ ولعله يجدر بنا أن نشير هنا إلى أن الدول العربية اعترضت على مناورات أردنية – تركية مشتركة جرت عام ١٩٩٦ خوفاً منها أن يؤدي ذلك إلى تعاون أردني – تركي – إسرائيلي. واضطر الأردن إلى المسارعة لتبديد مخاوف الدول العربية علماً بأنه كان قد وقع على معاهدة تعاون عسكري مع تركيا ومعاهدة سلام مع إسرائيل. فإذا كان هذا هو الحال عام ١٩٩٦ فما بالك بردة الفعل العربية المتوقع في الخمسينات من القرن العشرين؟

على الرغم من التقارب الكبير بين الأردن وتركيا سياسياً وحتى عسكرياً إلا أن هذا لم يقابله تعاون وثيق مماثل على باقي الصعد الاقتصادية والثقافية وغيرها. ولعل السبب يكمن في أن البلدين كانا يضعان الاعتبارات السياسية على رأس أجندتهما القومية نظراً لانهماك أحدهما – تركيا – في حماية نفسه من الشيوعية وانهماك الآخر – الأردن – في حماية كيانه ووجوده. ولهذا ظلت التبادلات التجارية المتبادلة في حدود متدنية للغاية. وطبعاً تدخلت الاعتبارات الاقتصادية لتزيد من ضعف هذه العلاقات مثل ضعف البنى التحتية واضطراب الأوضاع السياسية وضعف القوة الشرائية وانعدام السياسات الاقتصادية الجاذبة للاستثمارات واختلاف المنهج الاقتصادي لكلا البلدين وغيرها من المؤثرات الاقتصادية البحتة.

أما العلاقات الثقافية فقد كانت هي الأخرى تشهد ضعفاً واضحاً في تلك الفترة للأسباب ذاتها. ولم يوقع الطرفان على أي اتفاق ثقافي بينهما حتى عام ١٩٦٦.

يمكن في خلاصة المطاف القول إن علاقات الأردن وتركيا الجيدة كانت في أساسها استجابة للتطورات الدولية والإقليمية. كما ويمكن القول إن هذه العلاقات كانت تخضع أيضاً لنفوذ الدول الغربية الكبرى. وتأخر البلدان في تطوير علاقاتهما على الصعد الأخرى نظراً لأن الأحداث السياسية وفرت لهما إطاراً مشتركاً للتعاون الثنائي، وهو ما لم يتوفر لهما على الصعد الاقتصادية والثقافية آنذاك.

- ٢ علبة جبنة فيلادلفيا
- ١ ظرف كريمة شانتي
- ٥٠ جم من الزبدة
- ١ علبة بسكوت دايجستيف كبيرة
- ٢/١ كيلو فريز
- ١ ظرف جلو على حامض
- ١ ظرف جلو على فريز
- ١ ملعقة كبيرة من اللبن الزبادي
- ½ ملعقة صغيرة من برش ليمون الحامض
- ½ كوب من الحليب

**طريقة التحضير**

١. في الخلاط الكهربائي يوضع البسكوت مع الزبدة ويخلطوا جيدًا ليصبحوا كالعجينة
٢. في القالب الخاص للتشيز كيك تفرد هذه العجينة وتخبز لمدة ١٠ دقائق
٣. يذوب ظرف الجلو على الحامض في نصف كوب ماء مغلي
٤. تخفق الكريمة مع الحليب والجبن واللبن وخليط جلو الحامض
٥. يخلطوا جيدًا وأخيرًايضاف برش الليمون الحامض
٦. يصب هذا الخليط فوق العجينة المخبوزة ويدخل إلى البراد لمدة ساعة تقريبًا
٧. يقطع الفريز إلى شرائح كبيرة ورقيقة ويصف على سطح الجبن
٨. يغطى بطبقة من جلو الفريز المذوب بنصف كوب ماء مغلي
٩. يوضع في البراد لمدة ساعتين أو ٣ ساعات قبل التقديم

# الملحق (١)

## دستور الاتحاد العربي

**١٩٥٨ / ٣ / ٢٩**

**نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية بمقتضى المادة (٣١) من الدستور.**

**وبناءً على ما قرره مجلس الأمة بتاريخ ٢٦ آذار سنة ١٩٥٨.**

**نصادق على دستور الاتحاد العربي التالي ونأمر بإصداره.**

### الفصل الأول

### الأسس العامة

**المادة ١: يتكوّن الاتحاد العربي من المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية وعضويته مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد.**

**المادة ٢: مع مراعاة أحكام هذا الدستور تحتفظ كل دولة من أعضاء الاتحاد بشخصيتها الدولية المستقلة وبنظام الحكم القائم فيها.**

**المادة ٣: المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي سبق أن ارتبطت بها أية دولة من أعضاء الاتحاد قبل قيام الاتحاد أو قبل انضمامها إليه تبقى مرعية بالنسبة إلى الدولة التي عقدتها وغير ملزمة للأعضاء الآخرين. أما المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية التي تعقد بعد ذلك فتكون من اختصاص وسلطة حكومة الاتحاد.**

**المادة ٤: تتألف حكومة الاتحاد من رئيس الاتحاد وسلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية.**

**المادة ٥:**

**أ - يكون ملك العراق رئيساً للاتحاد وفي حالة غيابه يكون ملك الأردن رئيساً للاتحاد، وإذا غاب كلا الملكين يعيّن رئيس الاتحاد بموافقة مجلس وزراء الاتحاد نائباً أو هيئة نيابة عنه لممارسة صلاحياته مدة غيابه وله أن يحدد الاختصاصات التي يمارسها النائب أو هيئة النيابة.**

**ب - عند انضمام دول أخرى إلى الاتحاد يعاد النظر في وضع رئاسة الاتحاد حسب مقتضيات الأحوال.**

**المادة ٦: يكون مقر حكومة الاتحاد بصورة دورية في بغداد لمدة ستة أشهر من السنة وفي عمان لمدة ستة أشهر أخرى ويجوز بالاتفاق بين حكومات الدول الأعضاء تغيير هذا الترتيب أو تعيين مقر دائم لحكومة الاتحاد حسب مقتضيات الأحوال.**

المادة ٧:

أ - يكون علم الاتحاد على الشكل والمقاييس التالية:

طوله ضعفا عرضه ومقسم أفقياً إلى ثلاثة ألوان متساوية ومتوازية أعلاها الأسود فالأبيض فالأخضر يوضع عليها من ناحية السارية مثلث أحمر متساوي الأضلاع تكون قاعدته مساوية لعرض العلم.

ب - يعيّن شعار الاتحاد وشاراته وأوسمته ونشيده الوطني بقوانين خاصة.

ج ـ تحتفظ كل دولة من الدول الأعضاء بعلمها الخاص.

المادة ٨: يتمتع المواطنون في بلاد الاتحاد العربي على اختلاف أجناسهم وأديانهم ووفق القوانين المرعية بالحريات والحقوق التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويكون لكل فرد منهم حرية التملك والتنقل في جميع أنحاء الاتحاد وحرية السكن والإقامة في أي جهة من جهاته واختيار المهنة وممارسة أية حرفة أو تجارة أو عمل والالتحاق بالمعاهد التعليمية.

## الفصل الثاني

## السلطة التشريعية

المادة ٩: السلطة التشريعية للاتحاد منوطة بمجلس الاتحاد ورئيس الاتحاد.

المادة ١٠:

أ ـ يتألف مجلس الاتحاد من أربعين عضواً عشرون منهم من العراق وعشرون من الأردن.

ب ـ يمثل كل لواء من ألوية المملكتين بعضو واحد على الأقل ويجري انتخاب هؤلاء وفق القانون.

ج ـ يعيّن كل من ملكي الأردن والعراق العدد الباقي من المجموع المقرر بموجب الفقرة (أ) السابقة على أن لا يقل هؤلاء عن خمسة ولا يزيد عن سبعة لكل من الدولتين.

د ـ مع مراعاة النسبة العددية المبينة في الفقرة (أ) السابقة يجوز إعادة النظر في تحديد مجموع أعضاء المجلس وطريقة اختيارهم بقانون.

هـ ـ يؤلف مجلس الاتحاد الأول بانتخاب الأعضاء المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من قبل مجلس النواب في كل من الدولتين من بين أعضائه ويجري تعيين العدد الباقي وفق الفقرة (ج) السابقة.

و ـ لا يجوز للنواب المنتخبين لعضوية مجلس الاتحاد بموجب الفقرة (هـ) السابقة أن يحتفظوا بمقاعدهم في مجلس النواب الذي انتخبهم.

ز ـ لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاتحاد وعضوية مجلس الأمة في أي من الدولتين وعلى العضو الذي ينتخب أو يعيّن لمجلس الاتحاد أن يختار إحدى العضويتين خلال ثمانية أيام من تاريخ انتخابه أو تعيينه.

المادة ١١:

أ ـ لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الاتحاد ووظيفة عامة أو خدمة لدى شخص متعاقد مع إحدى السلطات العامة في أي من دول الاتحاد ويستثنى من ذلك مستأجرو أراضي الحكومة وسائر أملاكها ويقصد بالوظيفة العامة كل وظيفة يتناول صاحبها راتبه من خزانة أية دولة من الدول الأعضاء.

ب ـ على كل عضو من أعضاء مجلس الاتحاد قبل مباشرة أعماله أن يقسم أمام المجلس يميناً هذا نصها:

(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للاتحاد العربي وأن أحافظ على دستور الاتحاد وأن أقوم بالواجبات الموكولة إليَ بأمانة).

المادة ١٢: يدعو رئيس الاتحاد مجلس الاتحاد للاجتماع ويفضه وفق أحكام هذا الدستور.

المادة ١٣:

أ - مدة مجلس الاتحاد أربع سنوات ميلادية ولكل سنة دورية عادية تبدأ في يوم أول سبت من شهر كانون الثاني وإذا كان اليوم المذكور عطلة رسمية ففي أول يوم يليها وإذا لم يدع المجلس للاجتماع في الموعد المذكور فيجتمع بحكم الدستور.

ب - لرئيس الاتحاد بأمر اتحادي ينشر في الجريدة الرسمية أن يؤجل جلسات مجلس الاتحاد مرتين فقط على أن لا يزيد مجموع مدد هذه التأجيلات في غضون أية دورة عادية واحدة على شهرين ولا تدخل مدد هذه التأجيلات في حساب مدة الدورة.

المادة ١٤:

أ - مدة الدورة العادية أربعة أشهر ويجوز لرئيس الاتحاد تمديدها عند الحاجة.

ب - لرئيس الاتحاد أن يدعو المجلس للاجتماع في دورات غير عادية عند الحاجة أو بناء على طلب بذلك موقع عليه من أغلبية مجموع أعضاء المجلس للنظر في أمور معينة ثم يعلن رئيس الاتحاد فض الدورة غير العادية ولا يجوز للمجلس أن يبحث في أية دورة غير عادية إلا في الأمور المعينة التي انعقدت من أجلها تلك الدورة.

المادة ١٥: يفتتح رئيس الاتحاد الدورة العادية لمجلس الاتحاد بإلقاء خطاب افتتاح يتضمن سياسة الاتحاد العامة وله أن ينيب رئيس مجلس الوزراء أو أحد الوزراء ليقوم بمراسم الافتتاح وإلقاء الخطاب، ويقدم مجلس الاتحاد رده على خطاب الافتتاح خلال مدة لا تتجاوز الاسبوعين.

المادة ١٦:

أ - ينتخب مجلس الاتحاد من بين أعضائه في بدء كل دورة عادية رئيساً له ونائبين للرئيس ويجوز إعادة انتخابهم.

ب - إذا اجتمع المجلس في دورة غير عادية ولم يكن له رئيس فينتخب المجلس رئيساً له لمدة تنتهي في أول الدورة العادية.

المادة ١٧: تكون جلسات المجلس علنيــة على أنه يجوز عقد جلسات سرية بناء على طلب الوزير المختص أو رئيس مجلس الاتحاد أو عشرة من الأعضاء على الأقل.

المادة ١٨: يتقاضى رئيس وأعضاء مجلس الاتحاد مخصصات تحدد بقانون.

المادة ١٩: يضع المجلس نظامه الداخلي.

المادة ٢٠: يجوز لأي عضو من أعضاء المجلس أن يستقيل بكتاب يقدمه إلى رئيس المجلس وعلى الرئيس أن يعرض الاستقالة على المجلس الذي له أن يقرر قبولها أو رفضها.

المادة ٢١: لا تعتبر جلسة المجلس قانونية إلا بحضور ثلثي أعضاء المجلس وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين إلا في الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة ولا يشترك رئيس المجلس في التصويت إلا بإعطائه صوت الترجيح عند تساوي الأصوات.

المادة ٢٢:

أ - لا يوقف أحد أعضاء مجلس الاتحاد ولا يحاكم خلال مدة اجتماع المجلس ما لم يوافق المجلس على ذلك بأغلبية مطلقة إلا إذا قبض عليه في حالة التلبس بجريمة جنائية، وفي مثل هذه الحالة يجب إعلام المجلس بذلك عند اجتماعه.

ب - لا يؤاخذ عضو المجلس بسبب أية أفكار أو آراء يبديها أثناء تأدية أعماله في المجلس.

المادة ٢٣:

أ - إذا فقد أيّ عضو من أعضاء مجلس الاتحاد الأهلية بموجب قوانين الدولة التي ينتسب إليها تسقط عضويته من مجلس الاتحاد ويصبح محله شاغراً.

ب - إذا خلا مكان أحد أعضاء المجلس قبل انتهاء مدته لأيّ سبب من الأسباب يملأ مكانه وفق أحكام المادة العاشرة من هذا الدستور.

المادة ٢٤: يجري انتخاب مجلس الاتحاد الجديد خلال ثلاثة أشهر قبل انتهاء مدة المجلس القائم، وإذا تعذر إجراء الانتخاب في الميعاد المذكور تمتد مدة المجلس القائم إلى حين انتخاب المجلس الجديد.

المادة ٢٥: يتولى المجلس مراقبة أعمال السلطة التنفيذية على الوجه المبيّن في هذا الدستور.

المادة ٢٦: لرئيس مجلس وزراء الاتحاد أو للوزير الذي يكون عضواً في مجلس الاتحاد حق الكلام وحق التصويت فيه أمّا الوزراء الذين ليسوا من أعضاء المجلس فلهم أن يتكلموا فيه دون أن يكون لهم حق التصويت وللوزراء أو من ينوب عنهم حق التقدم على سائر الأعضاء في مخاطبة المجلس ولا يجوز لغير هؤلاء دخول قاعة الاجتماع أو التكلم فيها إلا بدعوة من رئيس المجلس.

المادة ٢٧:

أ - لرئيس الاتحاد أن يحلّ مجلس الاتحاد.

ب - إذا حلّ المجلس وجب إجراء انتخاب المجلس الجديد فوراً وإذا تعذّر ذلك يجري الانتخاب في أول اجتماع لمجلسي الأمة.

ج - يدعى المجلس إلى الانعقاد بعد عشرين يوماً من تاريخ تمام انتخابه ولا يجوز أن تتجاوز هذه الدورة غير العادية في أيّ حال اليوم الواحد والثلاثين من كانون الأول تفض في التاريخ المذكور ليتمكن المجلس من عقد دورته العادية الأولى وفق أحكام هذا الدستور، وإذا حدث أن عقدت الدورة غير العادية في شهر كانون الثاني أو شباط فإنها تعتبر أول دورة عادية للمجلس.

د - إذا حل المجلس لسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه.

المادة ٢٨: للمجلس أن يجري تحقيقاً في الأمور التي تدخل ضمن اختصاصه وفقاً لنظامه الداخلي.

المادة ٢٩: يعرض مجلس وزراء الاتحاد مشروع كل قانون على المجلس وفيما عدا الأمور المالية يجوز لعشرة من أعضاء مجلس الاتحاد أن يقترحوا القوانين.

المادة ٣٠:

أ - يحال مشروع كل قانون يقترحه مجلس الوزراء على إحدى لجان مجلس الاتحاد المختصة لتقديم تقرير عنه ثم يعرض على المجلس لمناقشته والتصويت عليه.

ب - يحال كل اقتراح بمشروع قانون يقدّمه أعضاء مجلس الاتحاد على إحدى لجانه المختصة لإبداء الرأي فيه ثم يعرض على المجلس فإن قبله أحاله على مجلس الوزراء لوضعه في صيغة مشروع قانون لتقديمه إليه إمّا في الدورة نفسها أو في الدورة التي تليها وإذا رفض مجلس الاتحاد الاقتراح فلا يجوز تقديمه إلا في دورة أخرى.

المادة ٣١: يصوّت مجلس الاتحاد على مشروع القانون مادة مادة ثم يصوت عليه بمجموعه ويجوز بموافقة المجلس الاقتصار على التصويت عليه بمجموعه.

المادة ٣٢:

أ - كل مشروع قانون أقرّه مجلس الاتحاد يرفع إلى رئيس الاتحاد للتصديق عليه.

ب - إذا لم ير رئيس الاتحاد التصديق على القانون فله أن يردّه إلى المجلس خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفعه إليه مع بيان أسباب عدم التصديق فإذا لم يرده خلال هذه المدة اعتبر بحكم المصدق وأصدر.

ج - إذا رد القانون إلى المجلس على الوجه المبين آنفاً وأقرّه المجلس مرة ثانية بموافقة ثلثي أعضائه يرفع عندئذ للتصديق وفي حالة عدم إعادة القانون مصدقاً في المدة المعينة في الفقرة (ب) اعتبر بحكم المصدق وأصدر.

المادة ٣٣: ينشر كل قانون في الجريدة الرسمية للاتحاد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تصديقه ويصبح نافذ المفعول في بلاد الاتحاد بعد انقضاء ثلاثين يوماً على نشره إلا إذا ورد نص خاص في القانون على نفاذه من تاريخ آخر.

المادة ٣٤: لكل عضو من أعضاء المجلس أن يوجه الأسئلة والاستجوابات إلى أي وزير من الوزراء وفق القانون.

## الفصل الثالث

## السلطة التنفيذية

المادة ٣٥: تناط السلطة التنفيذية برئيس الاتحاد ويمارسها بواسطة مجلس وزراء الاتحاد وفق أحكام هذا الدستور.

المادة ٣٦: رئيس الاتحاد مصون من كل تبعة ومسؤولية.

المادة ٣٧: يمارس رئيس الاتحاد صلاحياته بأوامر اتحادية تصدر بناءً على اقتراح الوزير المختص ويجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ويستثنى من ذلك الأوامر الاتحادية المتضمنة تعيين رئيس مجلس الوزراء أو إقالته أو قبول استقالته أمّا الأوامر الاتحادية المتضمنة تعيين الوزراء أو إقالتهم أو قبول استقالتهم فيوقعها رئيس الاتحاد ورئيس مجلس الوزراء.

المادة ٣٨: يتألف مجلس وزراء الاتحاد من رئيس وعدد من الوزراء حسبما تقضي به مصالح الاتحاد ويجوز تعيين نائب لرئيس الوزراء ووزراء دورة على أن يراعى في اختيار الوزراء ما يكفل اشتراك الدول أعضاء الاتحاد في مجلس الوزراء ويشترط في هؤلاء أن يكونوا حائزين على جنسية إحدى الدول الأعضاء وأن تتوافر فيهم المؤهلات التي يشترط توافرها في أعضاء مجلس النواب في الدول الأعضاء.

المادة ٣٩: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء أن يقسموا أمام رئيس الاتحاد اليمين التالية:

(اقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للاتحاد العربي وأن أحافظ على دستور الاتحاد وأن أقوم بالواجبات الموكولة إليّ بأمانة).

المادة ٤٠:

أ - يتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الاتحاد في حدود الاختصاصات المبينة في هذا الدستور أو بموجب أيّ قانون أو نظام وضع بمقتضاه.

ب - تعرض قرارات مجلس الوزراء على رئيس الاتحاد للاطلاع وله أن يطلب إعادة النظر في أيّ منها وينفذ هذه القرارات رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل في حدود اختصاصه.

المادة ٤١: أ - كل وزير من الوزراء مسؤول عن شؤون وزارته ويقوم بتنفيذ السياسة العامة للاتحاد.

ب - يتولى وزير الدولة الشؤون التي يعهد بها إليه رئيس مجلس الوزراء.

المادة ٤٢: أ - يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية مجلس الاتحاد ولكن لا يجوز الجمع بين الوزارة في مجلس وزراء الاتحاد والوزارة أو عضوية مجلس الأمة في أية دولة من الدول الأعضاء.

ب - لا يجوز الجمع بين الوزارة ووظيفة عامة أو خدمة لدى شخص متعاقد مع حكومة الاتحاد أو مع إحدى السلطات العامة في أي من دول الاتحاد ولا يجوز للوزير أن يشتري أو يستأجر شيئاً من أملاك حكومة الاتحاد أو أملاك حكومة أي من دول الاتحاد ولو كان ذلك في المزاد العلني كما لا يجوز له أثناء وزارته أن يكون عضواً في مجلس إدارة أية شركة أو أن يمارس أي عمل تجاري أو مالي أو أن يتقاضى راتباً من أية مؤسسة رسمية أو غير رسمية أو أن يتعاطى أية مهنة حرة.

المادة ٤٣:

أ - رئيس الاتحاد يعيّن رئيس مجلس وزراء الاتحاد ويقيله ويقبل استقالته وبتنسيب منه يعيّن الوزراء ويقيلهم ويقبل استقالتهم.

ب - عند استقالة رئيس مجلس الوزراء أو إقالته أو وفاته يعتبر جميع الوزراء مستقيلين أو مقالين بطبيعة الحال.

المادة ٤٤: تعيّن رواتب رئيس مجلس الوزراء والوزراء بقانون.

المادة ٤٥: رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون أمام مجلس الاتحاد مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للاتحاد كما أن كل وزير مسؤول عن أعمال وزارته.

المادة ٤٦: إذا قرّر مجلس الاتحاد بالأغلبية المطلقة من مجموع عدد أعضائه عدم الثقة بالوزارة وجب عليها أن تستقيل فوراً، وإذا كان قرار عدم الثقة خاصاً بأحد الوزراء فعليه أن يستقيل كذلك.

المادة ٤٧:

أ - تعقد جلسة الثقة بالوزارة أو بأيّ وزير منها إمّا بناءً على طلب رئيس مجلس الوزراء وإمّا بناءً على طلب موقع من عدد لايقل عن عشرة من أعضاء مجلس الاتحاد.

ب - يؤجل الاقتراع على الثقة لمرة واحدة لا تتجاوز مدتها سبعة أيام إذا طلب ذلك رئيس مجلس الوزارة أو الوزير المختص ولا يحل المجلس خلال هذه المدة.

المادة ٤٨: يترتب على كل وزارة تؤلف أن تتقدم ببيانها الوزاري إلى مجلس الاتحاد خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها إذا كان المجلس مجتمعاً وأن تطلب الثقة على ذلك البيان وإذا كان المجلس غير مجتمع أو منحلاً فيعتبر خطاب الافتتاح بياناً وزارياً لأغراض هذه المادة.

المادة ٤٩: الوزراء مسؤولون عما يرتكبونه من جرائم في تأدية أعمالهم.

المادة ٥٠:

أ - لمجلس الاتحاد حق اتهام الوزراء ويحاكون أمام المحكمة العليا الاتحادية ويصدر قرار الاتهام بالاقتراع السري بأغلبية ثلثي مجموع أعضاء المجلس.

ب - الوزير الذي يصدر قرار باتهامه على الوجه السالف ذكره يوقف عن العمل إلى أن تفصل المحكمة العليا في قضيته.

المادة ٥١: يعين رئيس الاتحاد الممثلين السياسيين لحكومة الاتحاد ويقيلهم ويقبل استقالتهم على الوجه المبين في القانون ويقبل اعتماد الممثلين السياسيين للدول الأجنبية.

المادة ٥٢: رئيس الاتحاد يعقد المعاهدات والمواثيق والاتفاقات المتعلقة باختصاصات حكومة الاتحاد ويصدقها بعد موافقة مجلس الاتحاد عليها.

المادة ٥٣:

أ - رئيس الاتحاد هو القائد الأعلى للجيش العربي وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الاتحاد وإذا كان المجلس منحلاً يدعى ذلك المجلس نفسه للاجتماع لهذا الغرض فوراً.

ب - يعتبر ملك الأردن القائد الأعلى للقوات المرابطة في الأردن من الجيش العربي.

ج - تكون الممارسة الفعلية للقيادة منوطة برئاسة أركان الجيش العربي.

د - يعيّن رئيس الاتحاد بناءً على تنسيب وزير الدفاع ورئيس مجلس وزراء الاتحاد رئيس أركان الجيش العربي ومعاونيه وقادة الجبهات وقادة الفرق ومن يعادلهم بالمناصب حسب القوانين.

هـ - تمنح الرتب العسكرية وتستردّ وفقاً لأحكام دستور كل من الدولتين بناءً على تنسيب وزير الدفاع ورئيس مجلس وزراء الاتحاد حسب أحكام قانون خدمة الضباط الاتحادي وتعلن بأمر اتحادي.

المادة ٥٤: رئيس الاتحاد يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ القوانين.

المادة ٥٥: يحدّد القانون شروط التعيين والرواتب والترقية والانضباط والتقاعد وغير ذلك من أحكام الخدمة المدنية والعسكرية لموظفي حكومة الاتحاد كافة.

المادة ٥٦: إذا حدث فيما بين اجتماعات مجلس الاتحاد أو في فترة حله ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الاتحاد إصدار مراسيم اتحادية لها قوة القانون وتعرض هذه المراسيم التي يجب أن لا تخالف أحكام هذا الدستور على مجلس الاتحاد للمناقشة فيها في أول اجتماع له بعد صدورها فإذا رفضها أعلن بطلانها من تاريخ الرفض على أن لا يؤثر ذلك على العقود والحقوق المكتسبة بموجبها.

المادة ٥٧: تصدر جميع الأنظمة والمراسيم بموافقة مجلس الوزراء ويجب أن تكون موقعاً عليها من رئيس مجلس الوزراء والوزراء.

## الفصل الرابع

## السلطة القضائية

المادة ٥٨:

أ - تتألف محكمة عليا من رئيس وستة قضاة: ثلاثة منهم من محكمة التمييز في كل من دولتي الاتحاد أو من كان في مستواهم من كبار رجال القانون.

ب - يتألف النصاب القانوني للمحكمة العليا من خمسة قضاة بما فيهم الرئيس.

ج - تصدر المحكمة العليا قراراتها بالأكثرية المطلقة.

د - تنعقد المحكمة العليا في مقر حكومة الاتحاد.

هـ - تكون قرارات المحكمة العليا قطعية وملزمة وينص على كيفية تنفيذها بقانون.

المادة ٥٩: تكون من اختصاصات المحكمة العليا وحدها الأمور التالية:

أ - محاكمة أعضاء مجلس الاتحاد ووزراء الاتحاد.

ب - الفصل في الخلافات التي قد تقع بين حكومة الاتحاد وواحد أو أكثر من أعضائه أو التي قد تقع بين الأعضاء أنفسهم.

ج - إعطاء المشورة القانونية في المسائل التي يحيلها عليها رئيس مجلس وزراء الاتحاد.

د - تفسير دستور الاتحاد والقوانين الاتحادية بناءً على طلب من رئيس مجلس وزراء الاتحاد وتكون لقراراتها الصادرة في هذا الشأن قوة النص المفسر.

هـ - دستورية القوانين والمراسيم الاتحادية بناءً على طلب من رئيس مجلس وزراء الاتحاد أو رئيس مجلس وزراء إحدى الدول الأعضاء ويعتبر القرار الصادر بعدم دستورية القانون أو المرسوم ملغياً له من تاريخ صدور القرار.

و - استئناف الأحكام القطعية الصادرة من محاكم الدول الأعضاء إذا تضمنت هذه الأحكام الفصل في نزاع ذي مساس بأحكام هذا الدستور أو أي قانون اتحادي.

ز - استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الاتحادية وفقاً للقوانين.

المادة ٦٠:

أ - يعيّن رئيس الاتحاد بموافقة مجلس الوزراء رئيس المحكمة العليا وسائر أعضاء المحكمة ولا يعزلون.

ب - يعيّن بقانون مؤهلات أعضاء المحكمة العليا وشروط تعيينهم وسائر ما يتعلق بخدمتهم.

المادة ٦١: لمجلس الاتحاد أن يؤلف محاكم اتحادية أخرى حسب الحاجة.

## الفصل الخامس

## اختصاصات الاتحاد

المادة ٦٢:

أ - تنحصر الأمور الآتية بحكومة الاتحاد:

١ - الشؤون الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والقنصلي.

٢ ـ عقد المعاهدات والمواثيق والاتفاقات الدولية.

٣ ـ حماية دول الاتحاد والمحافظة على سلامتها وأمنها الداخلي والخارجي.

٤ ـ إنشاء وإدارة القوات المسلحة تحت اسم الجيش العربي ولايجوز لأي عضو من أعضاء الاتحاد الاحتفاظ بتشكيلات مسلحة عدا قوات الشرطة والأمن الداخلي.

٥ ـ تنظيم مجلس الدفاع الأعلى والخدمة العسكرية والنفير بقوانين خاصة.

٦ ـ شؤون الجمارك وتشريعاتها.

٧ ـ تنسيق السياسة المالية والاقتصادية.

٨ ـ شؤون العملة وتنظيم شؤون الصيرفة.

٩ ـ توحيد سياسة التعليم ونظمه ومناهجه.

١٠ ـ شؤون الطرق والمواصلات المشتركة.

١١ ـ أي أمر يقرر مجلس الاتحاد بأغلبية ثلثي أعضائه اعتباره من الأمور الاتحادية بعد موافقة حكومات الدول الأعضاء.

ب ـ تبقى من اختصاص الدول الأعضاء في الاتحاد جميع الأمور والصلاحيات الأخرى.

المادة ٦٣ : تنفذ مباشرة جميع القوانين والأنظمة والأوامر والمراسيم الاتحادية والقرارات الصادرة من سلطات الاتحاد وفق أحكام هذا الدستور على جميع السلطات والأفراد في بلاد الدول الأعضاء.

## الفصل السادس

## مالية الاتحاد

المادة ٦٤:

أ ـ تخصّص لحكومة الاتحاد مصادر إيراد ثابتة تتصرّف بها عن طريق فرض ضرائب ورسوم على تلك المصادر، وعلى الدول الأعضاء أن تتنازل لحكومة الاتحاد عن هذه المصادر بقدر يمكنها من القيام بواجباتها ومسؤولياتها وفق أحكام هذا الدستور.

ب ـ تلتزم المملكة العراقية بتأدية (٨٠%) ثمانين بالمائة من واردات ميزانية السنة الأولى لحكومة الاتحاد وتلتزم المملكة الأردنية الهاشمية بتأدية (٢٠%) عشرين بالمائة من هذه الواردات.

ج ـ بعد انتهاء السنة المالية الأولى تطبق أحكام الفقرة (أ) السالف ذكرها، وإذا لم يتحقق التنازل المنصوص عليه فيها يكون لحكومة الاتحاد الحق في أن تفرض على مصادر إيراد الدول الأعضاء النسب التي تراها ضرورية لتسديد نفقات الاتحاد.

المادة ٦٥: تنظم تخمينات واردات الاتحاد ونفقاته بميزانية سنوية تصدق بقانون قبل دخول السنة المالية التي تبدأ في أول نيسان من كل سنة.

المادة ٦٦: لا يجوز تخصيص راتب أو إعطاء مكافأة أو صرف شيء من أموال خزينة الاتحاد إلا إذا كان له اعتماد في ميزانيته وكانت له جهة صرف معينة بالقانون.

المادة ٦٧: يناقش مجلس الاتحاد الميزانية فصلا فصلا وإذا لم يتيسر إقرار الميزانية قبل دخول السنة المالية يستمر الصرف باعتمادات شهرية بنسبة ١٢/١ لكل شهر من ميزانية السنة السابقة.

المادة ٦٨: لا ينقل مبلغ من فصل إلى فصل آخر في الميزانية ولايضاف مبلغ إلى الميزانية المعمول بها ولا يخفض أو يلغى إلا بقانون.

المادة ٦٩:

أ - يشكّل بقانون ديوان محاسبة لتنظيم إيراد حكومة الاتحاد ونفقاتها وطرق صرفها وتنظيم حساباتها.

ب - يقدم ديوان المحاسبة إلى مجلس الاتحاد تقريراً يتضمن آراءه وملحوظاته وبيان المخالفات المالية والمسؤولية المترتبة عليها وذلك في بدء كل دورة عادية كلما طلب مجلس الاتحاد منه ذلك.

ج - ينصّ القانون على حصانة رئيس ديوان المحاسبة.

المادة ٧٠: لحكومة الاتحاد أن تمتلك الأموال المنقولة وغير المنقولة وأن تديرها وأن تتصرف بها وفق القانون.

المادة ٧١: تعفى من الضرائب والرسوم التي تفرض القوانين في كل من بلاد الاتحاد جميع أموال الاتحاد وعقاراته وممتلكاته وكل ما يخصص للاتحاد أو يرد باسمه أو يؤول إليه بأية طريقة كانت.

## الفصل السابع

## تعديل الدستور

المادة ٧٢: يجوز تعديل هذا الدستور على الوجه الآتي:

أ - لرئيس الاتحاد بموافقة مجلس الوزراء ولمجلس الاتحاد بطلب موقع من واحد وعشرين عضواً من مجموع أعضائه طلب إجراء أي تعديل في هذا الدستور، ويجب أن يعيّن في الطلب المواد المراد تعديلها أو إلغاؤها أو إضافتها.

ب - يناقش مجلس الاتحاد طلب التعديل ويصدر قرار بشأن بأغلبية ثلثي مجموع أعضائه.

ج - إذا وافق مجلس الاتحاد على التعديل أحاله على السلطات التشريعية في الدول الأعضاء، فإذا وافقت تلك السلطات على التعديل بالأغلبية المطلقة لمجلس الاتحاد مجتمعاً أصبح نافذاً بعد تصديقه من رئيس الاتحاد وعلى الوجه المبين في المادة (٣٢).

## الفصل الثامن

## أحكام متفرقة

المادة ٧٣:

أ - عند حدوث طوارئ من شأنها الإخلال بالأمن العام في أية جهة من بلاد الاتحاد لرئيس الاتحاد بناءً على قرار من مجلس وزراء الاتحاد أن يعلن بقرار اتحادي حالة الطوارئ في جميع أنحاء بلاد الاتحاد أو في أية منطقة معينة منها. وتنظم إدارة المناطق التي تشملها حالة الطوارئ وفقاً لقانون خاص تعطى بموجبه الصلاحية إلى الشخص أو الأشخاص الذين يعينهم القانون لاتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية لإقرار الأمن العام بما في ذلك صلاحية وقف القوانين العادية، كما ينص القانون على محاكمة الأشخاص عن جرائم معينة أمام محاكم خاصة.

ب - في حالة حدوث اضطرابات أو طوارئ خطيرة في أية جهة من بلاد الاتحاد أو في حالة وقوع خطر اعتداء على أية منطقة من مناطق بلاد الاتحاد فلرئيس الاتحاد بناءً على قرار من مجلس وزراء الاتحاد أن يعلن بأمر اتحادي الأحكام العرفية في الجهة أو في المنطقة التي يقع فيها الاضطراب أو الطوارئ الخطيرة او يتناولها خطر الاعتداء.

ج - يجوز أن تتضمن الأوامر الاتحادية صلاحية وقف القوانين العادية أو الأنظمة المعمول بها وذلك في المناطق وإلى المدى الذي يعيّن في تلك الأوامر ويظل جميع الأشخاص القائمين بتنفيذ الأوامر المذكورة عرضة للمسؤولية القانونية التي تترتب على أعمالهم إزاء أحكام القوانين والأنظمة إلى أن يعفوا من تلك المسؤولية بقانون خاص يوضع لهذه الغاية.

د - إذا أعلنت إحدى حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد بموجب قوانينها المرعية حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية في بلادها أو في أيّ جزء منها فلها أن تتخذ التدابير والإجراءات اللازمة لتنفيذ حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية حسبما هو منصوص عليه في قوانينها دون الرجوع إلى حكومة الاتحاد وتكون القوات العسكرية الموجودة في تلك البلاد مسؤولة عن تنفيذ تلك التدابير والإجراءات على أن تخبر حكومة الاتحاد بذلك.

هـ - إذا أعلنت جميع حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية في بلادها بحيث يكون ذلك شاملاً جميع بلاد الاتحاد فيعتبر ذلك بمثابة إعلان صادر عن حكومة الاتحاد وتطبق عندئذ أحكام الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة.

المادة ٧٤: تعيّن حكومة الاتحاد مواعيد وإجراءات تسلمها كل ما يدخل في اختصاصها من حكومات الدول الأعضاء.

المادة ٧٥: يعتبر مجلس الاتحاد الذي يتألف بعد صدور هذا الدستور أول مجلس اتحادي. ويعتبر أول اجتماع له دورة غير عادية وتفضّ هذه الدورة غير العادية قبل شهر كانون الثاني لسنة ١٩٥٩ لتبدأ أول دورة عادية له من مدته المقررة بموجب المادة (١٣) من هذا الدستور.

المادة ٧٦: تعرض أول ميزانية لحكومة الاتحاد على مجلس الاتحاد خلال دورته غير العادية المنصوص عليها في المادة (٧٥) السابقة.

المادة ٧٧: يصبح هذا الدستور نافذ المفعول بعد موافقة مجلس الأمة في كل من الدول الأعضاء وتصديقه وفق الأصول الدستورية.

المادة ٧٨: جميع القوانين والأنظمة والتشريعات التي لها مساس باختصاصات حكومة الاتحاد والمعمول بها في الدول الأعضاء عند نفاذ هذا الدستور تبقى سارية ومعمولاً بها في كل دولة من الدول الأعضاء إلى أن تلغى أو تعدل أو تستبدل بتشريعات أخرى.

المادة ٧٩: تقوم كل دولة من الدول الأعضاء بتعديل دستورها بحيث تتوافق أحكامه مع أحكام هذا الدستور وعليها أن تلتزم بأحكامه.

المادة ٨٠: مجلس وزراء حكومة الاتحاد وحكومات الدول الأعضاء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا الدستور.

٢٩/ ٣ / ١٩٥٨ - الحسين بن طلال [1]

---

[1] جريدة المشرق العربي، ٣٠ آذار ١٩٥٨، ص٤٠٣-٤١٠.

# الجداول

## الجدول رقم (١)

قيمة الواردات التركية للأردن منذ عام ١٩٤٦ – ١٩٥٨.[١]

| السنة | قيمة الواردات |
|---|---|
| ١٩٤٦ | ٧٤٥٧٢ ألف دينار |
| ١٩٤٧ | ٢٣٨٧١٩ ألف دينار |
| ١٩٤٨ | ٣٤٥٨٧ ألف دينار |
| ١٩٤٩ | ٨٤٩٥٤ ألف دينار |
| ١٩٥٠ | ٢١٦٣٤ ألف دينار |
| ١٩٥١ | ١٤٤٢٦ ألف دينار |
| ١٩٥٢ | غير متوفر |
| ١٩٥٣ | غير متوفر |
| ١٩٥٤ | ٤٩.٣ بالألف دينار |
| ١٩٥٥ | ٢٤.٣ بالألف دينار |
| ١٩٥٦ | ١٠٣.٨ بالألف دينار |
| ١٩٥٧ | ٣٨٩.٦ بالألف دينار |

[١] دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، وزارة الاقتصاد، المملكة الأردنية الهاشمية، العدد ٢، ١٩٥٠–١٩٥٨، ص١٨٣–٢١٧.

## الجدول رقم (٢)

## زيجات أفراد العائلة الهاشمية الأردنية بالعائلات التركية [1]

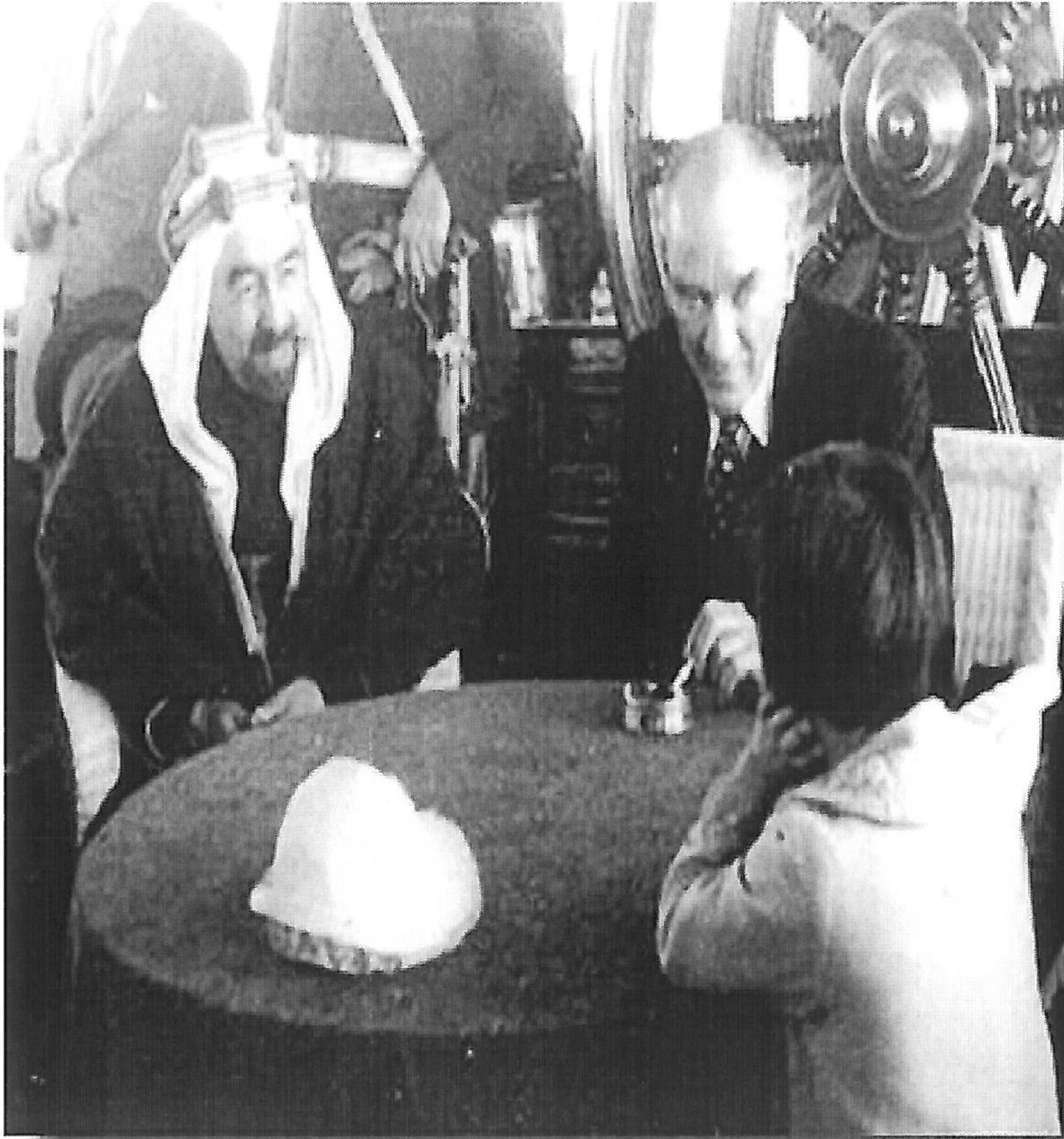
| الاسم | الزوجة | ملحوظات |
| --- | --- | --- |
| – الشريف الحسين بن علي | – عدلية هانم | – الزوجة الثالثة |
| – الملك عبد الله الأول | – سوزدال هانم | – الزوجة الثانية، وأنجبت له الأمير نايف. |
| – الأمير زيد ابن الشريف حسين بن علي. | – الأميرة فخر النساء | – أميرة تركية اشتهرت بحب الأدب والفن. استقرت في عمان عام ١٩٥٧ وأسست معهد فخر النساء للفنون الجميلة عام ١٩٧٥. |
| – الأمير رعد بن زيد | – الأميرة فخر النساء كباش | ـــــــــــــــ |
| – الأمير نايف بن عبد الله | – الأميرة مهريمة | ـــــــــــــــ |
| – الملك طلال بن عبد الله | – الملكة زين الشرف | – حفيدة السلطان محمد رشاد الذي حكم من عام ١٩٠٩ – ١٩١٨. أنجبت الملك حسين والأمراء محمد وحسن وبسمة. ولعبت دوراً مفصلياً في الحياة السياسية الأردنية خاصة في أوائل الخمسينات بعد اغتيال الملك عبد الله ومرض زوجها الملك طلال. |

[1] The Hashemite Royal Family, www.kinghussein.gov.jo

## الصور



صورة (١) : الأمير عبدالله الأول أثناء زيارته تركيا عام ١٩٣٧ ولقائه مع أتاتورك



صورة (٢) : لقاء مصطفى كمال أتاتورك مع ألأمير عبد الله الأول في تركيا عام ١٩٣٧



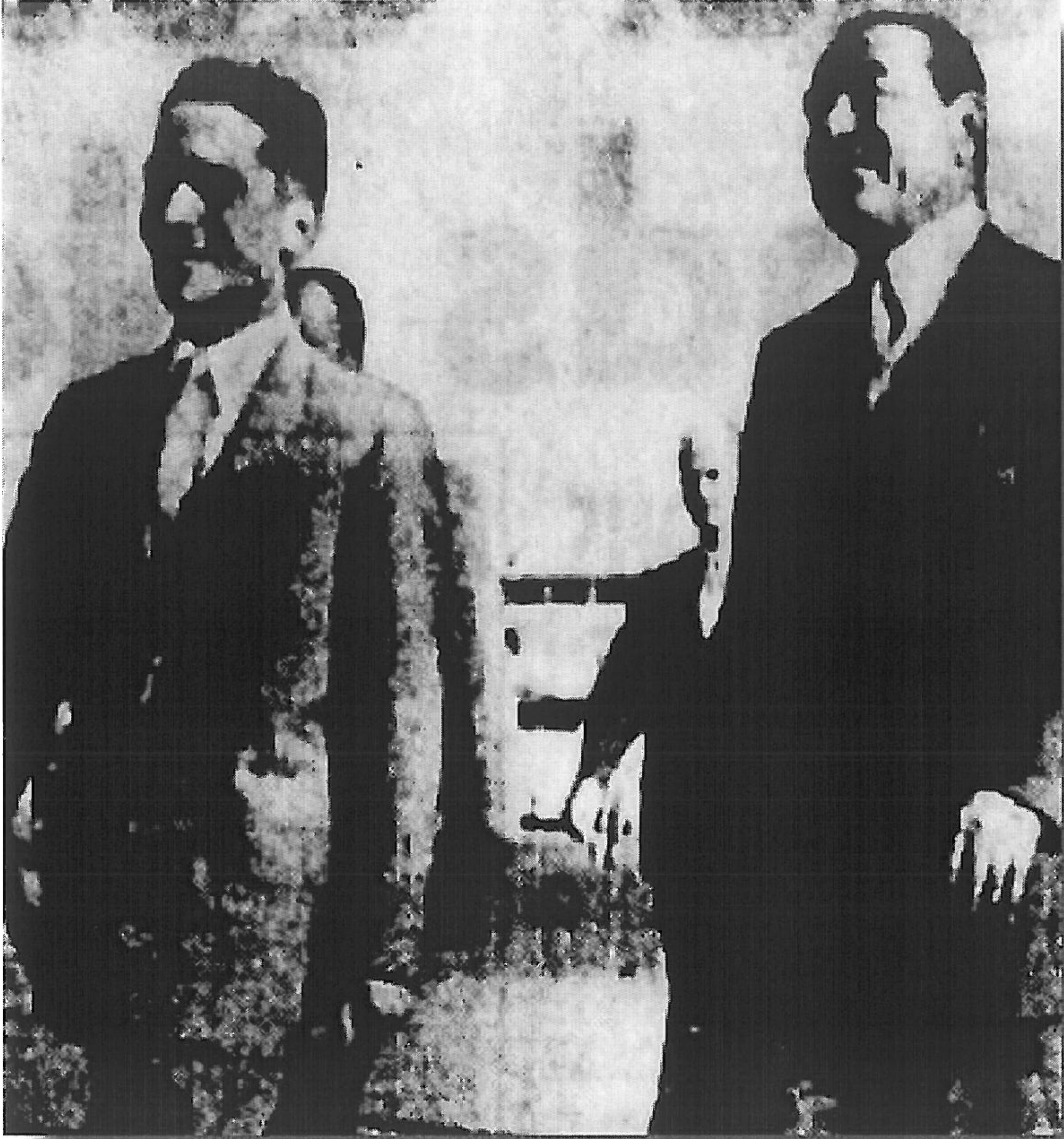
صورة (٣) : الأمير عبد الله الأول أثناء زيارته تركيا عام ١٩٣٧



صورة (٤) : عبد الله الأول يمضي وثيقة استقلال الأردن ١٩٤٦




صورة (٥) : الملك عبدالله في لقاء مع رئيس الوزراء التركي ١٩٤٦.



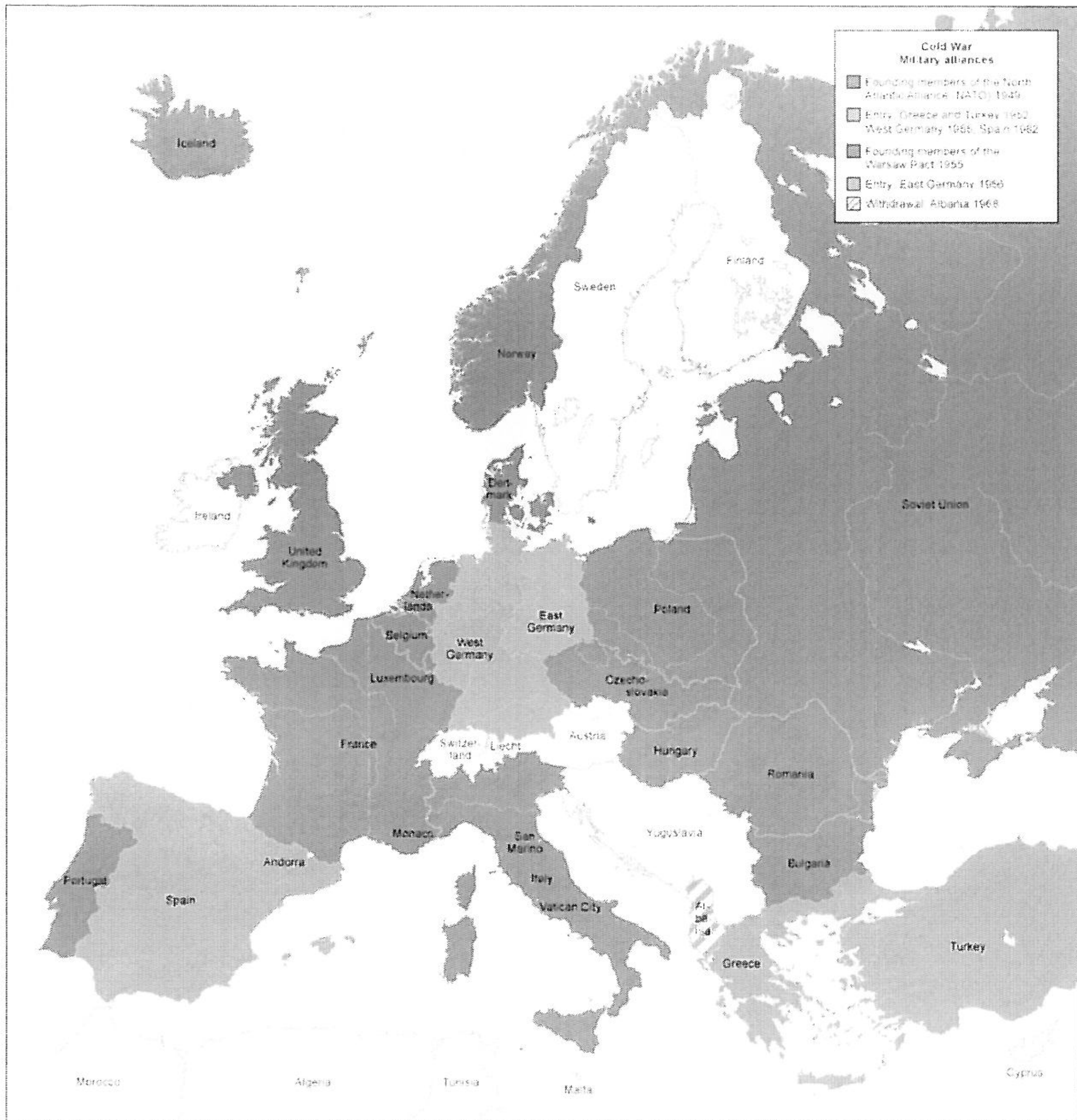
صورة (٦) : الملك حسين ورئيس الوزراء التركي عدنان مندريس



صورة (٧) : الملك حسين بن طلال مع الرئيس التركي جلال بايار أثناء زيارة الملك تركيا سنة ١٩٥٦



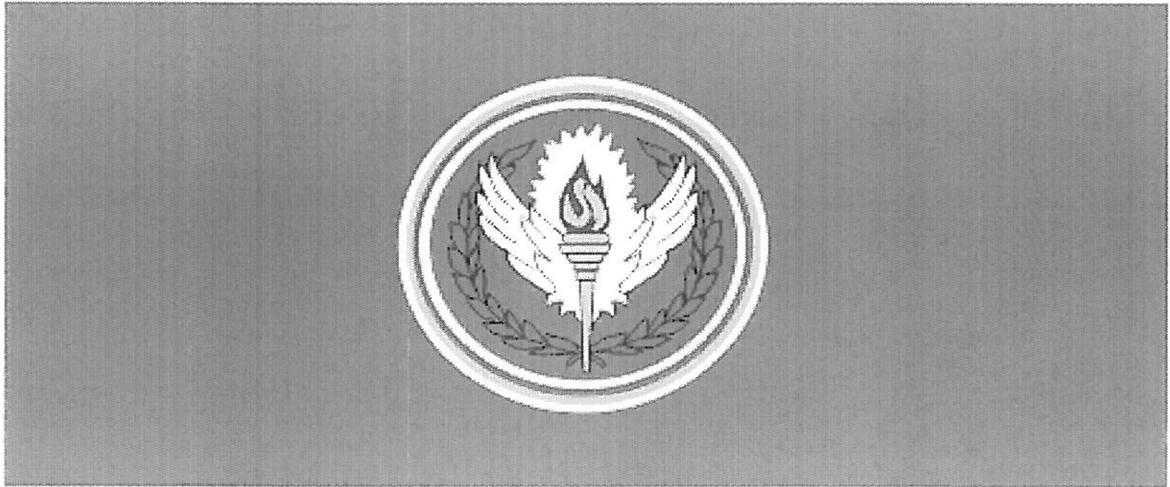
صورة (٨) : الملك حسين والرئيس التركي جلال بايار في تركيا ١٩٥٧




خريطة (٩): التحالفات العسكرية الأوروبية فترة الحرب الباردة

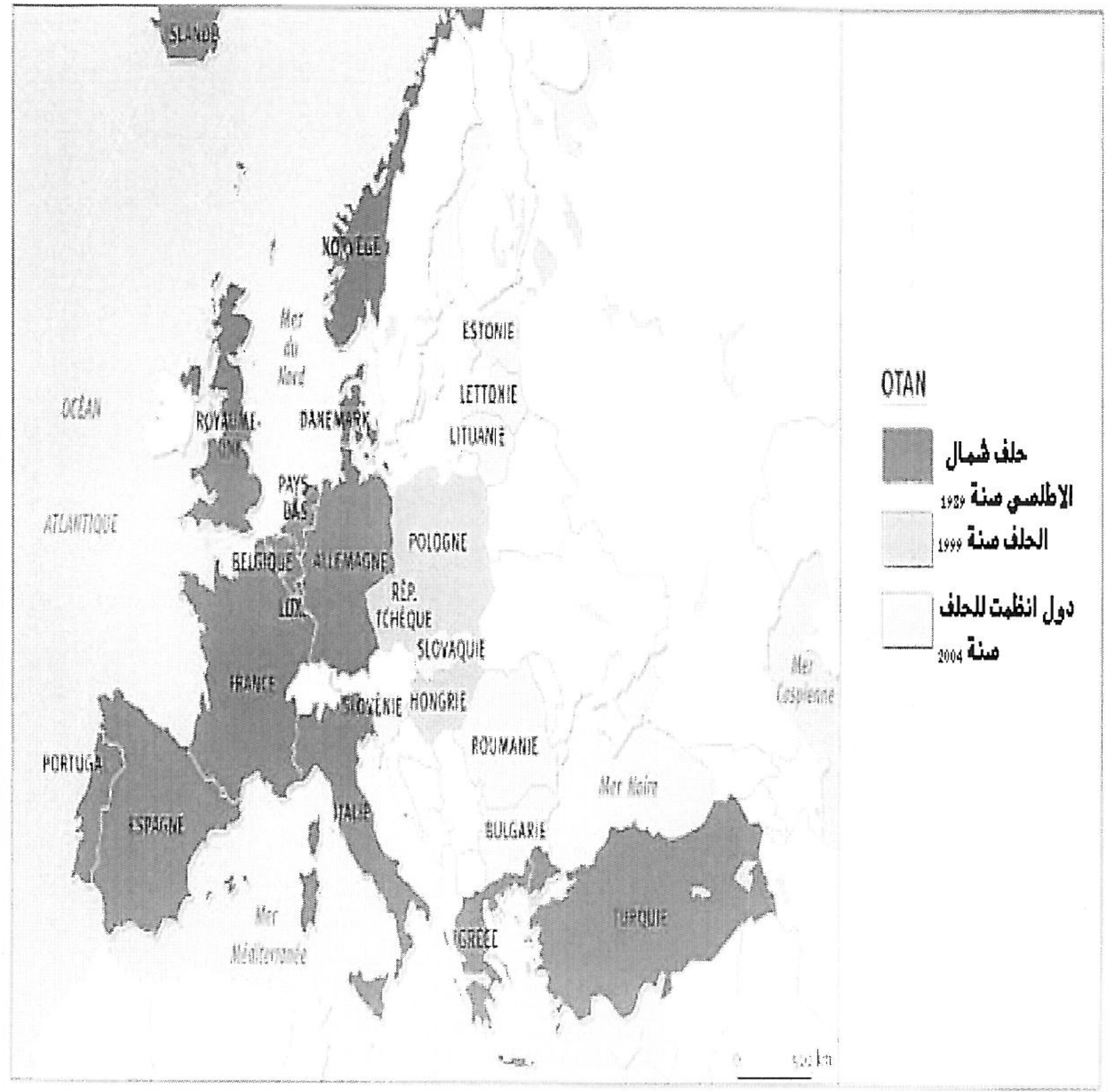


خريطة (١٠): توضح الدول التي انضمت إلى حلف بغداد ١٩٥٥



صورة (١١): شعار حلف بغداد

توسيع حلف شمال الاطلنتي




خريطة (١٢) : دول حلف شمال الأطلسي

## قائمة المصادر والمراجع:

### - الوثائق :

### أ) الوثائق العربية المنشورة:


١) أبو جابر، غالب (١٩٧٥)، **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الأردنية ١٩٢٣-١٩٧٣**، معهد الإدارة العامة، وزارة الثقافة والإعلام، عمان، ١٩٧٥.

٢) **الجريدة الرسمية** (١٩٤٦-١٩٥٨)، الأردن.

٣) دائرة الاحصاءات العامة (١٩٥٠-١٩٥٨)، **النشرة الاحصائية السنوية**، وزارة الاقتصاد، المملكة الأردنية الهاشمية.

٤) **الوقائع العراقية**، العدد ١، ٢٣ تموز ١٩٥٨


### ب) الوثائق الأجنبية المنشورة:


1) Alan de L. Rush(1995), **Records of the Hashemite Dynasties**, Part one Transjordan: The Reign of The King Talal, V.8.

2) Hansard, **Parliamentary Debates**, H.C. Vol. 538, Col. 382.

3) Keesing's record of world events, **keesing's worldwide**, LLC.

4) **Summary of World Broad Casts**, 2nd Series, No. 130, October 1954.

5) Susser, Asher(1995), **The Hashemite in the modern Arab world**, Franc Cass and Co.Ltd- London.

- المصادر العربية المطبوعة:

١) الحسيني، عبدالرزاق (١٩٧٨)، **تاريخ الوزارات العراقية**، دار الكتاب، بيروت.

٢) **دراسات عن تركيا** (د.ت)، الجامعة المستنصرية ، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية ، بغداد.

- المصادر الأجنبية المطبوعة:

1) Growth and Stability in the Jordan Economy Middle East Journal, Volume 21, No1, 1967.

2) Kalaycioglu, Sema (2000), **Regional Economic Co-Operation in the Middle East**, Foreign Policy Institute, Ankara.

3) Karpat, Kemalh (1975), **Turkey's Foreign Policy Transition (1950-1974)**, E.J Brill, Leiden, Netherlands.

4) Turkmen, ilter (2010), **The Middle East policy of republic of Turkey**, wise men center for strategic studies, Istanbul.

- المراجع والدراسات الحديثة:

* العربية:

١) أحمد، ابراهيم خليل (١٩٨٨)، **تركيا المعاصرة**، منشورات مركز الدراسات التركية، الموصل.

٢) الابراهيم، حسن (١٩٧٨)، **جولة في السياسة الدولية**، دار العلوم، الكويت.

٣) أبو نوار، معن (٢٠٠٠ )، **قيام وتطور إمارة شرق الأردن**، دار الرأي للنشر، عمان.

٤) الأحمد ، محمد علي (٢٠٠٧ )، **سقوط الخلافة** ، دار الإسراء للنشر والتوزيع ، عمان .

٥) بحيري، مروان (١٩٨٢)، **الحلف الأطلسي والشرق الأوسط**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.

٦) البراوي، راشد (١٩٧٢)، **العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى**، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

٧) بكار، موسى (١٩٩٩)، **دور الأردنيين في بناء الأردن الحديث**، حوض الزيتون، عمان.

٨) الجمالي، فاضل (١٩٦٥)، **ذكريات وعبر**، بيروت، دار الكتاب الجديد.

٩) الجميل، سيار(١٩٩٧)، **العرب والأتراك: الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

١٠) حسين ، فاضل (١٩٥٨ )، **محاضرات عن مؤتمر لوزان وأثاره في البلاد العربية** ،مطبعة نهضة مصر، القاهرة .

١١) الحسيني، عبدالرزاق (١٩٧٨)، **تاريخ الوزارات العراقية**، دار الكتاب، بيروت.

١٢) الداقوقي، ابراهيم (١٩٨٧)، **فلسطين والصهيونية في وسائل الإعلام التركية**، جامعة بغداد، بغداد.

١٣) الدنيا، محمد (١٩٨٦)، **امبراطورية البيض الأبيض**، دار طلاس، دمشق.

١٤) رضا، ممدوح (١٩٦٢)، **مذكرات الملك طلال**، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة.

١٥) رضوان، وليد (٢٠٠٤)، **دور اليهود والتحالفات الدولية الإقليمية في القرن العشرين**، العلاقات السورية – التركية نموذجاً، دار عبد المنعم، سوريا (حلب).

١٦) الروسان ، ممدوح (١٩٧٩)، **العراق وقضايا الشرق العربي القومية**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

١٧) الزبيدي، ليث (١٩٨١)، **ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق**، مكتبة اليقظة العربية، بغداد.

١٨) الزين ، مصطفى (١٩٨٢) ، **أتاتورك وخلفاؤه**، دار الكلمة للنشر ، بيروت.

١٩) سيل، باتريك (١٩٨٠)، **الصراع على سورية دراسة للسياسة العربية (١٩٤٥-١٩٥٨)**، دار الكلمة للنشر، بيروت.

٢٠) الشرعة، إبراهيم (١٩٩٩)، **الاتحاد العربي ١٩٥٨**، الجامعة الأردنية، عمان.

٢١) الشريقي ، ابراهيم (١٩٨٤) ، الثورة **العربية الكبرى ؛ دوافعها وحصادها والأحداث التي مرت بها في المشرق العربي** ، مؤسسة العرب ، لندن.

٢٢) الشناق، عبد المجيد (٢٠٠٠ )، **المدخل إلى تاريخ الأردن وحضارته**، المؤلف، عمان.

٢٣) الشناق، عبدالمجيد (١٩٩٦)، **العلاقات الأردنية-السورية منذ الاستقلال حتى عام ١٩٧٦**، لجنة تاريخ الأردن، عمان.

٢٤) صايغ ، أنيس (١٩٦٦ ) ، **الهاشميون والثورة العربية الكبرى** ، د.ن ، بيروت.

٢٥) الصويص ، سليم (١٩٧٠ )، **أتاتورك منقذ تركيا وباني نهضتها الحديثة** ، شنلر، عمان.

٢٦) طلاس ، مصطفى (١٩٧٨ ) ، **الثورة العربية الكبرى** ، دمشق ، مجلة الفكر العسكري.

٢٧) العارف، عارف (١٩٥٥)، **النكبة**، المكتبة العصرية، بيروت.

٢٨) عبد الهادي، مهدي (١٩٧٥)، **المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤-١٩٧٤**، المكتبة العصرية، بيروت.

٢٩) عليمات، محمد (١٩٩٨)، والمجالي، بكر خازر، والدروع، قاسم محمد، **مسائل في الثورة العربية الكبرى**، المطابع العسكرية، عمان.

٣٠) فيروز، أحمد(١٩٨٥)، **تدخل العسكريون والأزمة في تركيا بين البيروقراطية والحكم العسكري**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

٣١) كولن باون وبيتر موني (١٩٤٨)، **من الحرب الباردة حتى الوفاق ١٩٤٥-١٩٨٠**، ترجمة صادق ابراهيم عودة، دار الشروق، عمان.

٣٢) المجالي، هزاع (١٩٥٥)، **قصة محادثات تمبلر**، (د.ن)، عمان.

٣٣) محافظة، علي (١٩٧٣)، **العلاقات الأردنية البريطانية**، دار النهار، بيروت.

٣٤) محافظة، محمد (١٩٨٣)، **العلاقات الأردنية الفلسطينية ١٩٣٩-١٩٥١**، دار الفرقان، عمان.

٣٥) مقلد ، إسماعيل صبرى (١٩٧٩) ، **الإستراتيجية والسياسة الدولية**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت.

٣٦) منيب الماضي وسليمان الموسى (١٩٨٨)، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، مكتبة المحتسب، عمان.

٣٧) الموسى، سليمان (١٩٨٦)، الحركة **العربية- المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨-١٩٢٤**، بيروت، دار النهار للنشر.

٣٨) الموسى، سليمان (١٩٩٧)، **أيام لا تنسى**، مطابع القوات المسلحة، عمان .

٣٩) ميدكالف، جينيفر(٢٠١٠)، **حلف الناتو**، دار الفاروق، القاهرة.

٤٠) النتشة، رفيق شاكر (١٩٩١)، **تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

٤١) النشاشيبي، ناصر(١٩٨٠)، **من قتل الملك عبدالله**، الكويت – الكويت.

٤٢) نعمة، كاظم هاشم (١٩٧٢)، **العلاقات الدولية**، مؤسسة دار الكتاب، الموصل.

٤٣) النعيمي، أحمد نوري (٢٠١١)، **النظام السياسي في تركيا**، دار زهران، عمان.

- **الأجنبية:**

1) Fellman, David (2008), **Political Systems of the Middle East in the 20th Century**, University of Wisconsin.

2) Kamal, M.Aokh (1990), **Siyonizm'den uygarliklar Catismasina**, irfan Yayaincilik, Istanbul.

3) Nasuh, Uslu (2003), **the Turkish-American Relationship between 1947-2003**, Nova Science Publishers, New York.

4) ozgen, mahmut ihsan (2006), **Atatürkçü Düşünce sisteminde milliyetçilik ilkesi ve Devlet yonetiminde tam bagimsizlik anlayisinin esaslari**,istanbul,inçi saraç.

5) Pelt, Mogens (2002), **the Menderes Period (1950-1960)**, Cihat Ga-Ktepe, Kafka's University.

6) Philip Robinson, Turkey and the Middle East, Chatham House Papers, London, Council on Foreign Relations Press, 1991.

7) Robinson, Richard (1963), **the First Turkish Republic**, a Case Study in National Development, Harvard Middle Eastern Studies.

8) Sever, Aysegul (1998), **Turkey and The West in The Middle East 1954-1958**, **Middle Eastern Studies**, Istanbul.

9) Silki Bilgin, Mustafa (1952), **British Attitude towards Turkey's Policies in the Middle East (1945 – 1947),** London.

10) Yesilbursa, Becher Kemal (1999), **Britains post-war Defence Policy in the Middle east and its Effect on turkey 1945-1950**,Ataturk arastirma merkezi dergisi, sayi 45, cilt.

- **المذكرات الشخصية:**

١) ايدن، أنتوني(١٩٦٠)، **مذكرات انتوني ايدن**، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٢) الحسين بن طلال (١٩٨٧)، **مهنتي كملك**، غالب عارف طوقان، عمان.

٣) الحسين، عبد الله (١٩٥١)، **التكملة من مذكرات الملك عبد الله بن الحسين**، المطبعة التجارية، القدس.

٤) العظم، خالد (١٩٧٣)، **مذكرات خالد العظم**، الدار المتحدة للنشر، بيروت.

٥) المجالي، هزاع (١٩٦٠)، **مذكراتي**، د.م، د.ن.

٦) Hussein, King of Jordan (1962), **Uneasy Lies The Head**, Heinemann, London.

- **المقالات المنشورة في الكتب والدوريات:**

١) المجلة التركية مجلة الشرق الأوسط ، المجلد ٢ ، العدد ١٣، ٢٠٠٣.

٢) صفوة، نجدة فتحي( ١٩٨٢)، **موقف تركيا من قضية فلسطين**، المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٥، تشرين الثاني.

- **الصحف العربية:**

١) جريدة الأردن.

٢) جريدة الجزيرة.

٣) جريدة الدستور.

٤) جريدة الدفاع.

٥) جريدة المشرق العربي.

-**الصحف الأجنبية:**

١) جريدة جمهوريت التركية، أنقرة، العدد ٥٧٢٣، ٦ تشرين الثاني ١٩٥٥.

٢) جريدة الصباح التركية، اسطنبول، العدد ٦٠١٨، ٣ تشرين الثاني ١٩٥٥.

3) The Associated Press, 28 July 1951.

4) The Edmonton Journal, 18 Sep 1954.

5) The New York Times, March 2 1955.

6) The Sun Daily, 29 Sep 1956.

7) Christian Science Monitor, 22 January 1957.

- المواقع الإلكترونية:

1) The Hashemite Royal Family, www.kinghussein.gov.jo.

# JORDANIAN – TURKISH RELATIONS BETWEEN 1946-1958

By

Bara' Saleh Ghatasheh

Supervisor

Abd-Al majeed Al shounaq

## ABSTRACT

Study addresses the most important features of the Jordanian relations - Turkey between 1946-1958 with a brief review of major developments in these relations in the three decades that preceded it. The aim of the study mainly to shed light on the nature of relations between the two countries and their attitude towards the political and military developments Grand decades the fourth and fifth of the twentieth century, especially the Arab - Israeli conflict and the start of the Cold War between the two camps of capitalist and communist, and the emergence of what became known as the tide of Arab national after the revolution of July 23, 1952 . It also deals with the study of bilateral cooperation over international and regional alliances in that period and especially the Baghdad Pact and the Eisenhower project, issues which have left a significant impact on important domestic and foreign policy of both countries. The study also monitor and track the economic and cultural relations that emerged between the two sides during the study period.

While our study is essentially a monitoring and tracking of historical events, but it provides an analytical to try to explain the factors that affected the two countries' relations, which concluded that the political and security considerations - not the historical or ideological - that prompted the two

countries to strengthen their mutual relations and to ensure cooperation and coordination the joint pursuit of each strategy to enhance the gains of regional security in light of both regional and international environment is full of troubles and risks, which cemented the respect for national interests of each party and common interests.